وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

دور المناطق الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئـــة

– دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية بوشاكر بالأغواط–

من إعداد الطالبتين:

– هجيرة شقـراني

– زليخة براهيمي

تحت إشراف:

– أ.د مصطفى بورنان

لجنة المناقشة

– د. إبراهيم عبد الحفيظي	أستاذ محاضـر	رئيســـا.
– أ.د. مصطفى بورنـــان	أستاذ التعليم العالي	مقـــررا.
– د. العيـــــد رزق الله	أستاذ محاضـر	ممتحنـــا.

محضر رقم: 05/م.ب/2022 بتاريخ: 2022/06/27

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحري دور المناطق الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها وكيفية دعمها من خلال المناطق الصناعية، ولهذا تعرضنا لمفهوم المناطق الصناعية والأهداف والغايات المنشودة منها والدور التنموي الذي تؤديه للمؤسسات الناشئة، بحيث توفر لهذه الأخيرة مناخ وبيئة استثمارية مناسبتين لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، ولهذا تكاثفت الجهود للنهوض بالمناطق الصناعية تزامنا مع استحداث الوزارات الجديدة منذ سنة 2020، على وجه الخصوص، وذلك من أجل توفير مناخ الأعمال المناسب لإنجاح هذه المؤسسات في الجزائر، بدء من خلق إطار قانوني وتشريعي جديد أزال اللبس عن مفهوم المؤسسات الناشئة، واستحداث أجهزة تمويلية جديدة موجهة خصيصا للمؤسسات الناشئة، وكذا الشروع في استحداث أقطاب صناعية مخصصة للمؤسسات الناشئة.

وتعتبر المناطق الصناعية واحدة من أهم المداخل التي تساهم في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، نظرا لكونها تعد محركا هاما لدفع وتيرة تنمية المؤسسات الناشئة، بالإضافة للدور الذي تلعبه في ترقيتها ورفع تنافسيتها، خاصة مع عولمة الإقتصاد وانفتاحه، وقد أولت الجزائر اهتماما بالغا لعملية تأهيل هذه المناطق وعصرنتها، خاصة وأنها تعتمد على الهياكل التي تم انشاءها في فترة السبعينات.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الحقيقي الذي تلعبه المناطق الصناعية في تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة وفي خلق الجو الملائم لها من خلال التسهيلات والمساعدات التي تقدمها لهذه المؤسسات، كما نبرز الدور الذي تؤديه من خلال مساهمتها في تعزيز الإبداع والإبتكار، وذلك من خلال محاولة تحليل وضعية المنطقة الصناعية ومناطق النشاط بولاية الأغواط.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، العقار الصناعي، التوطين الصناعي، المناطق الصناعية، التنمية، المؤسسات الناشئة، الابتكار والإبداع.

Obstract:

This study aims to investigate the role of industrial zones in supporting and developing emerging enterprises in Algeria, by shedding light on the reality of emerging enterprises and the requirements for their success and how to support them through industrial zones. In order for the latter to provide an appropriate investment climate and environment to achieve the dimensions of sustainable development, efforts have been intensified to advance the industrial zones in conjunction with the creation of new ministries since the year 2020, in particular in order to provide the appropriate business climate for the success of these companies in Algeria. Starting with the creation of a new legal and legislative framework that removed the confusion from the concept of start-up companies, and the development of new financing devices specifically directed to emerging institutions, as well as the initiation of the creation of industrial poles dedicated to emerging companies.

Industrial zones are considered one of the most important entrances that contribute to the support and development of emerging enterprises, given that they are an important driver to push the pace of development of emerging enterprises, in addition to the role they play in promoting them and raising their competitiveness, especially with the globalization of the economy and its openness, and Algeria has paid great attention to the process of rehabilitating these The regions and their modernization, especially as they depend on the structures that were established in the seventies.

This study aims to shed light on the real role played by the industrial zones in the development and development of emerging enterprises and in creating the appropriate atmosphere for them through the facilities and assistance they provide to these institutions. We also highlight the role it plays through its contribution to promoting creativity and innovation, by trying to analyze the situation of the industrial zone and areas of activity in the state of Laghouat.

Key words: Industry, Industrial real estate, Industrial settlement, Industrial zones, Development, Emerging institutions, Innovation and creativity.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلَّهِ والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَىٰ رَسُولِ الله

﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾

إهداء

إِلَىٰ مِنْ لَهُمْ - بَعْدَ فَضْلِ اللَّهِ - كُلَّ الفَضْلِ عَلَيَّ، إِلَىٰ مِنْ وَهَبَانِي بِإِذْنِ اللَّهِ الحَيَاةِ، إِلَىٰ والِدِيَّ وَأَغْلَى النَّاسِ لَدَيَّ أُهْدِي هَـٰذِهِ الدِّرَاسَةِ اَلْمُتَوَاضِعَة وَأَسْأَلُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَها وَيَجْعَلُنِي بِمَا عَلَّمانِيٌّ مِنْ خَيْرٍ فِي مِيزَانِ حَسَناتِهِمَا، وَأَنْ يَمُدَّ فِي حَياتِهِمَا ويَمْتِعَنِي بِهِمَا فِي صِحَّةٍ وَعافِيَةٍ، وَنِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ وافِيَةً.

كَمَا أُهْدِي عَمَلِي هَذَا إِلَىٰ إِخْوَتِي وَإِلَىٰ كُلِّ

مِنْ سَاعَدَنِي.

هِجِيرَة

إهداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي إلى من قال فيهما عز وجل **«وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا»**. إلى الوالدين العزيزين أدامهما الله.

و إلى كل من ساعدني و وقف الى جانبي .

زليخة

الحَمْدُ لِلَّهِ والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَىٰ رَسُولِ الله

الحَمْدُ لِلهِ اَلَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَيُرْجَىٰ مِنْهُ القَبولُ وَرَفْعُ الدَّرَجاتِ، نَسْأَلُهُ بِأَسْمَائِهِ الحُسْنَىٰ وَصِفاتِهِ العُلَىٰ الفَوْزَ بِاَلْجَنّاتِ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَمَلَنا هَـٰذَا فِي مِيزَانِ الحسنات.

ثُمَّ الشُّكْرُ لِلْبرُوفِيسُور مُصْطَفَى بُورَنَانْ اَلَّذِي أَشْرَفَ وَتَفَضَّلَ بِمُتابَعَةِ هَـٰذِهِ الدِّراسَةِ فِي كُلِّ أَطْوارِها وَمَراحِلِها، كَمَا لاَ يَفُوتُنِي أَنْ أَتَقَدَّمَ بِالشُّكْرِ الجَزِيلِ إِلَىٰ أَعْضَاءِ لجْنَةِ المنَاقَشَة الّذِينَ تَكَرَّمُوا بِقِرَاءَةِ هَـٰذِهِ الدِّرَاسَة وَتَقْيِيمِهَا، وَفِي هَـٰذَا المَقَامْ لاَ أَنْسَىٰ كُلَّ مِنْ عَلَّمَني حَرْفًا، وَالحَمْدُ للهِ أَوَّلًا وَآخِرًا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ملخص

الإهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات..... I

قائمة الجداول..... II

قائمة الأشكال..... III

مقدمـــــة..... أ-ح

الفصل الأول: الأسس النظرية للمناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة start ups

تمهيد:..... 08

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمناطق الصناعية..... 09

المطلب الأول: مفهوم المناطق الصناعية، نشأتها ودوافع إقامتها..... 09

المطلب الثاني: أنواع ونماذج المناطق الصناعية ودورها..... 15

المطلب الثالث: تنظيم المناطق الصناعية في الجزائر..... 19

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري..... 22

المبحث الثاني: واقع وتطلعات النهوض بالمناطق الصناعية في الجزائر..... 24

المطلب الأول: تسيير الوعاء العقاري في الجزائر وكيفية الإستفادة منه..... 24

المطلب الثاني: تشخيص وضعية المناطق الصناعية في الجزائر..... 27

المطلب الثالث: برامج تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر..... 28

المطلب الرابع: سبل دعم المناطق الصناعية في الجزائر..... 31

المبحث الثالث: التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة start ups..... 33

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة، دورها وكيفية ظهورها..... 33

المطلب الثاني: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الأخرى..... 37

المطلب الثالث: مصادر وآليات تمويل المؤسسات الناشئة وهياكل دعمها ومرافقتها..... 40

المطلب الرابع: نماذج عن مؤسسات ناشئة وكيفية الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"... 45

المبحث الرابع: طرق دعم وترقية المناطق الصناعية للمؤسسات الناشئة..... 48
المطلب الأول: المعوقات التي تواجه إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة..... 48
المطلب الثاني: التوجه الجديد للجزائر نحو ترقية ودعم المؤسسات الناشئة 50
المطلب الثالث: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر..... 51
المطلب الرابع: كيفية تنمية المؤسسات الناشئة من قبل المناطق الصناعية..... 53
خلاصة الفصل:..... 55

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية – المناطق الصناعية ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة start ups–

تمهيد:..... 57
المبحث الأول: تقديم مديرية الصناعة والمنطقة الصناعية بوشاكر بولاية الأغواط 58
المطلب الأول: التعريف بمديرية الصناعة وهيكلها التنظيمي..... 58
المطلب الثاني: المهام الموكلة لمديرية الصناعة لولاية الأغواط..... 61
المطلب الثالث: المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية الأغواط..... 63
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية..... 67
المطلب الأول: تقديم الدراسة الميدانية..... 67
المطلب الثاني: الإجراءات المنهجية للبحث الميداني..... 69
المطلب الثالث: المقابلة في البحث العلمي..... 70
المبحث الثالث: واقع دعم المناطق الصناعية للمؤسسات الناشئة بولاية الأغواط.. 74
المطلب الأول: الإمكانيات الصناعية بولاية الأغواط..... 74
المطلب الثاني: وضعية المناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة بالأغواط..... 77
المطلب الثالث: مقابلة مع الإطارات بمديرية الصناعة والمنطقة الصناعية بالأغواط..... 85
خلاصة الفصل:..... 88
خاتمـــة..... 90
قائمة المراجع..... 97
الملاحق..... 106

قائمـــــة

الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-I)	التوزيع الجغرافي ومراحل إنشاء المناطق الصناعية في ظل التنمية الصناعية	29
(2-I)	معايير إختيار المناطق الصناعية ضمن البرنامج الإستشرافي (2012-2017)	30
(3-I)	أهم المشاريع الناشئة عالميا	45
(4-I)	أهم المشاريع الناشئة عربيا	46
(1-II)	الفرق بين المناطق الصناعية ومناطق النشاط	65
(2-II)	توزيع المناطق الصناعية بولاية الأغواط	77
(3-II)	وضعية المناطق الصناعية بولاية الأغواط	79
(4-II)	وضعية مناطق النشاط بولاية الأغواط	82

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(I-1)	المراحل الرئيسية لإنشاء المناطق الصناعية	12
(I-2)	أنواع المناطق الصناعية	15
(I-3)	نماذج المناطق الصناعية	19
(I-4)	خريطة تفعيل المناطق الصناعية في الجزائر	32
(I-5)	منحنى المؤسسة الناشئة Startup	35
(I-6)	الفرق بين المؤسسة الكلاسيكية والمؤسسة الناشئة	40
(I-7)	طرق تمويل المؤسسات الناشئة حسب مراحل دورة حياتها	42
(II-1)	الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة لولاية الأغواط	59
(II-2)	مكونات الوعاء العقاري بولاية الأغواط	63
(II-3)	بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية بالأغواط	78

مقدمـــــة

تمهيد:

تحظى المؤسسات الناشئة والمناطق الصناعية بأهمية كبيرة خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، حيث تزايد الإهتمام بالمؤسسات الناشئة، وأضحى مصطلح المؤسسات الناشئة من أبرز المصطلحات تداولا بالجزائر في السنوات الأخيرة، وذلك في ظل التوجهات الجديدة للسياسة العامة للإقتصاد الجزائري، بالإضافة للارتباط الوثيق لهاته المؤسسات بعملية التنمية، حيث تعتبر من أهم ركائزها ويرجع ذلك إلى مدى مساهمتها في الدخل الوطني وخلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة والمساهمة في التشغيل وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

كما تتجسد أهمية المؤسسات الناشئة بدرجة أساسية في دفع عجلة الإنتاج ومساندتها للمؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات التقنية الضرورية أي أنها تؤدي دورا مكملا للمؤسسات الكبيرة لما تتمتع به من هيكلة خفيفة ومرنة وقدرتها على التلاؤم السريع في واقع السوق وتحقيق فوائد أكبر من الإنفتاح العالمي القائم، بالإضافة إلى قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة مالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها البلاد والتخلص من التبعية لقطاع النفط.

لكن رغم كل هذه المزايا المتعددة لا زال هذا النوع من المؤسسات يعاني من العديد من النقائص والعوائق التي أثرت سلبا على فرص نموها وتطورها، وهذا ما أدى في أغلب الأحيان إلى فشل الكثير من المشاريع والأعمال الناشئة، ولعل أهم هذه العوائق التي تعيق المؤسسات الناشئة عدم وجود بيئة أعمال مناسبة، ولتدارك هذا الخلل سارعت السلطات الرسمية للقيام بإنشاء مناطق نشاطات مصغرة للمؤسسات الناشئة داخل المناطق الصناعية نظرا لأهميتها في تنمية ودعم المؤسسات الناشئة، من خلال إيجاد بيئة أعمال ملائمة لجذب الإستثمار.

ونظرا لكون المنطقة الصناعية هي الحاضنة الأولية للمؤسسات الناشئة باعتبار أن هذه الأخيرة تنشط على ترابها، وهو ما جعلها أقرب محيط للمؤسسة، ولهذا تعتبر المناطق الصناعية بديلا ورافدا استراتيجيا مهما لبرامج التنمية للقطاع الصناعي، لأهميتها في تحقيق التنمية للمؤسسات الناشئة، وما لها من دور في توفير الشروط الأساسية لإنشاء المؤسسات الإنتاجية وتطويرها، وكونها تمثل محركا هاما لدفع وتيرة تنمية المؤسسات الناشئة للعديد من الدول، من حيث توفيرها للمناخ الاستثماري الملائم لها وتوفير العقار الصناعي.

والجزائر من بين الدول التي سعت إلى توفير عوامل ملائمة لنمو هذا النوع من المؤسسات، وذلك للإستفادة من الإيجابيات التي توفرها بالنسبة للإقتصاد الوطني وبالنسبة للمجتمع عموما، حيث اتبعت الجزائر إستراتيجية محكمة منذ مطلع السبعينات إلى يومنا هذا، لدفع عجلة الاستثمار في كل القطاعات وهذا لا يتحقق إلا بتوفير العقار الاقتصادي باعتباره الوعاء الرئيسي الذي ترتكز عليه الحكومة في تحقيق التنمية الشاملة قصد القضاء على بؤر الفقر، والبطالة، التي أضحت اليوم من

المؤشرات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الدور الإقتصادي الذي تؤديه المؤسسات الناشئة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

- **ما مدى مساهمة المناطق الصناعية في دعم ومواكبة المؤسسات الناشئة في تحقيق أهدافها ؟**

وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في:

- هل المناطق الصناعية مفعلة وتقوم بدورها في استقطاب وتوطين الإستثمار؟
- هل هناك علاقة بين تفعيل المناطق الصناعية وترقية وتطور المؤسسات الناشئة؟

2- الفرضيات:

وللإجابة على هذه إلاشكالية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- المناطق الصناعية مفعلة وتقوم بدورها في استقطاب وتوطين الإستثمار.
- هناك علاقة بين تفعيل المناطق الصناعية وترقية وتطور المؤسسات الناشئة.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المناطق الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال إبراز المناطق الصناعية وأهم المؤشرات عند توطينها، ولهذا تعرضنا لمفهوم المناطق الصناعية والدور التنموي الذي تؤديه، والأهداف والغايات المنشودة من هذه المناطق وما توفره من مناخ وبيئة استثمارية مناسبتين لتحقيق أبعد تنمية وترقية المؤسسات الناشئة، بحيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على واقع المناطق الصناعية والمشاكل التي تواجهها.
- إبراز أهمية الاعتماد على المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني كرافد مهم من روافد انتاج الثروة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، وترجيح كفة المداخيل خارج المحروقات.
- إعطاء صورة واضحة عن واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- الاستفادة من الدروس المستقاة من تجارب الدول الرائدة في مجال المؤسسات الناشئة.
- التعرف على مختلف عوامل إنجاح المؤسسات الناشئة وعرض واقع الحال في الجزائر.
- عرض وشرح التوجه الجديد للجزائر لترقية المؤسسات الناشئة، وتسليط الضوء على الدور التنموي للمناطق الصناعية.
- إبراز دور المناطق الصناعية في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة.

4-أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع المناطق الصناعية ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة وتطورها في الجزائر خاصة في هذا السياق فإن تثمينٌ تجربة المؤسسات الناشئة أصبح ضرورة ملحة لتشجيع الاستثمار، حيث تعتبر المناطق الصناعية أحد الأدوات المستخدمة لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه المناطق الصناعية في الجزائر في تنمية المؤسسات الناشئة، وهذا لما تتمتع به المناطق الصناعية من قدرة على زيادة التكامل الصناعي.

5-أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الدوافع التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع فيمايلي:

- تزايد الإهتمام بالمؤسسات الناشئة خاصة في السنوات الأخيرة واستحداث وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- محاولة فهم ومعرفة آثار تفعيل المناطق الصناعة على تطور المؤسسات الناشئة.
- المكانة المهمة التي تحتلها المناطق الصناعية ودورها في التنمية.
- توسيع المعارف حول المناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة.

6-المنهج المعتمد:

تم الاعتماد على مدخل متعدد المداخل:

أ- **المنهج الوصفي التحليلي:** انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إليها تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل المفاهيم الخاصة بالمناطق الصناعية وإعطاء توصيف عام للمؤسسات الناشئة، حيث يتم وصف الظاهرة كما هي موجودة في الواقع والتعبير عنها كما وكيفا، من خلال جمع البيانات ومعالجتها بطريقة علمية، بغية الوصول إلى نتائج تساعدنا في الإجابة على مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى وصف جميع العوامل والمتغيرات التي تلعب دورا أساسيا فيها ومن ثم العمل على تحليل المعلومات المجمعة سواء من خلال البحث المكتبي، أو مواقع الويب، كل هذا وفقا لإحصائيات محينة، إعتمدنا عليها في إعداد هذه الدراسة.

ب-**المنهج التاريخي:** حيث لجأنا لهذا المنهج من خلال الرجوع إلى الجذور التاريخية للمناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة مع استقراء كل مرحلة على حدا وتقييمها.

أم الجزء التطبيقي فاعتمدنا فيه على **أسلوب الدراسة الميدانية** لإسقاط دور المناطق الصناعية على المؤسسات الناشئة وعلى الاقتصاد الجزائري بصورة خاصة باستخدامنا كل ما هو متوفر من إحصائيات حول المؤسسات الناشئة مع دراسة حالة من المناطق الصناعية.

7-حدود الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة بالأساس بالمؤسسات الناشئة ودور المناطق الصناعية في دعمها وتنميتها، واقتصرت الدراسة على المناطق الصناعية ومناطق النشاط على مستوى ولاية الأغواط، وبذلك تتحدد الحدود المكانية في واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولاية الأغواط.

إن مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة، حيث امتدت من 2022/03/15 إلى 2022/06/16.

8- صعوبات البحث:

- نقص المراجع التي تربط تطور المؤسسات الناشئة بالدور الذي تقوم به المناطق الصناعية.
- استئثار بعض الإطارات بالمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وعدم منحنا إياها بسبب تخوفهم من طبيعة الدراسة الميدانية التي نحن في صدد دراستها.
- عدم كفاية الفترة الزمنية الممنوحة لدراسته.

9- الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت دور المناطق الصناعية في التنمية بشكل عام، إلا أنها قليلة نوعا ما بالنسبة لتحليل دورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما فيما يتعلق بدور المناطق الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة فلم يتسنى لنا مصادفة إحداها، وهذه أحد أهم مميزات هذه الدراسة، ولقد تمثلت أهم الدراسات التي تناولت المناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة:

- مصطفى بورنان، علي صولي، **"الإستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)"**، مقال في مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 11، العدد: 01 (2020)، نشرت في 2020/05/21 ، يعالج هذا المقال مدى مساهمة القروض المصرفية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة من أجل استدامتها، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة لتمويل المؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء هيئات ضمان القروض وإسقاط الفوائد على أصحاب المؤسسات المتعثرة في السداد.
- خبابة صهيب، **"دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية – دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر-"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة بجامعة فرحات عباس سطيف 1، سنة 2012/2011، تتبلور حول الدور التنموي الذي تلعبه المناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تطرق الباحث إلى توسع وانتشار المناطق الصناعية وكيف تؤدي إلى تنمية وتطوير الصناعات المحلية أو ما يعرف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وخلص إلى أن التنمية المستدامة تستند عل أربعة أبعاد رئيسية

(بعد اجتماعي، بعد اقتصادي، بعد بيئي، بعد سياسي) وأسندت مهام تحقيق هذه الأبعاد لمختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وخاصة المناطق الصناعية.

- بوصوار لميس، بوالبعير عايدة ،**"واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، سنة 2021/2020، تعالج هذه الأطروحة المكانة التي يحظى بها قطاع المؤسسات الناشئة والأبعاد الإقتصادية والإجتماعية التي جعلت الدراسات والأبحاث تهتم بهذه المؤسسات حيث تتجلى أهمية الموضوع في إبراز أهم العراقيل والمشاكل التي أصبحت تعاني منها المؤسسات الناشئة في الجزائر والتي تحول دون استمرارها وتطورها، كما أبرزت الدراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الناشئة ومدى أهمية هذه الأخيرة في دعم الشباب الواعد ومساعدته على الخروج من دائرة البطالة.
- جغدالي نجاة، **"دور المؤسسات الناشئة Startups في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية– دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة استراتيجية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة 2020/2019، تدور إشكاليتها حول الدور الذي تقوم به المؤسسات الناشئة Startups لدعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية، وهدفت الدراسة إلى الوصول لنتائج عملية ونظرية حول دور المؤسسات الناشئة في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية، حيث خلصت الدراسة إلى أنه في الوقت الحالي تعتبر المؤسسات الناشئة أفضل وسيلة لدعم وتقديم التميز للمؤسسات الكبرى لكونها تمتاز بقدرتها العالية على التطور بفضل حجمها ومرونتها وأفكارها المبتكرة المربحة والناجحة، بالإضافة إلى مساهمتها في النمو ومرونة تسييرها.

10- تقسيمات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة قسمنا الدراسة إلى فصلين.

- الفصل الأول: **"الأسس النظرية للمناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة start ups "**

حاولنا في هذا الفصل التطرق لكل من الإطار النظري والمفاهيمي للمناطق الصناعية من خلال التطرق إلى مفهوم المناطق الصناعية ونشأتها بالإضافة إلى أسباب ودوافع إقامتها، ثم تناولنا أنواع ونماذج المناطق الصناعية ودورها، لننتقل بعدها لعرض كيفية تسييرها وتنظيمها مع ذكر دور الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بعدها تناولنا واقع وتطلعات النهوض بالمناطق الصناعية في الجزائر من حيث كيفية تسيير الوعاء العقاري وبرامج تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر، وسبل وآليات دعمها، ثم تم التعرض إلى مفهوم المؤسسات الناشئة وكيفية ظهورها، كذلك تطرقنا لأهمية دورها، بالإضافة إلى هياكل الدعم والمرافقة للمؤسسات الناشئة وعوامل

نجاحها ومصادر تمويلها وتطرقنا لنماذج عن بعض المؤسسات الناشئة، وأخيرا أساليب دعم وترقية المناطق الصناعية للمؤسسات الناشئة وواقعها وآفاقها في الجزائر.

- الفصل الثاني: **" الدراسة الميدانية – المناطق الصناعية ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة start ups"**: تطرقنا من خلال هذا الفصل لتقديم مديرية الصناعة والمنطقة الصناعية "بوشاكر" بولاية الأغواط وذلك من خلال التطرق للتعريف بمديرية الصناعة، بالإضافة للمهام الموكلة لها، كما تم التطرق للتعريف بالمنطقة الصناعة ومناطق النشاط، لنتناول بعدها الإطار المنهجي للدراسة الميدانية من خلال تقديم الدراسة الميدانية، والإجراءات المنهجية للبحث الميداني، وفي الأخير تطرقنا لواقع دعم المناطق الصناعية للمؤسسات الناشئة بولاية الأغواط، وهذا بالتطرق للإمكانيات الصناعية بالولاية، بالإضافة إلى وضعية المناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة بها، لتقييم بعض خصوصيات المنطقة الصناعية ومناطق النشاط بولاية الأغواط، كما قمنا بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة لقياس مدى توافق وتطابق فرضيات بحثنا مع أراء عينة الدراسة المتكونة من بعض الإطارات بمديرية الصناعة والمنطقة الصناعة بولاية الأغواط.

الفصل الأول

تمهيد:

تزايد الإهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية بعد بروز تجارب ناجحة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الميلادي الماضي، وذلك بفضل إزدهار عدد من القطاعات الصناعية، حيث تجمعت المؤسسات في مواقع محددة، ومكنها هذا التجمع من إقتحام الأسواق العالمية وتحقيق الريادة في تلك الصناعة، وهذا ما جعل المناطق الصناعية من أهم الخيارات لكونها أحد أقطاب نمو يعول عليها في تجسيد التنمية التي فرضها العصر الراهن لمواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات.

وبرز الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في أغلب دول العالم لما تحققه من نجاح على صعيد التنمية الشاملة، والجزائر – كباقي دول العالم – وبحكم اقتناعها بالدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في تنشيط الإقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الإنتاجية – التي لطالما سيطر عليها قطاع المحروقات عملت على دعم وتشجيع المؤسسات الناشئة على أمل أن تكون رافدا من روافد الإقتصاد الوطني من خلال تحكمها في التكنولوجيا والتقنية الحديثة، وبالتالي التقليل من تكاليف الإنتاج التي عادة ما تعاني منها الشركات الكبرى.

ولهذا كان على الجزائر أن تجعل موضوع دعم وترقية المؤسسات الناشئة ثابتا من ثوابت سياستها التنموية، وهذا بتحسين مناخ الأعمال بما يتناسب مع نشاط ونمو هذا النوع من المؤسسات، وإستغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن والمناطق الصناعية كالمرافق العامة وغيرها بما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية، فالخبراء في المجال يرون أن للمناطق الصناعية دور مهم في مواجهة التحديات والإسهام في تطوير المؤسسات الناشئة وبالتالي النهوض بالإقتصاد كون هذه الأخيرة تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمناطق الصناعية

شهد العالم في القرن 18 تطورات كبيرة طرأت على الصناعة خاصة في انجلترا، نتيجة قيام الثورة الصناعية فيها، ومن انجلترا انتقلت هذه الثورة إلى باقي الأقطار الأوربية والأسيوية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خلقت الثورة الصناعية ظروفا مشجعة على تغيير شامل في تركيب الصناعة وشكلها ووسائلها، وبالتالي ساعدت على زيادة هائلة في قدرات الإنتاج[1].

وبهذا بدأت الوظيفة الصناعية تأخذ حيزا مكانيا أكبر مما كانت عليه يوم كانت الصناعة اليدوية حرفة تمارس في البيوت، أو دكاكين صغيرة في المناطق المركزية[2]*.

ومعنى الصناعة هو تشغيل لرأس المال والعمل على نطاق واسع، ويأخذ **" قامو ويستر"** بهذا المعنى فيطابق كلمة الصناعة كل مجالات الفن والمهن والأعمال التي تعتمد على رأس المال والعمل بكثرة والتي تعتبر من القطاعات التجارية المتميزة كما تأخذ النشرات والجداول الاحصائية في الولايات المتحدة بهذا المفهوم[3].

المطلب الأول: مفهوم المناطق الصناعية، نشأتها ودوافع إقامتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى المناطق الصناعية من خلال تعريفها، ونشأتها وعرض مراحلها، كما سنتطرق إلى ذكر دوافع إقامتها.

الفرع الأول: تعريف المنطقة الصناعية

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات[4].

---

[1] محمد رسول ، "**جغرافية الصناعة**" ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بدون سنة طبع ، القاهرة ، مصر ، ص 11.

[2] صبري فارس الهيتي ، "**التخطيط الحضري**" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 163.

* فالثورة الصناعية كانت مرحلة هامة من مراحل تطور الحضارة الإنسانية...

[3] خليل عبد الهادي البدو ، "**علم الإجتماع الصناعي**" ، دار المنهل ، الأردن ، 2009 ، ص66.

[4] سماعلي فوزي، خروف منير ، "**مدخل إلى المناطق الصناعية – دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان –**" ، الملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الواقع – والآفاق – والتجارب الناجحة ، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ، 2016/2015 ، ص ص 4-5.

كما أنه مصطلح يستعمل للإشارة لمساحة محددة مخصصة لنشاط صناعي وفقا للمخطط المحلي للتعمير، وفي الواقع هذه المناطق عادة ما تتموقع في محاذاة المدن وفي بعض الحالات داخل النسيج العمراني[1].

كما تعرف بأنها " تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزيع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات"[2].

وتعرف المناطق الصناعية على أنها " تلك المناطق التي تخصص لما ينشأ أو يدار من المصانع أو المعامل أو الورش أو المخازن أو المستودعات أو الحظائر"[3].

كما تعرف أيضا أنها " تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها في منطقة جغرافية واحدة، وتتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو التكامل الأفقي للنشاطات المترابطة في نفس المراحل المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكاملية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار"[4].

وتعرف كذلك بأنها "تجمعات جغرافية محلية، إقليمية أو عالمية لعدد من المؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين بحيث تدخل فيما بينها بشكل رأسي أو أفقي في علاقة تكامل وتشابك"[5].

ويمكن أن نعتمد تعريف إجرائي للمناطق الصناعية:

من خلال التعاريف السابقة المناطق الصناعية هي "عبارة عن مجموعة من قطع الأراضي في حيز جغرافي معين تتوفر فيها خصوصيات الصناعة والتي تتمثل في البعد عن المحيط العمراني والأراضي الفلاحية وتكون مهيأة لإستقبال المشاريع (المؤسسات) على صعيدين داخليا من خلال توفر الأمن والحماية وشبكة المياه والكهرباء والتطهير والهاتف والأنترنت، وخارجيا من ناحية وجود البنية التحتية كالطرق والنقل... ".

---

[1] Sophie Ranchy, «**Le statut juridique des zones industrielles littorales et la pollution des sols: état de la réglementation et perspectives »,** Thèse de Doctorat en Droit public, Université LILLE 2, faculté des sciences juridiques, politiques et sociales, 2008, p 28.

[2] عمار بن عيشي، "**المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية في الجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية بسكرة – الجزائر–**" ، مجلة الباحث الإقتصادي ، العدد 04 ، جوان 2017 ، ص 63.

[3] حسن العبودي ، "**التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق**" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1995 ، ص 51.

[4] هويشار معروف ، "**تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 343

[5] نسمن فطيمة ، الهروشي خطاب ، علي عبد الله الزعبي ، "**دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر**" ، ملتقى حول : دور المناطق الصناعية في احتضان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ص 306.

- **مفهوم التوطين الصناعي:**

التوطين الصناعي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات بعينها، أي إختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذو غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا[1].

- **مفهوم التنمية الصناعية:**

تعرف بأنها " تلك العمليات المخططة لبناء المشاريع الصناعية الرامية إلى إحداث تصنيع شامل للإقتصاد الوطني، أي أنها جزء من عملية متكاملة من التنمية الإقتصادية التي تقوم بتطوير الصناعة وتنمية الموارد الإقتصادية والبشرية عموما وتطوير العلوم والثقافة"[2].

الفرع الثاني: نشأة المناطق الصناعية ومراحلها

حتى يتمكن أصحاب المؤسسات والمشاريع والمستثمرين من إقامة مصانع جديدة والدخول في الحقل الصناعي، والإستفادة من جملة من الخدمات الأساسية بما يلائم احتياجاتهم الصناعية وجب إقامة مناطق صناعية تكون دفعا قويا للعمل الإستثماري بشكل عام.

1- نشأة المناطق الصناعية:

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى العصور الوسطى وتحديدا في عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث أنشأ العديد منها في ذلك الوقت وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي، ولتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية، أما تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر[3]، عندما أقيمت أول منطقة صناعية وهي" ترافورد بارك إستاة Trafford Park Estate " التي تم تهيئتها في سنة 1896 من قبل المجمع الصناعي في مانشستر ببريطانيا، هذه المبادرة المبتكرة بالنظر لتهيئتها للإقليم، عرفت نجاحا كبيرا، وحركة ديناميكية جديدة في زرع النشاطات الاقتصادية، واعتمدت كوسيلة لمحاربة البطالة، وانتشرت في العالم بسرعة وكثرة، بحيث أن العديد من الدول انتهجت هذا الطريق، منها الولايات المتحدة الأمريكية التي هيئت بها أول منطقة صناعية خاصة في شيكاغو سنة 1899، وتحصي الولايات المتحدة الأمريكية اليوم 3000 منطقة صناعية، فهي الأولى في العالم، وبعدها أوروبا، حيث أنشئت في سنة 1904 أول منطقة صناعية عمومية في مدينة نابولي في إيطاليا[4].

---

[1] محمد بوخلوف ، "**التوطين الصناعي في الفكر والممارسة**" ، شركة الأمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2000 ، ص 25.

[2] عباسي علي التميمي ، "**النمو الصناعي في الوطن العربي**" ، مطبعة دار الكتاب ، الموصل ، العراق ، 1985 ، ص15.

[3] بورنان مصطفى ، ناصر بوعزيز ، " **المناطق الصناعية وآليات تطويرها في الجزائر**" ، ملتقى حول : دور المناطق الصناعية في احتضان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ص 170.

[4] Akroune Yakout, **"le foncier industriel en Algérie localisation et mode d'accès"**, journée d'étude intitulée droit et propriété en Algérie-perspectives ethnographiques, Revue Algerienne des Sciences Juridiques Economiques Et Politiques, année 2013, p 119

ثم بدأت هذه الظاهرة في الإنتشار في منتصف القرن العشرين، حيث أخذت كل الدول المتقدمة والنامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية ففي البلدان الصناعية المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية كان إنشاء المناطق الصناعية كجزء من الخطة الرامية إلى زيادة النمو الصناعي، وتطوير المناطق، وتخطيط المدن، ونقل الصناعة من الأماكن المكتظة بالسكان، وتوفير العمالة الكاملة في المناطق المتخلفة فيها، أما بالنسبة للدول النامية فقد شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين الكثير من عمليات إنشاء المدن والمناطق الصناعية، حيث اعتبرت وسيلة فعالة ومهمة في خطط التنمية، فعلى سبيل المثال تم إنشاء أربع مناطق صناعية في جمهورية مصر العربية عام 1973، وفي المغرب تم إنشاء أول منطقة صناعية في العام 1960، وكذلك الأمر في كل من اليمن وسنغافورة والفلبين مع نهاية عام 1970[1]. (وأما في الجزائر فقد ظهرت المناطق الصناعية إلى حيز الوجود عام 1973 في إطار المرسوم رقم 73-45 المؤرخ في 28 فيفري 1973)*.

- **مراحل إنشاء المناطق الصناعية:**

تمر عملية إنشاء منطقة صناعية بمراحل والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (I-1): المراحل الرئيسية لإنشاء المناطق الصناعية

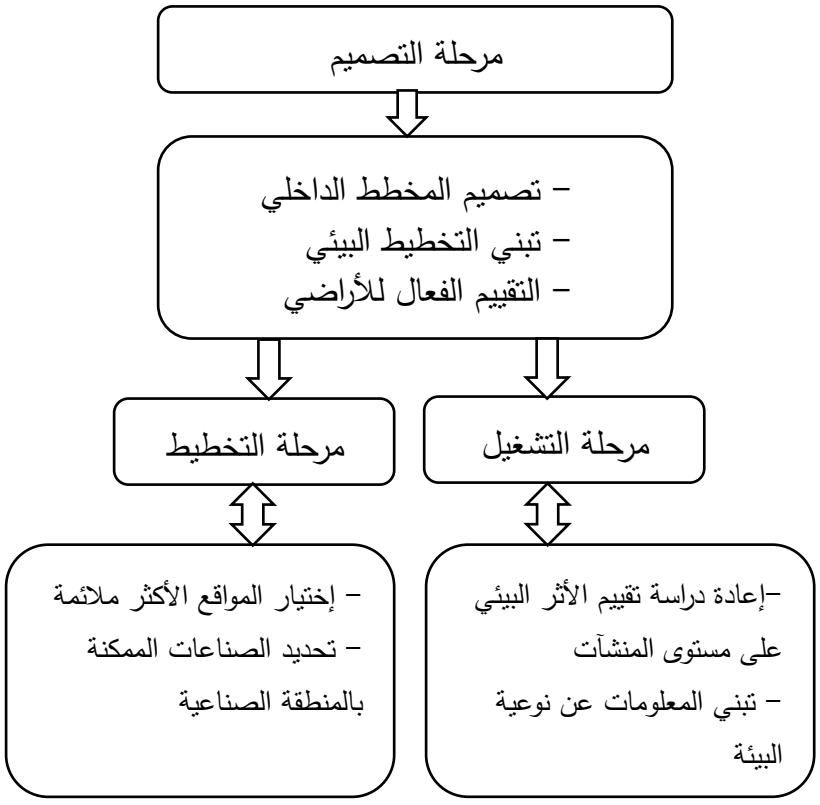

المصدر: سماعلي فوزي، خروف منير، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[1] بورنان مصطفى ، ناصر بوعزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 170.

* أنظر الصفحة رقم 13-14

2- نشأة وتطور العقار الصناعي والمناطق الصناعية في الجزائر

تزخر الجزائر بتنوع مواردها وثرواتها الطبيعية، مما يجعلها مجالا جذابا للاستثمار الصناعي، غير أن هذا غير كاف لتحقيق تنمية صناعية شاملة، ما لم توطن المشاريع الصناعية على ترابها وتنظمها[1].

2-1- تطور العقار الصناعي في الجزائر:[2]

ينظر لمسألة تنظيم العقار الصناعي في الجزائر من زاوية الأساليب المتخذة لتنظيم العقار الصناعي، والأجهزة التنفيذية المتدخلة في تنظيم هذا العقار، حيث بعد الاستقلال صدر قانون الإستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، ولتوفير أوعية عقارية تجسيدا لهذا القانون صدر مرسوم يتضمن الترخيص بتكوين احتياطات عقارية لفائدة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الضرورية لإنجاز مشاريع البناء، أما في فترة السبعينيات من القرن العشرين، أين أعطي الدفع القوي للتنمية الصناعية، شهدت الفترة صدور المرسوم رقم 73-45 المؤرخ في 28 فيفري 1973 المتضمن إحداث لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، تجسيدا للسياسة الاقتصادية المتبناة آنذاك، أعقبه صدور الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، والرامي إلى تكوين ذمة عقارية عمومية في المناطق العمرانية توجه لاستيعاب مختلف البرامج التنموية، هذا الأمر الذي ساهمت البلديات من خلاله في توفير الأوعية العقارية لإنشاء المناطق الصناعية وتهيئة أوعية أخرى عرفت بمناطق النشاطات.

وعرفت هذه المناطق دعما مستمرا من طرف الدولة وسيما قوانين المالية، ويعتبر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، أول نص خاص نظم هذه المناطق تحت عنوان المناطق الخاصة والتي تصنف إلى مناطق للترقية ومناطق للتوسع الإقتصادي، كما تضمن تنظيم المناطق الحرة.

وبصدور الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، جاء المشرع بمفهوم جديد للعقار الصناعي، فنص من جهة على المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، ونص من جهة أخرى على أن الدولة تنشئ حافظة عقارية وغير منقولة، من أصول المؤسسات العمومية المنحلة.

2-2- نشأة وتطور المناطق الصناعية بالجزائر:

تم تجسيد فكرة إنشاء المناطق الصناعية في الجزائر سنة 1973 بناءا على المرسوم رقم 73-45 المؤرخ في 28 فيفري 1973 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم البلديات والولايات عبر التراب الوطني،

[1] براي الهادي ، قتال عبد العزيز ، "**واقع المناطق الصناعية في الجزائر**" ، ملتقى حول : دور المناطق الصناعية في احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ص 402.

[2] **المرجع السابق** ، ص ص 402-403.

وتمّ تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84-55 المؤرخ في 03 مارس 1984، ومنذ سنة 2007 فقد أسند تسيير هذه المناطق إلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-199 المؤرخ في 23 أفريل 2007 تحت وصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمار[1]، والتي أسندت إليها مجموعة من المهام*.

أما مناطق النشاط فتم إنشاءها بموجب الأمر 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974 المتضمن تكوين احتياجات عقارية لصالح البلدية، حيث تتكون الاحتياطات العقارية البلدية من أراض من كل نوع أو من أراضي تابعة لأملاك الدولة أو الجماعات المحلية أو الأفراد، وينبغي أن تكون هذه الأراضي داخلة في منطقة عمرانية، وتخصص هذه الاحتياطات العقارية لاستثمارات الدولة والجماعات العمومية والجماعات المحلية.

وتتوفر الجزائر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000 هكتار، كما تتوفر البلاد على 450 منطقة نشاط تتربع على مساحة 17000 هكتار[2].

الفرع الثالث: أسباب ودوافع إقامة مناطق صناعية

من أهم الأسباب والدوافع لإقامة المدن والمناطق الصناعية مايلي:[3]

- الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية من خلال زيادة مردود الصناعة؛
- استيعاب الفائض من الأيدي العاملة في قطاع الزراعة للعمل في القطاع الصناعي؛
- العمل على تخفيف نسبة البطالة من خلال الزيادة والتنوع في فرص العمل؛
- تحقيق الموازنة في الإستخدام الأمثل والأنسب للموارد الطبيعية والبشرية؛
- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وجذب الخبرات العلمية والفنية.

➢ **النظريات العلمية لتفعيل المناطق الصناعية:**[4]

أ- **نظرية التكتل لمارشال الفريد:** يعد " الفريد مارشال" أول خبير اقتصادي يقدم نظرية ونموذجا للتكتل في عام 1920، ويركز على تجميع الشركات الصناعية والعمل على تقريبها من بعضها البعض، لأنه يعتبر عملية التكتل من أهم العناصر الفاعلة.

ويرى "الفريد" وجوب تفعيل المناطق الصناعية انطلاقا من التركيز على التجميع للشركات الصناعية لغرض تقليل التكاليف لمختلف وظائف الأنشطة الصناعية والتي تتمثل حسب رأيه في

---

[1] نسمن فطيمة ، الهروشي خطاب ، علي عبد الله الزعبي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 307.

* أنظر الصفحة رقم 22-23.

[2] براي الهادي ، قتال عبد العزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 403-404.

[3] بورنان مصطفى ، ناصر بوعزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 171.

[4] جميلة مداني ، "**استراتيجية توطين المناطق الإقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية في الدول الناشئة**" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد18 / العدد 28 ، الجزائر ، 2022 ، ص ص 58-59.

ثلاثة أشكال رئيسة من التكاليف التي تتحملها وهي: تكاليف النقل المتعلقة بكل من البضائع، الأفراد، والأفكار.

ب-نظرية فرانسوا بيروكس Perroux (قطب النمو): أكدت هذه النظرية " قطب النمو" أن التنمية الاقتصادية ليست موزعة بشكل موحد في منطقة ما، ولكنها تتموقع بشكل غير متساو في قطب معين، حيث يكون القطب لنوع من سلع الصناعة الذي يتكون بدوره من مجمعات صناعية يكون لها تأثير كبير في التنمية الصناعية والاقتصاد ككل وذلك من خلال الانتشار السريع الذي يسهم في الإمداد السريع بالمواد الأولية واستقطاب العمالة والمستثمرين، ويستفيد باستمرار القطب الصناعي- أثناء التغذية العكسية لمختلف وظائف الشركات الصناعية المجمعة – من خصائص المنطقة الجغرافية (الموارد المعدنية والبشرية).

المطلب الثاني: أنواع ونماذج المناطق الصناعية ودورها

تلعب المناطق الصناعية دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم في تطوير وتنمية المهارات والخبرات وغيرها من المزايا، وعليه سيكون العمل على إعداد إستراتيجية وطنية خاصة بالمناطق الصناعية عاملا حاسما في دعم التنمية وتحقيق الاستدامة في جميع الأنشطة والميادين.

الفرع الأول: أنواع المناطق الصناعية

أدى تعدد المفاهيم والتوجهات حول المناطق الصناعية إلى تواجد عدة أنماط كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (I-2): أنواع المناطق الصناعية

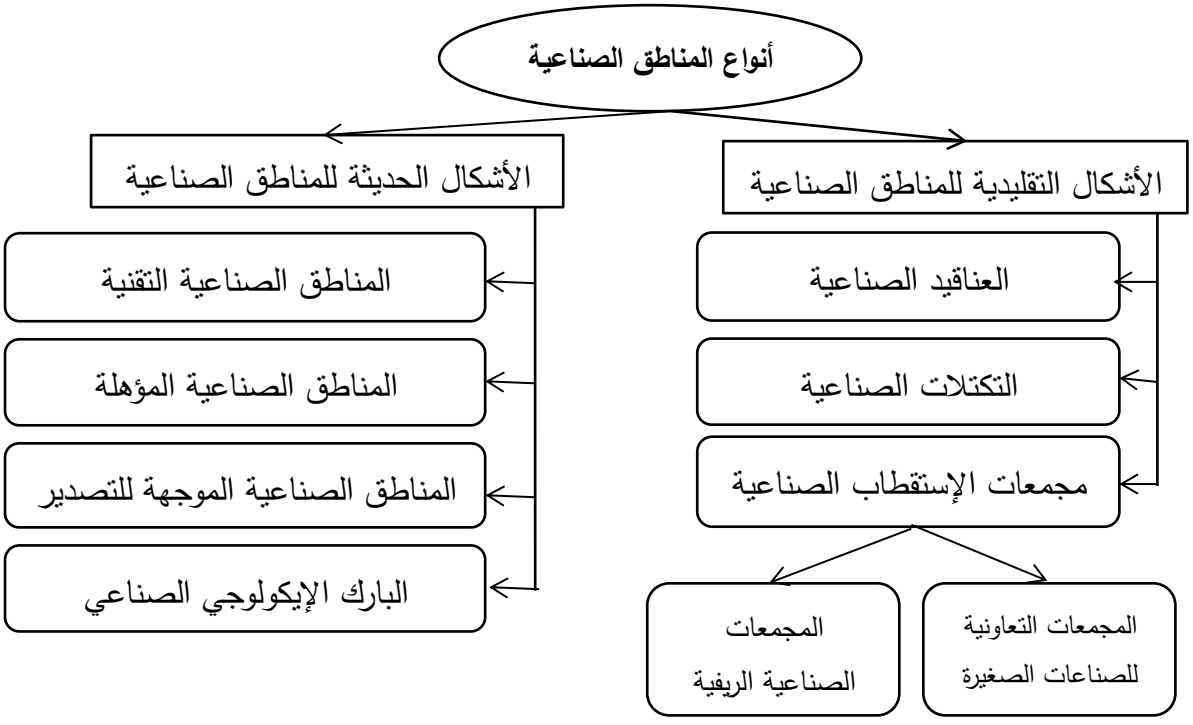

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الشكل أعلاه تتنوع المناطق الصناعية كالتالي:

1- الأشكال التقليدية للمناطق الصناعية:

1-1- العناقيد الصناعية:

بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور في عام 1990 عندما قام الاقتصادي Porter Michael بإصدار كتابه الشهير "الميزة التنافسية للأمم"، حيث قام الكاتب بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف lndustrial cluster [1].

وتأخذ العلاقات الصناعية داخل العنقود ثلاث أشكال، وهي:

أ- **التعاقد من الباطن:** يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول بالباطن ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك خاصة إذا كانت طبيعة المقاولة تستند إلى كفاءة المقاول[2]، بحيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى وفقا للمواصفات التي تحددها الوحدة التي يتم الانتاج لصالحها، وهو نمط من أنماط العلاقات الأفقية[3].

ب- **التزويد الخارجي:** والذي يعني قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطية أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا وهي نوع من العلاقات الرأسية[4].

ج- **التحالفات الاستراتيجية:** والتي تعني علاقات تعاون بين الشركات في مجالات التطوير التكنولوجي والتشارك في المعلومات وبرامج التدريب والتسويق، والاستفادة من تنوع الخبرات من خلال الإحتكاك نتيجة لوجود مجموعة من الشركات في نشاط مجمع[5].

1-2- التكتلات الصناعية:

هي عبارة عن تشكيلة صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، ولا يشترط تجانسها في الانتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية[6].

---

[1] إيمان بن قصير ، زكية مقري ، "**السياسات الداعمة لإستراتيجية العناقيد الصناعية ، من واقع تجارب دول ناجحة**" ، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع، والآفاق – والتجارب الناجحة ، يومي 19 و20 أكتوبر 2015 ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ، 2016/2015 ، ص49.

[2] أنور طلبة ، "**الشركة والمقاولة والتزام المرافق العامة**" ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2004 ، ص 294.

[3] إيمان بن قصير ، زكية مقري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 51.

[4] **المرجع السابق** ، ص 51.

[5] **المرجع السابق** ، ص 51.

[6] ليندة فريحة ، خديجة عزوزي ، "**المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر –**"، الملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع، والآفاق – والتجارب الناجحة ، يومي 19 و20 أكتوبر 2015 ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر ، 2016/2015 ، ص 83.

1-3- مجمعات الاستقطاب الصناعية:

هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار والاندفاع، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزا لجذب العمل ورؤوس الأموال والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية والاستطلاعات التكنولوجية الحديثة[1].

2- الأشكال الحديثة للمناطق الصناعية:

2-1- المناطق الصناعية التقنية:[2]

وتسمى كذلك بالمجمعات التقنية والعلوم ومنها: الحدائق التقنية، مجمعات العلوم، مجمعات الأبحاث، مراكز الابتكار، واحات المعرفة، التكتلات التقنية، وقرى المعرفة.

وتعتبر مناطق الصناعات التقنية مناطق مخصصة للمنشآت التي تنتج منتجات (متوسطة أو عالية) التقنية أو تقدم خدمات مبتكرة، وتوجد في جميع المناطق التقنية مراكز أبحاث ومعامل ومنشآت تعليمية وخدمات مركزية وحاضنات الأعمال والعديد من الحوافز الاقتصادية والتسهيلات وقنوات الدعم، ويتمثل الاختلاف الجوهري بين مناطق الصناعات التقنية والأنماط المختلفة من مناطق (مجمعات) التقنية (العلوم) في تركيزها على الإنتاج والصناعة وليس فقط على البحث والتطوير والأعمال والتعليم.

2-2- المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز):[3]

ظهرت المناطق الصناعية المؤهلة في اتفاقية خاصة بها من قبل مجلس النواب الأمريكي عام 1996، وبموجبها يسمح للمنتجات الصادرة من المناطق الصناعية المؤهلة بدخول السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية، وتتمتع المنتجات الصادرة من مناطق الكويز أو المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء جمركي، والإعفاء من نظام الحصص والمعلوم في هذا أن السوق الأمريكي أكبر سوق مستهلك في العالم، ولا يمكن لأي منتج أن يتجاهلها كما أنها معفاة من ضرائب الدخل والتأمينات الاجتماعية وغير محددة بقيود التعامل مع النقد الأجنبي، وتتمتع بحرية واسعة لنقل رؤوس الأموال والأرباح وغير مقيدة بنظام الأجور.

---

[1] ليندة فريحة ، خديجة عزوزي ، **المرجع السابق** ، ص 83.

[2] الطيبي عبد الله ، صديقي يوسف ، **"آليات دعم وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة"**، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال ، الجزائر، 2017 ، ص ص 85-86.

[3] **المرجع السابق** ، ص 87

2-3- المناطق الصناعية الموجهة للتصدير:[1]

هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية، وهي وسيلة للسياسة الاقتصادية مزودة بنظام للتبادلات والمراقبة بهدف جلب الاستثمارات، وهي تضع كل التسهيلات الضرورية والإمتيازات لأجل تحفيز إنشاء النشاطات الاقتصادية المتعددة.

2-4- البارك الإيكولوجي الصناعي:

ظهرت الكثير من أنماط المرادفات لمصطلح البارك الصناعي والبارك الإيكو-صناعي، منها العقار الصناعي والقطاع الصناعي ومنطقة التبادل التجاري، المجتمع الصناعي، بارك الأعمال وباركات المكاتب، باركات العلوم والبحوث، وباركات البايوتوكنولوجية، وأضيف إلى هذه المجموعة البارك الإيكولوجي الصناعي وقد عرف من طرف الباحثين والمخططين على أنه "شبكة من المصانع والوحدات الصناعية تعمل مع بعضها البعض لتطوير أدائها البيئي بالاعتماد على مصطلح- النظام الايكولوجي الصناعي Industrial Eco- System لوصف العلاقات المتكافئة والمتطورة بينها"[2].

الفرع الثاني: نماذج عن المناطق الصناعية

تطورت المناطق الصناعية من اقتراح بسيط إلى مجموعة من الاقتراحات المتنوعة والمتنامية المصممة لتحقيق أهداف إنمائية أكثر تحديدًا، وبالرغم من تكاثر أنواع المناطق الصناعية فقد استمرت ثلاثة نماذج أولية (زائد واحد)، والتي ترتبط إلى حد كبير بالمراحل الرئيسة للتنمية الاقتصادية التي تُرى عادة في جميع أنحاء العالم[3]، وهي مبينة في الشكل الآتي:

[1] الطيبي عبد الله ، صديقي يوسف ، **المرجع السابق** ، ص ص 87-88.

[2] جريبي السبتي ، بوخدنة آمنة ، **"الإدارة البيئية للمناطق الصناعية"** ، الملتقى الوطني حول : تأهيل المناطق الصناعية كمدخل لتعزيز تنافسية الـ م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الواقع ،والآفاق – والتجارب الناجحة ، يومي 19 و20 أكتوبر 2015 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2016/2015 ، ص 42.

[3] جميلة مداني، **مرجع سبق ذكره** ، ص 60.

الشكل رقم (I-3): نماذج المناطق الصناعية

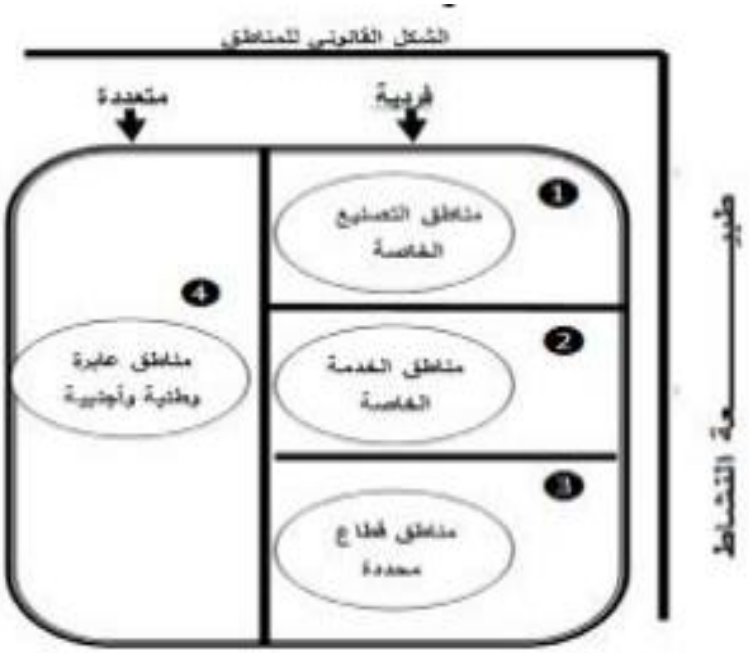

المصدر: جميلة مداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

من خلال الشكل يتضح أن هناك أربعة نماذج وهي كالآتي:[1]

1- **مناطق التصنيع الخاصة:** نشأت هذه المناطق من أجل الاستفادة من وفرة الأراضي المنخفضة التكلفة والعمالة مع توافر المواد الخام لغرض التصدير.

2- **مناطق الخدمات الخاصة:** نشأت هذه المناطق بالتركيز فقط على قطاع التجارة ثم شملت القطاعات الاستراتيجية أهمها القطاع الصناعي للتسيير اللوجستيكي الذي سهل مختلف وظائف التصنيع.

3- **المناطق الخاصة بالقطاع:** وهي أحد أنواع مناطق التصنيع، تتميز بالارتفاع المستمر للإنتاجية نتيجة التركيز على قطاع معين مثل الصناعة الإلكترونية.

4- **المناطق العابرة للحدود أو المناطق الواقعة خارج الحدود الإقليمية:** يمكن أن تستند إلى أي من النماذج الثلاثة المذكورة أعلاه مع وجود تباين في وضعها الجغرافي أو السيادي، وتقدم هذه المناطق فرصا للتغلب على القيود الحدودية التقليدية بين دولتين تتمتعان بالسيادة، والجمع بين المزايا النسبية لكليهما بطريقة تكاملية لتحقيق مصالح مشتركة.

المطلب الثالث: تنظيم المناطق الصناعية في الجزائر

إن المناطق الصناعية تعتبر أحد المكونات الرئيسة لبرامج التخطيط في مرحلة التصنيع للدول النامية، لهذا بدأت الجزائر تفكر في المناطق الصناعية كوسيلة لتحقيق الانتشار والتوازن بين مختلف المناطق انطلاقا من السياسة الصناعية.

[1] جميلة مداني ، **المرجع السابق** ، ص 61.

1-حسب المرسوم رقم 73-45:

أول نص يتعلق مباشرة بالمناطق الصناعيــة في الجزائر هو المرسوم رقم 73-45 المؤرخ في 28 فبراير سنة 1973 المتضمن إحداث لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث تم تكليفها بمهمة هندسة المدن[1]، وجمع عناصر الإعلام المتعلقة بتهيئة المناطق الصناعية في كافة التراب الوطني، كما تعمل هذه اللجنة على تقديم رأيها وعرض أي اقتراح وبصفة عامة تقديم أي مساعدة ضرورية[2].

2-حسب المرسوم رقم 84-55:

بعد أول نص صدر نص آخر يتعلق بالمناطق الصناعيـــة هو المرســـوم 84-55 المؤرخ في 3 مارس سنة 1984 المتعلق بإدارة المناطق الصناعية[3]، واعتمد هذا النص على تقسيم المناطق الصناعية بحسب المصلحة التي تحققها الصناعات المتوطنة في المنطقة الصناعية إلى ثلاثة أنواع وهذا حسب نص المادة الأولى: تتولى إدارة المنطقة الصناعية حسب إحدى الحالات التالية:[4]

- إما مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي إذا أقيم في المنطقة الصناعية أعمال ذات مصلحة محلية وأعمال متعددة الصلاحيات ذات مصلحة وطنية تابعة لوصاية وزارات متعددة.
- إما مؤسسة ذات طابع اقتصادي إذا أقيمت في المنطقة الصناعية أعمال ذات مصلحة وطنية أو نوعية تابعة لوصاية واحدة.
- إما وحدة متخصصة إذا أقيمت في المنطقة الصناعية أعمال نوعية أو ذات مصلحة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

3-حسب قانون التهيئة العمرانية وقانون تهيئة الإقليم:

لقد عرف التنظيم القانوني لتهيئة الإقليم في الجزائر، منذ استرجاع السيادة الوطنية، نصين قانونيين الأول هو القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 يناير سنة 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية[5] ، و الثاني هو القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[6].

---

[1] الجريدة الرسمية ، **المرسوم رقم 73-45** مؤرخ في 25 محرم عام 1393 الموافق 28 فبراير سنة 1973 ، **يتضمن إحداث لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية** ، المادة الأولى ، العدد 20، 1973/03/09 ، ص 332.

[2] **المرجع السابق** ، المادة 2، ص 332.

[3] الجريدة الرسمية ، **المرسوم رقم 84 -55** مؤرخ في 30 جمادى الأول عام 1404 الموافق 3 مارس سنة 1984 ، **يتعلق بإدارة المناطق الصناعية** ، العدد 10 ، 1984/03/06 ، ص 311.

[4] **المرجع السابق** ، المادة الأولى، ص312.

[5] الجريدة الرسمية ، **قانون رقم 87 -03** مؤرخ في27 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987 ، **يتعلق بالتهيئة العمرانية** ، العدد 5 ، 1987/01/28 ، ص 149.

[6] الجريدة الرسمية ، **قانون رقم 01-20** مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 ، **يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة** ، العدد 77 ، 2001/12/15 ، ص 18.

أ- حسب قانون التهيئة العمرانية:

من أهم المحاور الكبرى التي حدّدها القانون رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية، هو تجسيد اختيارات توزيع النشاطات الاقتصادية والسكان في المجال الجغرافي، بالإضافة لذلك هناك محاور أخرى قسّمها المشرع إلى محاور التنمية الجهوية والمحاور القطاعية للتهيئة العمرانية.

- **محاور التنمية الجهوية:** وهي تتعلق بعدة مناطق في البلاد، فبناء على نص المادة 8 من القانون رقم 87-03 ، فالتهيئة العمرانية ترمي إلى إزالة الأسباب الهيكلية لعدم التوازن الجهوي، وذلك بتطبيق أعمال إنمائية تختلف باختلاف المناطق من حيث وتيرتها ومحتواها، وبالنسبة للنشاطات الصناعية فالمشرع خصّ كل منطقة بما يلائمها.
- **المحاور القطاعية للتهيئة العمرانية:** حدّد القانون رقم 87 -03 مجموعة من المحاور القطاعية منها القطاع الصناعي، فمن مقتضيات التهيئة العمرانية والتي نصت عليها المادة 17 من هذا القانون توزيع الأنشطة الاقتصادية لاسيما الصناعية منها عبر التراب الوطني وإعادة نشرها، كما أن المشرع في المادة 20 إعتبر أن التنمية الصناعية – لاسيما من خلال أهدافها المتمثلة في التقويم الأمثل للموارد الطبيعة والمنجمية والاستعمال العقلاني للموارد البشرية وتوسيع القدرات الإنتاجية للبلاد – عامل مهم للتهيئة العمرانية.

ب-حسب قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة:

إن قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وفقا لنص المادة الأولى منه، حدد التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني من خلال تنمية منسجمة ومستدامة، كما حدّد هذا القانون أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنميته المستدامة، وفي إطار هذه الأهداف فإن الدولة تضمن دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها، وضمان توزيعها وانتشارها وتدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني[1].

4- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

لقد صدر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بموجب القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو سنة 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[2]، هذا الأخير لم يستعمل مصطلح "المناطق الصناعية" إلا مرة واحدة فقط، وكان ذلك في الفقرة التالية: "إن المناطق المندمجة للتنمية الصناعية والأقطاب التقنية، والحظائر والمقاطعات التكنولوجية التي صممت من أجل الانتشار عبر كل قطب جاذبية انطلاقا من المناطق الصناعية الموجودة أو التي ستنشأ. تهدف إلى التوفيق بين تحسين التنافسية الصناعية ومطلب التوازن الإقليمي"[3].

---

[1] راجع نص المادة 6 من القانون رقم 01 -20 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 20.

[2] الجريدة الرسمية ، **قانون رقم 10-02** مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 ، **يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم** ، العدد 61 ، 2010/10/21 ، ص 3.

[3] راجع العمود الثاني من الصفحة رقم 86 من القانون رقم 10-02 ، **المرجع السابق**.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

إن استحداث الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بصفتها أداة لضبط العقار، كان بغرض اقتراح حلول للحد من الضغط الدائم على العقار، وفي هذا الإطار أعتمدت الوكالة كهيئة ذات طابع صناعي وتجاري[1].

الفرع الأول: التعريف بالوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007، الذي تم تعديله واستكماله بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-126 المؤرخ في19 مارس 2012[2].

وعرفت المادة الأولى في الفقرة الأولى منها من المرسوم التنفيذي رقم 07-119 الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت تسمية (الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري) وتدعى في صلب النص (الوكالة)، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[3]، وهي تحت وصاية وزرة الصناعة وتغطي كل التراب الوطني بـ 10 مديريات جهوية.[4]

- **تنظيم الوكالة:**[5]

- **مجلس الإدارة:** ويتشكل مجلس الإدارة من 11 عضوًا يمثلون أعضاء الحكومة، ويتم تعيينهم بقرار من وزير الصناعة بناءً على اقتراح من السلطات التابعين لها لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.
- **المديرية العامة:** مهمتها القيادة الاستراتيجية لأنشطة ومشاريع الوكالة.
- **المديريات الجهوية** : تسند إليها مهام التسيير العملياتي لأنشطة الوكالة على المستوى المحلي.

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

ساهمت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري منذ إنشائها على توفير العقار الاقتصادي الذي يساعد على جلب المستثمرين بانجازها لعشر مديريات جهوية عبر الوطن تتعلق بولايات الجزائر، عنابة، البليدة، وهران، تيارت، أدرار، قسنطينة، سطيف، تلمسان، وكذا ببعث التعاون الفعال[6].

---

[1] صونية بن طيبة ، "**استراتيجية التنمية الصناعية في ظل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري**" ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الأول / العدد الرابع ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، الجزائر ، ديسمبر 2017 ، ص 129.

[2] **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري** ، في موقع https://www.aniref.dz/index.php/ar/2020-01-27-10-01-12 ، أطلع عليه يوم : 2022/05/10 ، على الساعة 20:25.

[3] الجريدة الرسمية ، **المرسوم التنفيذي رقم 07-119** ، مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 23 أبريل سنة 2007 ، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي** ، المادة الأولى ، العدد 27 ، 2007/04/25 ، ص 3 .

[4] الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، عبر الموقع https://www.aniref.dz ، **مرجع سبق ذكره**

[5] **المرجع السابق**.

[6] T.Hamid, **"l'ANIREF au coeur de la stratégie de l'industrie",** ANIREF Voice, Bulletin d'information trimestriel, décembre 2008, p 18.

وتتمثل مهام الوكالة فيمايلي:[1]

- التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي.
- تسيير حافظتها العقارية وترقيتها بهدف تثمينها في إطار ترقية الاستثمار.
- تتولى الوكالة مهمة الوساطة العقارية، وعلى هذا الأساس فهي تسير، وفقا لاتفاقية ولحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها.
- تتولى الوكالة مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي وتقديم لهذا الغرض المعلومات للهيئة المقررة المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري وتوجيهات السوق العقاري وآفاقه.
- تقوم الوكالة بنشر المعلومات حول الأصول العقارية والوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي، وتتولى ترقيتها لدى المستثمرين.
- تعِدّ الوكالة جدول أسعار العقار الاقتصادي الذي تقوم بتحديثه كل ستة (6) أشهر، وتعدّ دراسات ومذكرات دورية حول توجهات السوق العقارية.
- القيام بالعمليات المنقولة أو العقارية أو المالية أو التجارية المتصلة بنشاطها.
- إبرام كل العقود والاتفاقيات المتصلة بنشاطها.
- تطوير المبادلات مع المؤسسات والمنظمات المماثلة والمرتبطة بمجال نشاطها.

وتقوم الوكالة بالإضافة إلى تسيير المناطق الصناعية بإنشاء مناطق صناعية جديدة أطلقت عليها تسمية "مناطق صناعية من الجيل الجديد"[2].

وقد وقعت الوكالة إتفاقية مع مديرية أملاك الدولة تعهدت بموجبها بإنشاء 42 منطقة صناعية جديدة، وهذا تطبيقا لقرارات مجلس الاستثمار المتخذة في دوراته المنعقدة في 06 مارس و19 أفريل و22 ديسمبر 2011 و دورة 7 ماي 2012[3].

من أجل تهيئة العقار الصناعي تكلف الوكالة بمهمة صاحب المشروع المنتدب للتهيئة، التي تسمح لها بإبرام كل التعاقدات اللازمة بشأن ذلك بشكل مباشر، وتراعي الوكالة في برنامج التهيئة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، إضافة إلى اتباع مواصفات تأخذ بعين الإعتبار الجوانب البيئية، العمرانية، الاقتصادية والهيكلية، على أن يستجيب برنامج الوكالة للتهيئة لمبدأ تثمين الإقليم بكامله[4].

---

[1] الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 07-119 ، **مرجع سبق ذكره** ، المواد من 3 إلى 10 ، ص4.

[2] Mokraoui Hassiba , **" Assurer la durabilité de notre territoire pour les générations à venir",** Revue ANIREF n°9, 2011, p3.

[3] Communiqué de l'ANIREF, **"signature de la décision portant approbation du mandat type d'aménagement des zones industrielles",** Revue ANIREF n°15, 2012, p2

[4] Mokraoui Hassiba , **op-cit** , p 13.

المبحث الثاني: واقع وتطلعات النهوض بالمناطق الصناعية في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي حجر الزاوية في عملية التنمية، وعليه فإن تحقيق هدف تطوير هذا القطاع لا يتحقق إلا بتطوير المناطق الصناعية التي تعتبر المفتاح الرئيسي لإرساء استراتيجية صناعية فعالة تسمح بتطوير تنافسية المؤسسات، وهذا ما دفع الجزائر إلى دعم وإنشاء وتحديث المناطق الصناعية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي.

المطلب الأول: تسيير الوعاء العقاري في الجزائر وكيفية الإستفادة منه

يشكل العقار الصناعي أداة فعالة لتشجيع وترقية الاستثمار، حيث يلعب دورا مهما في إقامة عدة مشاريع لإنشاء مؤسسات ناشئة تدعم الصناعة الوطنية وتساهم في تنويع الاقتصاد الوطني الذي يعتمد جوهريا على المحروقات، فتقضي على شبح الإستيراد من جهة، وتشجع الصادرات نحو الخارج من جهة أخرى، بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل للقضاء على البطالة.

وسنحاول في هذا المطلب التعرف على كيفية الحصول على عقار صناعي والإجراءات المنصوص عليها للحصول عليه، بالإضافة إلى التسهيلات الممنوحة للمستفيد من هذا العقار.

الفرع الأول: كيفية الحصول على وعاء عقاري في الجزائر[1]

يتوجب على المستثمرين وأصحاب المشاريع الذين هم بصدد البحث عن وعاء عقاري مخصص للاستعمال الصناعي لإقامة مشروعهم في الجزائر إتباع إجراءين للحصول على ذلك، وهذا يتوقف على الوضع القانوني للعقار:

أ) **الأراضي التابعة للخواص:** الحصول عليها يكون عن طريق التنازل أو الإيجار؛

ب) **الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة:** الحصول عليها يكون عن طريق حق الامتياز، وللحصول على عقار للاستعمال الصناعي عن طريق حق الامتياز، يجب الاتصال: (مديرية الصناعة الموجودة في كل ولاية، الهيئة التي تسير المدينة الجديدة والوكالة الوطنية لترقية السياحة "بالنسبة للمشاريع السياحية").

يتم دراسة وفحص طلبات المستثمرين من طرف لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار.

- **الأملاك القابلة لحق الامتياز:** وتتمثل في: الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة المتوفرة والتي تقع داخل القطاعات القابلة للتحضير، والأصول العقارية المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المنحلة، والأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

تستثنى من مجال تطبيق هذه الاجراءات: الأراضي الفلاحية، الأراضي المتواجدة داخل مساحات البحث عن المحروقات واستغلالها ومساحات حماية المنشآت الكهربائية والغازية،

[1] **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري** ، عبر الموقع https://www.aniref.dz/index.php/ar/28-modalite-2/39-modalite-d-acces ، أطلع عليه يوم 2022/05/18 على الساعة 20:14 .

الأراضي المتواجدة داخل المساحات المنجمية، الأراضي الموجهة للترقية العقارية المستفيدة من إعانة الدولة، الأراضي المتواجدة داخل مساحات المواقع الأثرية والثقافية.

- **مزايا حق الامتياز:**
  - ✓ يقوم المستثمر بتوظيف أمواله في انجاز مشروعه عوض شراء وعاء عقاري باهض الثمن؛
  - ✓ يمنح للدولة ضمان التسيير العقلاني والمحافظة المستدامة لثروة غير متجددة؛
  - ✓ كما يستفيد المستثمر من الاعفاء من: حقوق التسجيل، رسم الشهر العقاري، وأجر مصلحة أملاك الدولة.
- **النظام القانوني لحق للامتياز:**
  - ✓ يُرخّص الامتياز من طرف الوالي باقتراح من طرف لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار الموجودة على مستوى كل ولاية، ويمنح الإمتياز على أساس دفتر شروط يحدد بدقة برنامج الاستثمار وكذا بنود وشروط منح الامتياز ؛
  - ✓ يمنح حق امتياز لمدة 33 سنة قابلة للتجديد مرتين (33 سنة أو 99 سنة كأقصى حد)؛
  - ✓ تقوم إدارة أملاك الدولة بتحديد سعر الامتياز ويتم تحيينه كل 11 سنة؛
  - ✓ يكرّس حق الامتياز بعقد إداري تحرره إدارة أملاك الدولة ويشهر بالمحافظة العقارية وهو يتمتع بكافة الضمانات القانونية؛
  - ✓ تخضع المباني التي يشيّدها صاحب حق الامتياز بانتظام إلى عقد ملكية موثق.

الفرع الثاني: التسهيلات التي تمنحها الدولة والبلديات للمستفيد[1]

1- التسهيلات التي تمنحها الدولة:

في إطار تنشيط الاستثمار المنتج، منحت الدولة لفائدة المستثمرين تخفيضات هامة على الأتاوى الإيجارية السنوية، تطبيق هذه التخفيضات يتم على أساس الموقع الذي ينجز فيه المشروع:

1-1- المشاريع المنجزة في ولايات الشمال:

- تخفيض يقدر بـ 90 % خلال فترة إنجـــاز المشـروع والتي يمكن أن تمتد من سنـــة إلى 3 سنوات.
- تخفيض يقدر بـ 50 % خلال فترة استغـلال المشروع والتي يمكن أن تمتد من سنـــة إلى 3 سنوات.

1-2- المشاريع المنجزة في ولايات الهضاب العليا والجنوب:

في البلديات المستفيدة من الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا ومناطق الجنوب يمنح حق المتياز مقابل:

- 1 دج للمتر مربع لمدة 10 سنوات؛

[1] الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ، **المرجع السابق** .

- بعد هذه الفترة يستفيد المستثمر من تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة.

1-3- المشاريع المنجزة في ولايات الجنوب الكبير (إليزي، أدرار، تندوف، تمنراست) :

يمنح حق الامتياز مقابل :

- 1 دج للمتر مربع لمدة 15 سنة.
- بعد هذه الفترة يستفيد المستثمر من تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية.

2- البلديات المستفيدة من الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا ومناطق الجنوب:

- **كافة البلديات التابعة لولايات:** البيض، النعامة، سعيدة، تيارت، الجلفة، المسيلة، باتنة، خنشلة، تبسة، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية والأغواط.
- **البلديات التابعة لولايات:**

- **تلمسان:** عين تالوت، بني صميل، عزايل، سبدو، بني سنوس، عين الغرابة، بني بهدل، بني بوسعيد، العريشة، سيدي جيلالي، البويهي والقور.
- **سيدي بلعباس:** تنيرة، واد سفيون، حاسي دحو، بن عشيبة الشيلية، تلاغ، تغاليمت، ضاية، مزاورو، مولاي سليسن، الحصيبة، عين تيندامين، سيدي علي بن يوب، شتوان بليلة، راس الماء، واد سبع، رجم دموش، مرحوم، سيدي شعيب، بئر الحمام، مرين، واد تاوريرة، تاودموت، تافيسور ومسيد.
- **سطيف:** عين ولمان، أولاد سي أحمد، عين أزال، بيضاء برج، عين الحجر، صالح باي، حامة، أولاد تبان، الرصفة، بوطالب، حمام السخنة، طاية، التلة و الولجة.
- **برج بوعريريج:** برج بوعريريج، الياشير، بليمور، العنصر، الحمادية، القصور، العش، الرابطة.
- **أم البواقي:** عين زيتون، زورق، الفجوج بوغرارة سعودي، فكيرينة، واد نيني، البلالة، بحير الشرقي، راحية، مسكيانة، الضلعة، بريش، الجازية وعين البيضاء.
- **المدية:** الشهبونية، بوغزول، بوعيشون، سانق، دراق، عزيز، أم الجليل، قصر البخاري، مفتاح، أولاد معرف، العوينات، عين بوسيف، سيدي دامد، عين القصير، كاف لخضر، شلالة لعذاورة، شنيقل، تافراوت، سيدي زهار وجواب.
- **تيسمسيلت:** خميستي، لعيون، ثنية الحد، عماري، سيدي عابد، المعاصم، برج الأمير عبد القادر، تيسمسيلت وأولاد بسام.
- **البويرة:** الدشمية، سور الغزلان، ريدان، المعمورة، ديرة، الحجرة الزرقة، تاقديت، مزدور، برج أخريص والحاكمية.
- **ميلة:** تاجنانت، أولاد خلوف والمشيرة.
- **سوق أهراس:** بئر بوحوش، سافل الويدان، ترقالت، أم العظايم، مداوروش، واد كبريت، الدريعة، تاورة وسيدي فرج.

المطلب الثاني: تشخيص وضعية المناطق الصناعية في الجزائر

تعتبر المناطق الصناعية من بين الأجهزة الاستثمارية التي تبني عليها الحكومة آمالا كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني، في ظل الأزمة المالية التي ضربت البلاد جراء تهاوي أسعار النفط، مما دفع بالسلطات العمومية إلى توفير المناطق الصناعية لإنجاح سياستها الاقتصادية.

الفرع الأول: الصعوبات والتحديات التي تواجهها المناطق الصناعية

تعاني المناطق الصناعية من مجموعة من العوائق والمشاكل، ويمكن تحديد هذه العوائق والصعوبات في:[1]

- مشكلة البعد عن شبكات النقل والموانئ؛
- غياب الرقابة البيئية، وعدم إدماج البعد البيئي في مخططات تحديد المناطق الصناعية؛
- مشكلة المحسوبية والمحاباة والبيروقراطية الإدارية؛
- مشاكل قانونية، تتعلق بالعديد من الإجراءات القانونية التي تطيل عملية الاستفادة من عقار صناعي؛
- الوقت المستغرق في الحصول على الأرض، والذي قد يصل إلى 5 سنوات؛
- ارتفاع تكاليف النقل والتخزين، وتعدد الرسوم والضرائب، وغياب نظام التخلص من النفايات؛
- مشكلة القرب من المناطق السكانية، وتدني الوضع العام للمناطق الصناعية.

الفرع الثاني: آفاق المناطق الصناعية

في ظل الطلب المتزايد على العقار الموجه للاستثمار اعتمدت السلطات العمومية برنامجا وطنيا لإنجاز مناطق صناعية جديدة وفقا للمعايير الدولية من أجل جعل الجزائر وجهة جذّابة اقتصادياً[2]، وجاء في قانون المالية لعام 2020 شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، ولتنفيذ هذا البرنامج تأثير اقتصادي واجتماعي حقيقي على الصعيدين الوطني والجهوي وذلك من خلال المساهمة في:[3]

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل مناطق البلاد؛
- تحفيز العمالة المنتجة المستدامة؛
- تثمين المنشآت القاعدية؛
- تطوير وتنمية التخصص الصناعي للمناطق لإخراج الجهات المعزولة من دائرة العزلة؛
- المساهمة في دعم المزايا التي تتمتع بها مختلف مناطق الوطن.

1- أهداف البرنامج:

وتتمثل أهداف البرنامج فيمايلي:

---

[1] براي الهادي ، قتال عبد العزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 408-409.

[2] **الوكالة الوطنية لوساطة والضبط العقاري** ، أطلع علية يوم : 2022/04/06 ، في موقع : http://www.aniref.dz

[3] الوكالة الوطنية لوساطة والضبط العقاري ، **المرجع السابق**.

- الزيادة في الوفرة العقارية المخصصة للاستثمار.
- هيكلة الإقليم.
- ترقية الاستثمار المنتج خارج قطاع المحروقات.
- تحقيق التكامل بين العناصر الفاعلة والقطاعات.
- تدعيم سياسة التوازن الجهوي.
- تحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

2- مميزات البرنامج:

- 50 منطقة صناعية موزعة على 39 ولاية.
- تأخذ بعين الاعتبار الخطوط التوجيهية الأربعة للمخطط الوطني لتهيئة الاقليم لسنة 2030.
- مساحة إجمالية مقدرة بـ 12000 هكتار.
- 44 منطقة صناعية يشرف عليها الولاة.
- 6 مناطق صناعية تشرف عليها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

3- الرؤية المستقبلية للمناطق الصناعية الجديدة:

- مشاريع متكاملة تضم عرضا عقاريا يتماشى ومتطلبات المستثمرين.
- مواقع مهيأة في إطار الاحترام الصارم للبيئة.
- مساحات مهيّأة بصفة جيدة، تقدّم مناخا صناعيا متماسكا ومنسجما، وتضمن لمستخدمي المناطق طرق ووسائل الاتصال المثلى (الايصال بالشبكات بما يتناسب مع حركات المرور).
- تسيير حديث وفعّال.

المطلب الثالث: برامج تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر

تعتبر تهيئة وإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط مشروع وطني بدأ العمل به منذ سنة 1999، حيث أطلقت الجزائر عدة مشاريع لتهيئة المناطق الصناعية[1]، وهي:

1- البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي:[2]

تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 2.851 مليار دج (مخصصات مالية تابعة لصندوق تحسين التنافسية الصناعية) مع نهاية سنة 2004 وشرع في تنفيذه إبتداء من أوت 2005، لتهيئة 70 منطقة صناعية على مستوى 17 ولاية تتوزع على الجهات الأربع للوطن، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

[1] حميدة رابح ، "**المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة**" ، مجلة دراسات إقتصادية ، مجلة فصلية دولية محكمة ، العدد الإقتصادي 30 (2) ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، 2015 ، ص 159.

[2] **المرجع السابق** ، ص ص 159-160.

كما تم تخصيص حوالي 5 مليار دج في إطار برنامج الهضاب العليا من أجل توفير العوامل الأساسية الجاذبة للاستثمار، ويخص هذا البرنامج كل من ولاية تبسة وباتنة والأغواط والجلفة وسعيدة وتيارت والمسيلة، ولتدعيم الاستثمار في ولايات الجنوب خصص ما يقارب 200 مليون دج لتهيئة المناطق الصناعية لكل من بشار وأدرار وغرداية ومناطق النشاط لكل من ولاية تندوف وبسكرة وإليزي وورقلة وتمنراست والأغواط.

ويتضمن محتوى برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية إنشاء الطرقات، الإنارة الخارجية، توصيل شبكة المياه، الربط بالكهرباء والغاز والهاتف، إنشاء جدران ومراكز مراقبة وحراسة.

2- الاستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية (2010-2014):[1]

تتركز على مناطق صناعية محددة تعرف بـ "مناطق التنمية الصناعية المدمجة ZIDI" وذلك من خلال تحديد أقاليم صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات من المؤسسات والعناقيد الصناعية للإستفادة من الإقتصاديات الخارجية، وأن يتولى تسيير هذه المناطق إطار مؤسساتي يعمل وفق رؤية موحدة يتضمن مديريات إقتصادية، تكنولوجية وبيئية، وقد تقرر العمل على تحقيق هذه الإستراتيجية وإنشاء أنواع مختلفة من المناطق الصناعية على ثلاث مراحل كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (I-1): التوزيع الجغرافي ومراحل إنشاء المناطق الصناعية في ظل التنمية الصناعية

المرحلة الأولى		
مناطق متكاملة للتنمية الصناعية	**أقطاب تكنولوجية**	**مناطق متخصصة**
الجزائر، البليدة ، مستغانم ، وهران ، سطيف ، برج بوعريريج ، الأغواط ، غرداية، عنابة ، بومرداس، تيزي وزو	الجزائر (سيدي عبد الله) بجاية سيدي بلعباس	أرزيو ، حاسي مسعود سكيكدة ، وهران
المرحلة الثانية		
مناطق النشاط متعددة الميادين : قسنطينة، سكيكدة ، تلمسان وعين تموشنت		
المرحلة الثالثة		
أقطاب تكنولوجية : باتنة ، الشلف ، تلمسان ، قسنطينة		

المصدر: حميدة رابح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 160.

3- البرنامج الوطني الاستشرافي للمناطق الصناعية (2012-2017):

نظرا للمستجدات على المستوى الوطني، وخاصة بعد إنجاز الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة (ZIDI) إلى المناطق الصناعية الجديدة، وفي اطار التعاون وتبادل التجارب بين دول البحر الأبيض المتوسط، فقد أطلقت الحكومة مشروعا جديدا لتأهيل جميع المناطق الصناعية وطنيا، موازاتًا مع اتخاذ مجموعة من

[1] حميدة رابح ، **المرجع السابق** ، ص 160.

الإجراءات العملية الرامية لتفعيل مشروع إنجاز 42 منطقة صناعية جديدة عبر 34 ولاية و8 أقاليم، تتربع على مساحة قدرها 9572 هكتار، مساحة كل منطقة تتراوح بين 70 و 500 هكتار وبميزانية تقدر بـ 88 مليار دج[1]، حيث استفاد فضاء البرمجة الإقليمية شمال وسط، شمال شرق، وشمال غرب من 27 منطقة صناعية، وتقدر حصة فضاء البرمجة الإقليمية هضاب عليا وسط، غرب وشرق بـ 10 مناطق صناعية، بينما استفاد فضاء البرمجة الإقليمية جنوب غرب وجنوب شرق من 5 مناطق صناعية.

وتم تحديث البرنامج السابق إلى برنامج تهيئة الحظائر الصناعية الجديدة، حيث عهدت للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاريANIREF، ببرنامج طموح لإنشاء 49 منطقة صناعية جديدة يبلغ مجموع مساحتها 6222 هكتار موزعة على 39 ولاية، والتي تغطي 9 مناطق للبرمجة الإقليمية التابعة للمخطط الوطني للإقليم SNAT-2030، ويغطي البرنامج 30 منطقة بالشمال، و12 منطقة بالهضاب العليا، و7 مناطق بالجنوب[2].

وحددت جملة من المعايير لإختيار المناطق الصناعية ضمن البرنامج الإستشرافي نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (I–2): معايير اختيار المناطق الصناعية ضمن البرنامج الاستشرافي (2012–2017)

المنطقة المثلى		المعايير			
الرقم	القيود (الشروط)	النسبة	المؤشرات		الترتيب
			قوي	متوسط	ضعيف	
1	النظام العمراني	% 10				
2	الموقع والقرب من المناطق الحضرية: البعد ب/كم عن ثلاث مواقع حضرية: المدينة – الأحياء، البلدية	% 15				
3	المساحة	% 15				
4	الملاحق	% 20				
5	الهياكل والطرقات	% 15				
6	الخدمات والنشاطات الملحقة	% 5				
7	التأثيرات البيئية	% 5				
8	اقتصاد المعرفة	% 5				
9	النسيج الصناعي	% 10				
المجموع		**% 100**				

المصدر: حميدة رابح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 162.

[1] حميدة رابح ، **المرجع السابق** ، ص 161.

[2] براي الهادي ، قتال عبد العزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 407.

المطلب الرابع: سبل دعم المناطق الصناعية في الجزائر

إن تدعيم المناطق الصناعية يعود بفوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات ولتحقيق ذلك يجب إتخاذ استراتيجيات وآليات لتفعيل هذه المناطق ، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: استراتيجية تفعيل المناطق الصناعية في الجزائر[1]

تستمد استراتيجية المناطق الصناعية من السياسة الاقتصادية والاستراتيجية الصناعية، حيث اعتمدت الجزائر مبادئ رئيسة لتفعيل هذه المناطق ضمن المقاييس العالمية، حسبها أنها تمتلك بنية تحتية صناعية قوية تحتاج إلى إعادة تأهيلها في ظل الانفتاح الاقتصادي، من خلال استراتيجية محكمة تعمل على تفعيل المناطق الصناعية في ظل تحقيق التنمية المستدامة، وتضمنت هذه الإستراتيجية تحت عنوان سياسات الانتعاش الصناعي والتنمية الصناعية أربعة محاور رئيسة هي:

1- تفعيل سياسات تنمية المناطق الصناعة:

العمل على إنشاء تكتل صناعي واستحداث صناعات جديدة من خلال تحديد الفروع الصناعية الأكثر تأثير في التنمية، وتحليل القدرة التنافسية لها، من خلال التشخيص الاستراتيجي على مستوى السوق الدولية والعمل على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية، وتتمثل الفروع المحددة في البتروكيماويات والألياف الصناعية والأسمدة والحديد والصلب والمعادن غير الحديدية ومواد البناء.

2- الانتشار الصناعي في ظل التكتل:

النشر القطاعي للصناعة وفقا للخيارات التي حددتها الاستراتيجية الصناعية والتي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأن ثلاث أهداف متكاملة (تنمية الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، وتشجيع الصناعات الجديدة) التي تسهم في تكامل الأنشطة الموجودة حاليا في المراحل الأخيرة من سلسلة الإنتاج، والمتعلقة عموما بالتجميع والتعبئة والتغليف مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الدوائية والبيطرية، وصناعات الأغذية الزراعية، وصناعات السلع الرأسمالية.

3- تكثيف النسيج الصناعي:

من خلال النشر الصناعي، إنشاء مناطق صناعية متخصصة، حيث تم تحديد مواقع جغرافية استراتيجية والعمل على تطويرها لتفعيل تسيير لوجستيكي لها بفضل استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية وشركات التواصل، والمؤسسات التنظيمية العامة وكذلك هياكل البحث والتدريب والخبرات.

4- تفعيل سياسات تنمية المناطق الصناعة:

تتعلق بأربعة مجالات رئيسية هي: تطوير الأعمال والابتكار وتنمية الموارد البشرية وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.

[1] جميلة مداني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 70-71.

الشكل رقم (I–4) : خريطة تفعيل للمناطق الصناعية

المصدر: جميلة مداني، **مرجع سبق ذكره** ، ص 70.

الفرع الثاني: أليات تفعيل المناطق الصناعية في الجزائر[1]

يتطلب تفعيل عملية التوطين للمناطق الاقتصادية والصناعية في الجزائر آليات تتمثل في القوانين واللوائح والبرامج التنموية، بحيث تبين طرق إنشائها وكيفية إدارتها، ويتم إعادة تأهيل المناطق والحظائر الصناعية وفق الاستراتيجية الصناعية، المستمدة من تجارب الدول المتوسطية المتقدمة، حيث أنشئت هيئات إدارية وتسييرية لتحديد ومنح العقار الصناعي وبناء أقطاب صناعية.

- **هيئات عمومية اقتصادية:** أنشئت في 1983/03/09 ، وهي عبارة عن أجهزة لتأهيل الأقاليم المحلية إلى أقطاب صناعية تصنع مداخيل للجماعات المحلية (الضرائب المحلية)، وكذلك تأهيل الأنشطة الاقتصادية في مناطق صناعية متمركزة حسب القطاعات.
- **مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات:** تنشأ هذه المؤسسات حسب تمركز نشاطات ذات منفعة وطنية، في عدة أقاليم، الهدف منها تنسيق وتنظيم المناطق الصناعية وفق مبدأ التخصص الانتاجي.
- **وحدة متخصصة:** تنشأ هذه الوحدات عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.
- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:** وهي مؤسسة عمومية صناعية تجارية أنشئت في 2007/04/23 ، وهي شخصية إعتبارية تنوب عن وزير الصناعة في الأمور المتعلقة بإدارة وتنظيم العرض والطلب للعقار الصناعي وهي بذلك وسيط لتحديد المناطق الصناعية والاقتصادية، وتعتبر الوكالة أحد الآليات لتشجيع الإستثمار*.

[1] جميلة مداني ، **المرجع السابق** ، ص 71.

* أنظر الصفحة رقم 22-23.

المبحث الثالث: التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة start ups

كثيرا ما يتداول مصطلح "مؤسسات ناشئة" بالأوساط الأكاديمية وببيئة الأعمال، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إرساء المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، ثم نتطرق لدورة حياة المؤسسات الناشئة وكيفية ظهورها ودورها، بالإضافة إلى مصادر وآليات تمويلها وهياكل دعمها، ونعرض نماذج عن مؤسسات ناشئة عالمية وعربية ووطنية، كما سنوضح كيفية الحصول على علامة مؤسسة ناشئة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة، دورها وكيفية ظهورها

على الرغم من كثرة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الناشئة خاصة في الآونة الأخيرة إلا أنه لا يوجد تعريفا موحدا، إذ أن كلمة ناشئة لها مفاهيم إصطلاحية نسبية تختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة لأخرى، مما أدى إلى إنفراد كل دولة بتعريف خاص بها، ويرجع ذلك إلى إختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد نتيجة اختلاف الإمكانيات والموارد ومستويات التطور الاقتصادي من دولة لأخرى[1].

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئة startup إصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة Start-up تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و"up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي[2].

وبدأ استخدام المصطلح start-up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital – risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي **la rousse** على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة"[3].

وعرفها آخرون بأنها أيضا فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها حامل المشروع وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة[4].

---

[1] مولود قنوش ، محمد هاني ، عمرو هاني ، "**عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة**" ، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر ، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU ، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة ، الجزائر ، ص 52.

[2] بوالشعور شريفة ، "**دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups : دراسة حالة الجزائر**" ، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد 2 ، 2018، 420.

[3] **المرجع السابق** ، ص 420.

[4] بخيتي علي ، بوعوينة سليمة ، "**المؤسسات الناشئة ، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**" ، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، مجلد 12 ، عدد 4 ، الجزائر، أكتوبر 2020 ، ص 536.

وهناك من عرف المؤسسة الناشئة بأنها " كيان صمم لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل ظروف عدم التأكد الشديد"[1].

في حين يرى patrick Fridenson وهو أن تكون مؤسسة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، وإنما يجب توفر أربعة شروط: (نمو قوي محتمل، استخدام تكنولوجيا حديثة، تحتاج لتمويل ضخم والحصول على مختلف أشكال المساهمة، أن تكون في سوق جديدة ويصعب تقدير خطورتها)[2].

ويعرف الباحث Reis Erice المؤسسات الناشئة "بأنها تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عالية من حالة عدم التأكد"[3].

أما حسب التشريع الجزائري فقد تضمنت المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 تعريف خاص بالمؤسسات الناشئة من خلال شروطها التالية:[4]

- يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأس مال الشركة مملوكا بنسبة 50 %، على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- يجب أن ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

أما التعريف الإجرائي للمؤسسات الناشئة:

ونقصد به المفهوم المراد من مصطلح "المؤسسات الناشئة" عند وروده في هذه الدراسة كي لا يلتبس المعني على القارئ أو السامع ويتوه بين التعاريف المختلفة.

---

[1] نجار حياة ، "**رأس المال الإستثماري كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة – تجربة الولايات المتحدة الأمريكية-**"، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة جيجل ، الجزائر ، 2021 ، ص 157.

[2] منهوم بلقاسم ، "**تقنية رأس المال المخاطر كأحد مقومات نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة شركة Sofinance أنموذجا**"، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر ، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU ، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة ، الجزائر ، ص 90.

[3] المؤمن عبد الكريم ، كرمية توفيق ، عاشور حيدوشي ، "**حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الإبتكارية بالجزائر**" ، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر ، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU ، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة ، الجزائر ، ص 16.

[4] الجريدة الرسمية ، **المرسوم التنفيذي رقم 20-254** المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر 2020 ، **يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" و تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها**، المادة 11 ، العدد 55 ، 2020/09/21 ، ص 11 .

وحسب التعريف الذي يقدمه الموقع Investopedia للمؤسسة الناشئة: "المؤسسة الناشئة أو startup هو مصطلح يُستخدم لتحديد المؤسسات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة عبارة عن مؤسسات حديثة النشأة وتعنى بإيجاد حل لمشكلة ما بشكل مبتكر وجديد وبتكاليف أقل وتهدف إلى النمو بسرعة بحيث تواجه خطرا عاليا بالفشل كونها تعتمد على منتوجات أو خدمات مبتكرة تخترق بها الأسواق.

وهي مؤسسات تنشأ من فكرة إبداعية وتكون في مرحلة بداية النمو التي تتسم بعدم اليقين وأمامها احتمالين إثنين النجاح وأخذ حصة من السوق وبالتالي النمو والتطور، أو التعثر والاكتفاء بشرف المحاولة.

- **دورة حياة المؤسسات الناشئة:**

تمر المؤسسات الناشئة بمراحل، ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل Paul Graham

الشكل رقم (I-5): منحنى المؤسسة الناشئة Startup

المصدر: بوالشعور شريفة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 421.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة تمر بخمس مراحل:[2]

- **المرحلة الأولى:** وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، وذلك بطرح نموذج أولي لفكرة ابداعية جديدة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف، ثم البحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

[1] زكية معزوز، زهوة خلوط ، "**دور تحليل البيئة التسويقية في تطوير أداء المؤسسات الناشئة**" ، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر ، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU ، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة ، الجزائر، ص 66.

[2] بوالشعور شريفة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 421-422.

- **المرحلة الثانية (مرحلة الانطلاق):** في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.
- **المرحلة الثالثة (مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو):** في هذه المرحلة يبلغ المنتج الذروة ويمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى من الممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.
- **المرحلة الرابعة (الانزلاق في الوادي):** بالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق إن لم يتدارك الأمر خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.
- **المرحلة الخامسة (تسلق المنحدر):** يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.
- **المرحلة السادسة (مرحلة النمو المرتفع):** في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ المؤسسة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع ، حيث يحتمل أن 20 إلى 30 % من الجمهور المستهدف قد إعتمد الإبتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

الفرع الثاني: ظهور المؤسسات الناشئة في الجزائر[1]

أشارت أحكام القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى المؤسسات الناشئة كقطاع واعد يجب ترقيته، وهو ما تضمنه نص المادة 12"**.... وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة** "، عند تعرضها لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق، التي تكون خصيصا لتمويل المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى، وكذلك قانون المالية لسنة 2020، بموجب المادة 131، التي استحدثت لها حساب تخصيص خاص بعنوان "صندوق دعم وتطوير المنظومة الإقتصادية للمؤسسات الناشئة Start-up ".

وفي ظل مواصلة السلطات العمومية تجسيد سياستها نحو ترقية بيئة المؤسسات الناشئة والإبتكار، تم استحداث وزارة خاصة بها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-01، المؤرخ في 02 جانفي 2020، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، وتمت تسميتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة.

[1] عبد الحميد لمين، سامية حساين، "**تدابير دعم المؤسسات الناشئة والإبتكار في الجزائر: قراءة أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20** " ، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ، المجلد 05 / العدد 02 ، الجزائر ، 2020 ، ص ص 4-5.

وقد تكللت سياسة الدولة في ترقية بيئة المؤسسات الناشئة والإبتكار بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الذي تضمنت أحكامه تدابير دعم لهاته المؤسسات.

الفرع الثالث: دور المؤسسات الناشئة

يمكننا تلخيص دور المؤسسات الناشئة في الدول السائرة في طريق النمو خاصة كالتالي:[1]

- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة؛
- الابتكار في البحث والتطوير؛
- زيادة الانتاجية والحفاظ على التنافسية؛
- نشر القيم الايجابية في المجتمع؛
- المساهمة في التطور النسبي الاقتصادي؛
- استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي؛
- المساهمة في النمو الاقتصادي؛
- مرونتها وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة؛

كما تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي فهي تعد كواحدة من أقوى أدوات التنمية الصناعية والتكنولوجية[2].

المطلب الثاني: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الأخرى

هناك عدة فروقات يتم من خلالها التمييز بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الأخرى، وسنحاول إيجازها في هذ المطلب.

1- الفرق بين المؤسسات الناشئة والمقاولاتية:[3]

تعبر المقاولاتية عن كل نشاط يهدف إلى إنشاء مشروع أعمال جديد، ويقدم فعالية اقتصادية مضافة، قد يكون المشروع في أشكال مختلفة تختلف باختلاف معايير التصنيف، كالحجم مثلا نجد مؤسسات صغيرة وأخرى كبيرة، أما حسب معيار الإبداع فنجد المؤسسات التقليدية التي تفتقر إلى الإبداع والابتكار والمؤسسات الناشئة ذات التكنولوجيات المتطورة، ولهذا يعتبر أن مفهوم المقاولاتية هو المفهوم الأشمل فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ما هي إلا أشكال من أشكال المقاولاتية.

---

[1] حسين يوسف، صديقي إسماعيل ، "**دراسة ميدانية لواقع انشاء مؤسسات الناشئة في الجزائر**" ، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية ، المجلد 08 / العدد 01 ، الجزائر ، 2021 ، ص ص 71-73.

[2] محمد هيكل ، **"مهارات إدراة المشروعات الصغيرة"** ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2003 ، ص 13.

[3] مزيان أمينة ، عماروش خديجة إيمان ، "**الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها**" ، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر ، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU ، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة ، الجزائر ، ص 34.

2- الفرق بين المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال:[1]

تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال، حيث أن ريادة الأعمال يقوم المؤسسون بتصميميها لتطوير وتحسين نموذج أعمال قابل للتطوير بشكل فعال، وتشير كلمة ريادة الأعمال إلى جميع الأعمال الجديدة، بما في ذلك العمل الحر والأعمال التجارية التي لا ينوى أصحابها أن تنمو بشكل كبير أو أن تصبح مسجلة بشكل قانوني، بينما يشير مصطلح المؤسسات الناشئة إلى المؤسسات الجديدة التي تنوى وتهدف إلى النمو بشكل ضخم، وتواجه درجة عالية من عدم اليقين، وفي أحيان كثيرة يكون لديها معدلات عالية من الفشل لعدة أسباب، كما لديها القدرة على أن تصبح كبيرة ومؤثرة.

3- الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تحديد الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الناشئة في العناصر التالية:[2]

- **الهدف من التأسيس أو الطبيعة الابداعية:** تقدم المؤسسات الناشئة أفكارا ابداعية، بينما يتم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق مع السوق المحلية ولا تقدم أفكارا ابتكارية.
- **خطوات التأسيس:** تعتمد المؤسسات الناشئة على الابتكار مما يجعل فرص الدعم لها منخفضة وتحتاج مجهودات أكبر من طرف رائد الأعمال، في حين تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خطة عمل واضحة، وتمتع بفرص أكبر للحصول على التمويل اللازم.
- **البيئة الصناعية أو السوق المحلي:** تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة في أسواق محددة ومستقرة، ونجدها تؤثر بشكل واضح على الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل بصورة أكبر، كما أن احتياجاتها التمويلية ليست ضخمة، بينما تستهدف المؤسسات الناشئة التي تعتمد بصورة أكبر على الابتكار والتجريب أسواقا أكبر وأوسع، وهذا ما يجعل نسبة المخاطرة فيها أكبر بكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **من حيث مصادر التمويل:** تعتمد المؤسسات الناشئة على مصادر تمويلية حديثة ترتكز على فتح رأسمالها لفترة محددة كرأس مال المخاطرة وملائكة الأعمال عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد بشكل أكبر على التمويل التقليدي كالقروض البنكية.
- **النمو المتزايد:** هناك من يعتبر أن المؤسسات الناشئة هي وضعية مؤقتة تتوقف على تحقيق النمو المتزايد وإلا ستصبح مثل المؤسسات التقليدية التي عادة تعرف أربع مراحل في دورة

[1] باية وقنوني ، "**دور مسرعات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الجزائر–**" ، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر ، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU ، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة ، الجزائر ، ص 75.

[2] مزيان أمينة ، عماروش خديجة إيمان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 34-35.

حياتها من الإنطلاق، النمو، النضوج والتراجع، في حين أن المؤسسات الناشئة تعرف تذبذبا بين مراحل التقدم والتراجع في النمو (خاصة بين مرحلتي الإنطلاق والنمو).

- **من حيث العوائد:** كما أشرنا سابقا تتميز المؤسسات الناشئة بعوائد ربحية ضخمة متوافقة مع نسبة المخاطرة العالية التي تتحملها ولهذا تركز عليها شركات رأس مال المخاطرة عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **مدة المشروع أو الفكرة:** هي مدة مؤقتة في المؤسسات الناشئة كونها تتحول بسرعة إلى مؤسسات كبيرة أو تبقى مشروعا صغيرا، بينما يعتمد استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدى قدرة أصحابها على تحقيق الاستقرار والربح، وبالتالي يمكن توسيع نطاقها قليلا وتظل ناجحة ومستمرة إلى فترة غير معلومة.

4- الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الكلاسيكية

يمكن حصر نقاط الاختلاف فيما يلي:[1]

- دورة مؤسسة كلاسيكية تمر بمرحلة انطلاق ونمو ثم نضج وبعدها تبدأ في التراجع، بينما المؤسسات الناشئة تمر بسلسلة من التراجع والتقدم الغير قابل للتنبؤ في المرحلة ما بين الانطلاق والنمو، وبمجرد ما تصل إلى مرحلة النضج ستستمر في الإرتفاع والنمو.
- المؤسسة الناشئة تقدم منتجها لسوق جد كبير على عكس المؤسسات الكلاسيكية.
- المؤسسة الناشئة بالرغم من الخطر المرتفع المرتبط بها فإن المستثمرين يقومون بالاستثمار في هذا النوع من المؤسسات بالموازنة بين العائد الضخم المحتمل في حال نجاح المشروع، بينما المؤسسات الكلاسيكية يتوجه المستثمر لسوق تنخفض فيه درجة عدم التأكد وتحقيق أرباح عادية.
- الاختلاف في مصادر التمويل حيث تعتمد المؤسسة الناشئة على المستثمر المالك، المستثمر المغامر، ورأس المال المخاطر، نظرا لإحجام البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع عالية المخاطر بينما تحصل المؤسسات الكلاسيكية على التمويل من القروض البنكية أو المنح الحكومية، وعليه فإن أهم عنصر يصنع الاختلاف بين المؤسسة الناشئة والكلاسيكية هو النمو الكبير كما يوضحه الشكل التالي:

[1] حسين يوسف ، صديقي اسماعيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 74-76.

الشكل رقم (I-6): الفرق بين المؤسسة الكلاسيكية والمؤسسة الناشئة

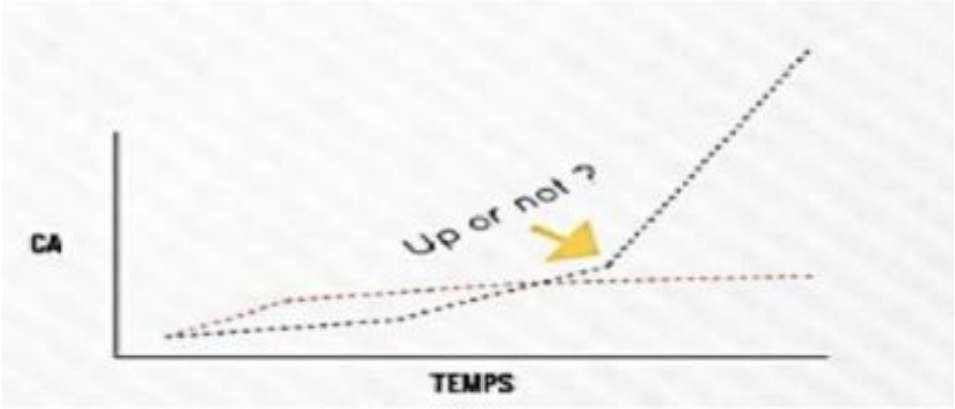

المصدر: حسين يوسف ، صديقي اسماعيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 75.

المطلب الثالث: مصادر وآليات تمويل المؤسسات الناشئة وهياكل دعمها ومرافقتها

تؤدي أجهزة الدعم والمرافقة دورا أساسيا في تسهيل وتسريع مسار إنشاء المؤسسة وتذليل مختلف عقباته من خلال توفير عدة خدمات على غرار تقديم المعلومات، التوعية، التحفيز، التكوين، الإعداد، الإرشاد، التمويل والمشاركة، كما يمكن إضافة الخدمات اللوجيستية وتوفير الموقع وكذا تسهيل تواصل المقاول مع مختلف الشركاء والهيئات التي سيتعامل معها[1].

الفرع الأول: مصادر وآليات تمويل المؤسسات الناشئة

يعتبر التمويل من أهم المشاكل التي تعترض المؤسسات الناشئة، لهذا يجب حسن الإختيار لتقنية من تقنيات التمويل المتاحة لأنها تعد من بين أهم أسباب نجاح أو فشل startups.

1- التقنيات المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة:

برزت العديد من مصادر التمويل التي من شأنها أن تساهم في إنطلاق ونجاح المؤسسات الناشئة ومن بين أهم التقنيات المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة startups نجد:[2]

- **التمويل الشخصي love money:** ويتمثل في الاقتراض من الأهل والأقارب أو استخدام المدخرات الشخصية، ويوفر هذا الخيار الكثير من الخطوات الشاقة، ولكن غالبًا ما تكون المبالغ محدودة وهذه الطريقة محفوفة بالمخاطر بالنسبة للعلاقات مع الأقارب.
- **حاضنات الأعمال:** الحاضنات تستقطب المشاريع في مرحلة ما قبل الإنطلاق، وهي طريقة ممتازة للتطور بهدوء، حيث أنها إضافة لتوفير الوسائل المالية، فهي توفر أيضًا المعدات والمعرفة وبيئة العمل المناسبة للإقلاع.

[1] مزيان أمينة ، عماروش خديجة إيمان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 40.

[2] دباح محمد رضا ، باشا نجاة ، "**رأس المال المخاطر كتقنية حديثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة SOFINANCE** " ، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة جيجل ، الجزائر ، 2021 ، ص ص 315-316.

- **مسابقات startups:** حيث يتضمن ذلك المشاركة في مسابقات startups من أجل تقديم المشروع والسعي للفوز بجائزة مالية تساهم في إنطلاق المشروع، ومع ذلك فإن فرص الفوز ضئيلة بشكل عام بسبب العدد الكبير من المشاركين.
- **التمويل الجماعي crowdfunding :** وهو طلب الدعم المالي عن طريق عرض المشروع للعلن من خلال منصات لجمع التمويل المطلوب، ولكن هذا يتطلب وقتًا طويلا لجمع التمويل، كما يتطلب إنشاء شركة من خلال crowdfunding للحصول على موارد مالية كبيرة*.
- **ملائكة الأعمال Business Angels:** هم أشخاص طبيعيون يستثمرون جزءًا من أصولهم في شركة ذات إمكانات نمو، بالإضافة إلى ذلك فهم يضعون مهاراتهم وخبراتهم وشبكات علاقاتهم في خدمة حامل المشروع (المقاول).
- **قرض بنكي:** تعتبر هذه الطريقة حلا كلاسيكيا للغاية يمكن أن يكون مثيرًا للاهتمام إذا كان لحامل المشروع ضمانات وخطة عمل ثابتة.
- **رأس المال المخاطر:** هو التزام مالي متوسط وطويل الآجل (مشاركة، شبه مشاركة) في الشركات غير المدرجة، حيث يتم تنفيذه مع توقع تحسن في نتائج الأعمال، والتي يجب أن ينتج عنها في النهاية تدفقات نقدية وعائدات إيجابية.
- **أجهزة الاستثمار المدعومة من الحكومات:** وهي عبارة عن صناديق استثمارية تنشئها الحكومات من أجل دعم المؤسسات الناشئة التي لا تستطيع الاستفادة من تمويل المصادر الأخرى التي عادة ما تكون ملكيتها تابعة للقطاع الخاص[1].
- **سوق الأوراق المالية العامة:** قد يكون الحصول على إدراج في سوق الأوراق المالية العامة هو الخطوة المنطقية النهائية لمؤسسة سريعة النمو لتمويل نموها المستمر وهذا ببيع حصص من رأسمالها إلى المستثمرين من المؤسسات العمومية والمستثمرين من القطاع الخاص للحصول على تمويل إضافي، كما يصبح الحصول على تمويل الديون أسهل أيضا من خلال الإدراج العام، ويمكن حتى أن يتم الاستحواذ عليها من طرف الشركات الأخرى عمومية كانت أو خاصة، ويتم اللجوء إلى هذه السوق عادة في مراحل النضج من دورة حياة المؤسسة الناشئة[2].

والشكل التالي يوضح مصادر تمويل المؤسسات الناشئة:

* توجد في الجزائر منصة تمويل جماعي واحدة ألا وهي منصة Ninvesti التي تعتبر أول منصة تكنولوجية مالية في الجزائر، دخلت حيز الخدمة في 10ماي 2020 ، وقد تم إنشائها من طرف مجموعة من الشباب وأصحاب المؤسسات الاقتصادية الفرنسية الجزائرية بهدف جعلها بمثابة موقع مرجعي للتمويل التعاوني. (بوزرب خير الدين ، خوالد أبو بكر، ص 375).

[1] مزيان أمينة ، عماروش خديجة إيمان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 39.

[2] **المرجع السابق** ، ص 39.

الشكل رقم (I–7): طرق تمويل المؤسسات الناشئة حسب مراحل دورة حياتها

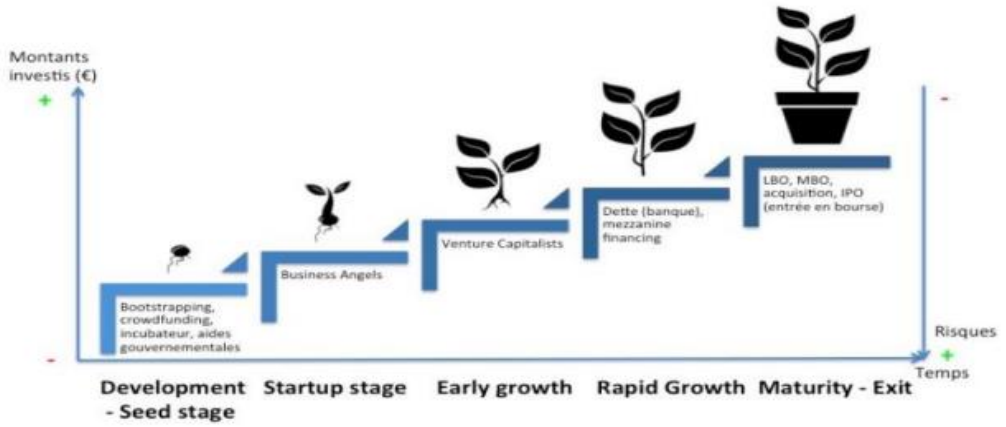

المصدر: سامية عمر عبدة ، **التمويل الجماعي ، آلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة – دراسة حالة سوق التمويل الجماعي بفرنسا–**، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة جيجل ، الجزائر ، 2021 ، ص 121.

2– آليات تمويل المؤسسات الناشئة المعتمدة في الجزائر:

وتتمثل طرق التمويل في الجزائر في:

- **إنشاء قسم تمويل ضمن بورصة الجزائر:** تم إنشاء قسم تمويل ضمن بورصة الجزائر مخصص للمؤسسات الناشئة، وهذا بالتعاون مع البنوك والفاعلين في المجال المالي ومصالح الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، حيث بإمكان المؤسسات التي بلغت نوعا ما من النضج والاستقرار من الناحية المالية أن تطلب تمويلات، وهذا القسم سيتخذ تسمية **" قسم الامتياز "**[1].
- **صندوق تمويل المؤسسات الناشئة (Algerian Start-up Fund):** تم الإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة في 2020/10/03، خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة[2]، ويسمى بالصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة وهو نتيجة للتعاون بين الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، سوناطراك، بنك التنمية المحلية BDL، القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الخارجي، البنك الوطني الجزائري BNA ، الصندوق الوطني للادخار والتوفير CNEP ، وهذا بمبلغ أولي يبلغ 20 مليون دولار[3].

[1] أمينة داودي ، "**المؤسسات الناشئة: إنشاء قسم تمويل ضمن بورصة الجزائر قريبا** "، نشر في 04 أكتوبر 2020 ، على الساعة 08:55، في موقع https://www.ennaharonline.com، أطلع عليه يوم 2022/04/14، على الساعة 17:00 .

[2] عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، "**دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة – دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة –**" ، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية ، المجلد 08 / العدد 01 ، بشار ، الجزائر ، 2021 ، ص 43.

[3] بوزرب خير الدين ، خوالد أبو بكر، "**تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع و المأمول – دراسة تحليلية–**" ، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة جيجل ، الجزائر ، 2021 ، ص 375.

ويعتمد هذا الصندوق على آلية تمويل قائمة على الإستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، بمعنى تمويل الشباب عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر، دون مطالبتهم بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يمتلكونها[1].

- **آليات التمويل الأصغر في الجزائر:** لقد اتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع[2]، ومن أهم الآليات التي تهتم بصورة رئيسية بتمويل هذا النوع من المؤسسات نذكر:

أ- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE:** أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، وتضطلع بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها، كما تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للإستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ...[3].

ب-**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بتنظيم مهام الوكالة الوطنية للقرض المصغر غير أن عملها لم ينطلق فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتعمل الوكالة على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة، أو تساهم مع البنوك في تمويل مشاريع تتطلب تمويلات أكبر[4].

ج-**الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI:** هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع[5].

د- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:** أنشئ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ11 نوفمبر2002، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وقد انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004، ويعتبر هذا الصندوق أول

---

[1] عراب فاطمة الزهراء ، صديقي خضرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 43.

[2] الغازي خديجة ، حاجي كريمة ، **"التمويل الأصغر آلية لدعم المؤسسات الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية والحرفية في الجزائر"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07/ العدد 03 ، بشار ، الجزائر، 2020 ، ص 463 .

[3] الجريدة الرسمية ، **المرسوم التنفيذي رقم 20-329** المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر 2020 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها ، المادة الأولى ، العدد 70 ، 2020/11/25 ، ص 8.

[4] عراب فاطمة الزهراء ، صديقي خضرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 41.

[5] **المرجع السابق** ، ص 41.

أداة مالية متخصصة، ويهدف إلى تسهيل حصول المستثمرين على قروض بنكية متوسطة الأجل رغم عدم توفرهم على ضمانات عينية أو تكون لديهم ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القروض المطلوبة، وذلك بشرط استيفاءها معايير الأهلية للقروض البنكية[1].

الفرع الثاني: هياكل الدعم والمرافقة ودورها في نجاح المؤسسات الناشئة

ويمكن تصور عدة أشكال وأجهزة للمرافقة كالإرشاد، التدريب والمشتلات والحاضنات ولعل الأخيرة هي الأكثر أهمية ونجاحا.

1- دور حاضنات الأعمال في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة:[2]

الحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز ومناسب به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللاّزم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الناشئة.

2- دور مسرعات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة:

يتجلى دور مسرعات الأعمال في تقديم الدعم للمؤسسات الناشئة التي لديها نموذج أولي من منتجها لكي تنمو وتبدأ في توليد الأرباح، وذلك بدءا من توفير التمويل المبدئي مرورا بخدمات الإرشاد، التوجيه، والتشبيك، وذلك في فترة لا تتجاوز الستة أشهر، ويمكن إبراز آلية عمل مسرعات الأعمال في الآتي:[3]

- ✓ اختيار المرشحين للمشاركة في برنامج مسرعة الأعمال؛
- ✓ فرز الطلبات؛
- ✓ التمويل المبدئي للاستثمار؛
- ✓ العمل بنظام المجموعات أو الدفعات لتعزيز الروابط بين المشاركين؛
- ✓ تقديم التوجيه والإرشاد المكثف؛
- ✓ تقديم خدمات التشبيك لتوليد تمويل إضافي لاحق؛
- ✓ تنظيم يوم تجريبي لعرض المؤسسات الناشئة لمنتجاتها والشكل النهائي لمقترحاتهم.

3- مراكز التسهيل:[4]

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى هذه المراكز لتحقيق العديد من الأهداف أهمها وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع*.

---

[1] عراب فاطمة الزهراء ، صديقي خضرة ، **المرجع السابق** ، ص ص 41،42.

[2] محمد هيكل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص189.

[3] باية وقنوني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 77.

[4] عراب فاطمة الزهراء ، صديقي خضرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 40.

* أنظر المرسوم التنفيذي رقم 07-78 المؤرخ في 25 فبراير 2007.

5- بورصات المناولة والشراكة:[1]

وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إطارا قانونيا يسعى إلى ترقية نشاطات المناولة والتي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية، لذا فإن القانون 18-10 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرس المناولة كأداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أيضا فقد أنشئ المجلس الوطني لترقية المناولة سنة 2003 *.

المطلب الرابع: نماذج عن مؤسسات ناشئة وكيفية الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"

نجحت الكثير من المؤسسات الناشئة في خلق الثروة والقيمة المضافة وفي دعم اقتصاديات عدة دول كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الشرق أسيوية ككوريا الجنوبية، كل ذلك بفضل تطوير منتجات وخدمات إبتكارية يَسْهُلُ الحصول عليها بتكاليف منخفضة[2].

الفرع الأول: نماذج عن مؤسسات ناشئة

1- نماذج لمؤسسات ناشئة عالمية:

من بين أهم المشاريع الناشئة التي حققت نجاحات باهرة مايلي:

الجدول رقم (I-3): أهم المشاريع الناشئة عالميا

اسم المؤسسة (المنشأة)	المؤسس	تاريخ التأسيس
هوليت باكارد (Hewlett Packard)	وليام هيوليت وديفيد باكارد بجامعة (ستانفورد)	1939
انتل (Intel)	أندرو جروف و جوردون مور، روبيرت و.نويس	1968
ميكروسوفت (Microsoft)	بيل جيتس و بول ألين	1975
آبل (Apple)	ستيف جوبز و ستيف وزنياك	1976
ياهو (Yahoo)	ديفيد فيلو و جيري يانغ بجامعة (ستانفورد)	1994
جوجل (Google)	سيرجي برين و لاري بيدج	1998
Ali Baba للتجارة الإلكترونية	جاك ما	1999
تويتر (Twitter)	جاك دورسي و نوح جلاس و إيفان ويليامز و بيز ستون	2006
إنستجرام (Instagram)	كيفن سيستورم	2010
تيك توك (Douyin أو Tiktok)	بايت دونس	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: علي بخيتي ، بوعوينة سليمة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 537.

[1] عراب فاطمة الزهراء ، صديقي خضراء ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 40.

* أنظر المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أبريل 2003.

[2] مزيان أمينة ، عماروش خديجة إيمان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 34.

2- نماذج لمؤسسات ناشئة عربية:

شهد العالم العربي إنجازات مبشرة إلى حد كبير في عالم ريادة الأعمال، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهم أقوى الشركات العربية الناشئة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (I-4): أهم المشاريع الناشئة عربيا

اسم المؤسسة (المنشأة)	المؤسس	مجال العمل	تاريخ التأسيس
شركة فتشر للطرود الذكية	إدريس الرفاعي و عمر يغمور وجوي عجلوني.	تختص في خدمات الشحن عبر استخدام تطبيق يتم تحميله على الهواتف الذكية.	2012
شركة هوليداي مي (Holiday Me) للسفر والسياحة	رائد الأعمال الهندي غيت بهالا، و ديغ فيجاي براتاب، ورائد الأعمال السعودي منصور بن ماضي	تستهدف دعم وسائل السفر والسياحة من وإلى دول الخليج.	2014 (في منطقة الشرق الأوسط)
شركة باي تابس للخدمات المالية الإلكترونية	رائد الأعمال السعودي عبد العزيز فهد الجوف	تهدف إلى تقديم خدمات الدفع الالكتروني عبر الأنترنت	2014

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على رمضاني مروى ، بوقرة كريمة ، "**تحديات المؤسسات الناشئة بالجزائر (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)**" ،حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07 / العدد 03 ، بشار، الجزائر، 2020 ، ص ص 281-282.

3- نماذج لمؤسسات ناشئة جزائرية:

تطمح الجزائر اليوم إلى تقديم حلول إبتكارية للنهوض بالإقتصاد الوطني، ولتكون الإبتكارات الرقمية قاطرة نحو الإقتصاد العالمي المعاصر[1]، ومن الشركات الناشئة نجد:

3-1- واد كنيس: وهو موقع الكتروني مخصص للإعلانات تم اطلاقه سنة 2006، وهو عبارة عن إعادة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا (leboncoin.fr) [2].

3-2- الشركة الناشئة " تاك غراف":[3]

تعتبر الشركة الناشئة "تاك غراف" نموذجا راقيا عن نجاح الشباب الجزائري في ولوج الأسواق العالمية بأفكار مبتكرة في مجال الاقتصاد الرقمي، وهي التي توجت بالمرتبة الأولى في المسابقة الدولية للابتكار **"أوفيسين إكسبو مراكش"** ، بفضل الابتكار الرقمي "**Druglabels 1.0**".

[1] باية وقنوني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 80.

[2] بوالشعور شريفة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 427.

[3] باية وقنوني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 80.

والجهاز "Druglabels1.0" يعتمد على تكنولوجيا قائمة على أنترنت الأشياء، الرقمنة والذكاء الاصطناعي، ويقدم حلولا في مجال الصحة للحد من الأخطاء الطبية خاصة في مجال التخدير، حيث عمل على تطويره فريق مكون من ستة (6) أعضاء، ويتم تصدير الجهاز الى 14 دولة إفريقية، وقد تم توقيع عقد باسم الجزائر مع شركة عالمية بدبي لتطوير النسخة الثانية منه **"Druglabels2.0"** بغرض تسويقه إلى مختلف دول العالم.

الفرع الثاني: كيفية الحصول على علامة مؤسسة ناشئة

للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" يجب توفر مجموعة من الشروط والإجراءات، وتقوم لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" بمنح هذه العلامة، وهذا حسب ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020.

وحسب المادة 12 من أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254، فإنه يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقا بالوثائق الآتية:[1]

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي؛
- نسخة من القانون التأسيسي للشركة؛
- شهادة الإنخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة إسمية للأجراء؛
- شهادة الإنخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية لغير الأجراء (CASNOS)،
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية؛
- مخطط أعمال المؤسسة مفصلا؛
- المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة؛
- وعن الإقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

ويتم الرد على كل طلب للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، إبتداء من تاريخ إيداع الطلب، وكل تأخر في تقديم جزء من الوثائق يوقف الأجل، وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوم، إبتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض الطلب[2].

وفي حالة رفض الطلب، فإنه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض، وإخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونيا، ويمكن اللجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من

[1] الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 20- 254 ، **مرجع سبق ذكره** ، المادة 12 ، ص 11.

[2] **المرجع السابق** ، المادة 13 ، ص 11.

صاحب الطلب، ويتم إخطاره بالرد النهائي إلكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع طلبه[1].

وأحصت الجزائر حوالي 750 مؤسسة متحصلة على علامة منها 38 حاضنة والباقي إما مؤسسات ناشئة وإما مشاريع مبتكرة، وهي تقريبا موزعة بالتساوي أي 50% لكل منها (356 مؤسسة ناشئة و356 مشروع مبتكر) ، بالنسبة للمؤسسات الناشئة هناك 70 منها تتعامل مع الصندوق الوطني للإستثمار[2].

المبحث الرابع: طرق دعم وترقية المناطق الصناعية للمؤسسات الناشئة

في إطار ترقية ودعم المؤسسات الناشئة كرست الجزائر مجهودات جبارة في إنشاء مجموعة من آليات الدعم وتبني جملة من البدائل المستحدثة التي تعد المناطق الصناعية أبرزها وأنجعها على الإطلاق خلال العقدين الأخيرين من الزمن، كونها تساهم بدرجة كبيرة في ترجمة الأفكار الريادية على أرض الواقع عن طريق مساهمتها بتقديمها حزمة متكاملة من خدمات الدعم.

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة

وبينت نتائج المُسوح بأن قائمة القيود ومعوقات المؤسسات الناشئة طويلة ويصعب حصرها كلها أو تبويبها بطريقة واحدة، إلا أنه – ولأغراض التحليل وبناء على الأدبيات ذات العلاقة–[3]، يمكن تبويب هذه المعوقات في الأقسام التالية:

1– المعوقات المؤسسية والتنظيمية:[4]

تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، بحيث تتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في التعقيد في إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المؤسسات الناشئة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات الناظمة للمؤسسات الناشئة.

2– المعوقات التمويلية:

تعاني المؤسسات الناشئة في مجال التمويل من العديد من المشاكل، منها ما يعود إلى قلة مصادر التمويل ومنها ما ينبع من عدم قدرتها على اللجوء إلى مصادر تمويلية معينة نتيجة شروطها

---

[1] الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 20–254، **مرجع سبق ذكره** ، المادة 14 ، ص ص 11–12.

[2] الإذاعة الجزائرية ، القناة الأولى ، لقاء مع السيد مدير المؤسسات الناشئة وهياكل الدعم بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول– في اطار المؤتمر السنوي للمؤسسات الناشئة 2022 ، اللقاء أجري يوم 2022/03/06.

[3] مولود قنوش ، محمد هاني ، عمرو هاني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 52.

[4] **المرجع السابق** ، ص 53.

وتكاليفها المرتفعة، كما أن عدم الكفاءة في إدارة المشروع ذاته تتسبب في أزمات مالية كبيرة[1]، ويرتبط نقص التمويل الموجه إلى المؤسسات الناشئة بقصور في ثلاثة عوامل رئيسية وهي:[2]

2-1- الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي: يشمل الإطار القانوني والتنظيمي مجموعة القوانين والأنظمة التي تحدد نطاق وعمق المؤسسات المالية، والأدوات التمويلية، والأسواق العاملة في بلد معين.

2-2- البنية التحتية التمويلية: وتشمل البنية التحتية التمويلية معايير المحاسبة والمراجعة، ونظم تقييم الجدارة الائتمانية والسجلات والمكاتب الائتمانية، ونظم الضمان وقوانين الإفلاس وتطور أنظمة التمويل من خلال المساهمة في رأس المال، وأنظمة المدفوعات والتسوية.

2-3- قدرات المؤسسات التمويلية: تشمل مدى ملائمة أنظمة الإقراض التي تعمل بها والتي عادة ما تكون مناسبة للقروض الكبيرة أكثر من القروض الصغيرة.

3- المعوقات المرتبطة بقدرات المؤسسة:

يتمثل ضعف القدرات الداخلية للمؤسسات الناشئة بشكل رئيسي في ما يلي:[3]

- ✓ الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع؛
- ✓ عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية؛
- ✓ إستهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية؛
- ✓ قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية؛
- ✓ إنحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء؛
- ✓ ضعف القدرة على الترويج للابتكارات الجديدة؛
- ✓ ضعف قدراتها على التعامل مع محيطها الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المؤسسات الكبرى؛
- ✓ ضعف في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل؛
- ✓ فضلا عن الصعوبات التي تجدها تلك المؤسسات في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة.

---

[1] نبيل جواد ، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2007 ، ص 95.

[2] مولود قنوش ، محمد هاني ، عمرو هاني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 54.

[3] **المرجع السابق** ، ص 54.

4- المشكلات التسويقية:[1]

وتتمثل في فشل المشروع في إيجاد أسواق يتوجه إليها لتصريف منتجاته، ويرتبط هذا الأمر بنقص الوعي التسويقي على مستوى المشروعات الصغيرة والناشئة من ناحية وعدم توافر المهارات القادرة على إنجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: التوجه الجديد للجزائر نحو ترقية ودعم المؤسسات الناشئة

أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الناشئة في تطوير الاقتصاد الوطني وأعتبر أنه قاطرة الاقتصاد الجديد، لهذا تبنت سياسة لترقية وتطوير المؤسسات الناشئة تمثلت فيمايلي:

- **توفير مزايا مالية وجبائية محفزة:** حيث أقر مشروع قانون المالية لسنة 2020 تسهيلات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجال الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وإعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة، بهدف مرافقتها في مرحلة الإنطلاق وضمان تطويرها لاحقا وتعكف الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي، وتحديد طرق تقييم أدائها للمؤسسات الناشئة من خلال وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذه المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي" لتمكين الشباب من الإسهام بفاعلية في فك ارتباط الإقتصاد الوطني بالمحروقات، وتمكينها من لعب دور هام بالاقتصاد الوطني[2].
- **انشاء صندوق رأس مال استثماري:** وذلك بمشاركة البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بهدف تشكيل شركة لتمويل المؤسسات الناشئة، ونص قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على السماح لشركات الرسملة بحيازة أكثر من 49 % من حصص المؤسسة الناشئة، بغية دعم وتمويل المؤسسات الناشئة[3].
- **تنفيذ إستراتيجية لتطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها:** أدركت الحكومة الجزائرية أهمية المؤسسات الناشئة في تطوير الإقتصاد الوطني، ولهذا أعلنت في 02 مارس 2020 عن ثمانية قرارات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها، وتتمثل هذه القرارات في:[4]

  - إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.

---

[1] فتحي السيد عبده ، أبو سيد أحمد ، "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 98

[2] بوصوار لميس ، بوالبعير عايدة ، "**واقع تمويل المرسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP**" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر ، 2021/2020 ، ص 17.

[3] **المرجع السابق** ، ص 17.

[4] باية وقنوني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 79.

- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.
- وضع الإطار القانوني الذي يحدّد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لإقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات، علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة.
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT)، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي (HUB) للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة **"سوناطراك"** على مستوى حديقة الرياح الكبرى **"دنيا بارك"**، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الإستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصّصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، وورقلة، وقسنطينة، ووهران، وتلمسان، وسطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.
- من أجل ضمان التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، يُكلّف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

المطلب الثالث: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وسنتعرض في هذا المطلب إلى واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وآفاق ترقيتها.

الفرع الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر[1]

- بالنسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء مؤسسات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم، كما هو الحال بالنسبة لأنجح الشركات الناشئة على المستوى الوطني، شركة **"واد كنيس"** (ouedkniss.com) وهو موقع

[1] حسين يوسف ، صديقي اسماعيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 77-78.

إلكتروني مخصص للإعلانات، تم إطلاقه سنة 2006، وهو عبارة عن إعادة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا (f.leboncoin).

- كما لوحظ في تطور المؤسسات الناشئة أن هناك نظرة ترتبط بالنظرة الثقافية المجتمعية، وهذا يجعل الشاب الجزائري الراغب في الاستثمار في هذا الميدان يخضع للتأثيرات المحيطة.
- المؤسسات الناشئة لا تتمتع بسمعة جيدة في الجزائر بسبب تلك النظرة المجتمعية والثقافية الضيقة، فعادة يعتبرون بأن أصحابها يضيعون وقتهم أو يمارسون نشاطا ليس ذي قيمة، ولكن في الدول الأخرى فإن نشاط هذه المؤسسات الناشئة هو من يخلق الثروات ويوفر سوق العمل.
- منذ إطلاق الأنترنت في بداية سنة 2000 ، لقد تحصلنا حاليا على تغطية أشمل للأنترنت، وإذا ما عولج مشكل سرعة تدفق الأنترنت فإن ذلك سيجعل من المؤسسات الناشئة شكل استراتيجي واعد خلال العشر سنوات المقبلة، وستكون هناك مؤسسات ناشئة مبتكرة ستغير سوق التجارة الإلكترونية، وهذا بعد أن يتم تقنين هاته السوق وتأطيرها بنصوص تشريعية.
- ويمكن القول أن هناك إرادة جيدة ولكن تقابلها عراقيل بيروقراطية، لأن الإداريين لم يتم إعادة برمجتهم وتدريبهم على تسهيل منح الوثائق في أقل مدة ممكنة، ولكن نلاحظ أن السجل التجاري الذي كان يستغرق ثلاث أشهر بات الحصول عليه ممكنا في 48 ساعة، ومجرد أن تكون الوثائق كاملة فإن يتوجب انتظار شهرين ونصف لتكون المؤسسة الناشئة قادرة على العمل في الميدان، ولكن إذا قارنا ذلك بدولة الإمارات مثلا فنحن بعيدين كل البعد، ولكن مع ذلك نلاحظ تغييرا بالمقارنة مع سنة ألفين.

الفرع الثاني: آفاق ترقية المؤسسات الناشئة[1]

تم الإعلان خلال أشغال الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة **"الجيريا ديسرويت 2022"** عن تبني الدولة لآليات جديدة تتعلق بـ "تحمل الدولة لمصاريف براءات الاختراع والملكية الفكرية"، كما تم التطرق خلال الطبعة، إلى آليات أخرى تتعلق بمايلي:

- تشجيع الصناديق الاستثمارية الأجنبية على الإستثمار في الجزائر، حيث تم إبرام مذكرات تفاهم في هذا الإطار للمشاركة في عدة تظاهرات دولية.
- وفيما يتعلق بتعزيز هياكل الدعم للمؤسسات الناشئة، فإنه تم إطلاق برنامج لتسريع المؤسسات الناشئة **" الجيريا فنتور"**، بالإضافة إلى انشاء مندوبيات جهوية لمسرع **"الجيريا فنتور"**، حيث سيتم إمضاء اتفاقية إطار مع وزارة الصناعة لإنشاء مسرعات على مستوى بعض الولايات.
- كما سيتم أيضا إنشاء نظام لتقييم الحاضنات وتحسين أدائها، بالإضافة الى إطلاق **"مخبر التكنولوجيات المالية"** بالتعاون مع سلطة ضبط السوق المالي وشركات التأمين والبنوك، كما

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ، **"الإعلان عن تدابير جديدة لفائدة الشركات الناشئة والحاضنات"**، أدرج يوم السبت 05 مارس 2022، على الساعة 13:54، في موقع https://www.aps.dz ، أطلع عليه يوم 04/14/ 2022، على الساعة 16:33.

أعلن عن إطلاق تطبيق لصالح المؤسسات الناشئة MY STARTUP، سيمكن بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية من التواصل مباشرة مع الوزارة وطرح الإنشغلات، كما سيمكن أصحاب المؤسسات الناشئة من البقاء على علم بكل ما تقدمه الوزارة، وإكتشاف كل الفرص المتاحة للمؤسسات الناشئة (صالونات، تمويل وفرص مع شركات كبرى).

- وضع برنامج جديد لفائدة أصحاب المشاريع المبتكرة الذين يمكنهم الاستفادة من المرافقة المالية ومن حاضنات الأعمال الموزعة على التراب الوطني.

المطلب الرابع: كيفية تنمية المؤسسات الناشئة من قبل المناطق الصناعية

إن تنمية المؤسسات الناشئة يتطلب توفر وسائل وآليات من بينها توفر العقار الصناعي لإقامتها، بالإضافة إلى جملة من الخدمات، وهذا لا يتأتى إلا بوجود مناطق مخصصة لإستقبال هذا النوع من المؤسسات وتوفير المناخ الإستثماري لها.

ونظرا لما تحظى به المؤسسات الناشئة من إهتمام كبير من قبل الحكومة، حيث تقوم بدعم المشاريع الوطنية الناشئة عبر سلسلة من الإجراءات من بينها تخصيص فضاءات داخل المناطق الصناعية لإنشاء المؤسسات الناشئة وهذا في إطار الدعم الموجه لهذا النوع من المؤسسات، بحيث تساهم المناطق الصناعية بشكل أساسي في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، من خلال:[1]

- رفع تنافسية المؤسسات الصناعية الناشئة من خلال توفير الصناعات المكملة والداعمة؛
- رفع القيمة المضافة للمؤسسة الناشئة والإستفادة من الطاقات الكامنة المحلية؛
- زيادة درجة التكامل بين الصناعات؛
- تهيئة الفرص أمام أصحاب المؤسسات الناشئة للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدون تأخير؛
- إجراء تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنوعهما؛
- جذب الإستثمار الأجنبي بتوفير بعض الإمتيازات الخاصة بهذه المناطق وبالتالي زيادة تنافسية المؤسسات الناشئة؛
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية الناشئة بحيث تقلل تكاليفها وتزداد أرباحها؛
- رفع تنافسية القطاع الصناعي ما يساعد المؤسسات الناشئة على تخطي حاجز التصدير وهو ما يساعد على جذب العملة الصعبة؛
- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبرى؛

[1] سمية سريدي ، أسماء خليل ، "**دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية**" ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ، ص ص 17- 18 ، بتصرف.

- الإستفادة من المواهب والطاقات للشباب الجزائري، وذلك بتوفير الإمكانيات لبلورة أفكاره على أرض الواقع؛
- تقديم التسهيلات والمزايا للمؤسسات الناشئة في ناحية إجراءات التراخيص وتوفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة المؤسسات وغيرها من متطلبات قيامها ونجاحها.

كما تساهم المناطق الصناعية بشكل كبير في تحقيق التنمية للمؤسسات الناشئة خاصة في الجانب الصناعي، وهذا من خلال الأهداف التالية:[1]

- ✓ الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والتطلع للتصدير؛
- ✓ تطوير الخبرات من خلال التدريب المستمر وتبادل المعلومات، والعمل على الإنفتاح الإجتماعي؛
- ✓ تساعد على نشر التكنولوجيا، من خلال تعميق الخبرة داخل وخارج المناطق الصناعية.

[1] عريوة نصير ، "**دور استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة – دراسة حالة المناطق الصناعية (المسيلة ، برج بوعريريج ، سطيف)**" ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 02 / العدد 02 ، جامعة سطيف 01 ، ديسمبر 2017 ، ص 96.

خلاصة الفصل:

تعد المناطق الصناعية من أنجح وسائل التنمية الحديثة، نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كل المناطق، غير أنها تحتاج لمناخ استثماري مناسب لتطويرها، وإن لجوء الدولة إلى برنامج وطني لتأهيلها حصد نتائج لم ترقى إلى التطلعات ما يحتم التوجه نحو تطوير المناطق المتخصصة وتوزيع المناطق الصناعية بدلا من تركيزها وذلك من أجل بعث التنمية الريفية والجهوية من جهة، وفك الخناق عن المراكز الحضرية والصناعات الكبرى من جهة أخرى.

إن تنمية المؤسسات الناشئة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والإستعداد للمخاطرة، وتبني أفكار جديدة، وتوافر آليات الدعم والمساعدة، والتي يمكن أن توجد عن طريق التوسع في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات التكنولوجية والمؤسسات الداعمة للمشروعات الجديدة الناشئة كحدائق ومدن العلوم والتكنولوجيا.

ومن الملاحظ أن هناك تزايد في الوعي بدور المناطق الصناعية في مجال تطوير وتنمية المؤسسات الناشئة عبر العالم مما دفع بالعديد من الدول إلى دعم وإنشاء وتحديث المناطق الصناعية وتوجيهها نحو المناطق الداخلية والمحلية الأقل نموا، والجزائر – كمثيالتها من الدول – ونظرا لإهتمامها بالمؤسسات الناشئة بعد إدراكها لأهميتها ودورها التنموي الكبير، باعتبارها أداة هامة لتحقيق التنوع الاقتصادي المنشود ضمن النموذج الاقتصادي الجديد للبلاد، قامت في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، وتبعه البرنامج الاستشرافي للمناطق الصناعية الجديدة 2012-2017 بتخصيص مبالغ معتبرة لإنشاء وتطوير المناطق الصناعية في العديد من الولايات للوصول إلى الأهداف التنموية المسطرة ، ومن ضمنها دعم وتطوير المؤسسات الناشئة.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد الإنتهاء من الدراسة النظرية للمناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة، نحاول في هذا الفصل تدعيم الجانب النظري والإجابة عن الإشكالية المطروحة المتمثلة في مدى مساهمة المناطق الصناعية في دعم ومواكبة المؤسسات الناشئة في تحقيق أهدافها، وذلك بالتطرق إلى الدراسة الميدانية، وهي عبارة عن تحليل وثائق وإجراء مقابلات، وقد تم اللجوء واختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة.

كما تم اختيار عينة الدراسة والمتمثلة في مديرية الصناعة والمنطقة الصناعية بوشاكر ومناطق النشاط كعينة للدراسة، وهذا من أجل إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

وقبل الخوض في دراسة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، إرتأينا أن نعرف بالمؤسسة محل الدراسة من خلال التطرق إلى نشأتها وهيكلها التنظيمي، ومهامها، بالإضافة إلى منهجية الدراسة الميدانية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم مديرية الصناعة والمنطقة الصناعية بوشاكر بولاية الأغواط

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المبحث الثالث: واقع دعم المناطق الصناعية للمؤسسات الناشئة بولاية الأغواط

المبحث الأول: تقديم مديرية الصناعة والمنطقة الصناعية بوشاكر بولاية الأغواط

سنتناول في هذ المبحث التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وهي مديرية الصناعة، حيث تشرف على القطاع الصناعي بالولاية، بالإضافة إلى التطرق لمهام المديرية، ثم نعرض الوعاء العقاري الصناعي (العقار الصناعي) في الولاية والذي يشتمل على منطقة صناعية ومناطق نشاط موزعة على بعض بلديات الولاية، وفي الأخير نستعرض الدور الذي تقوم به المناطق الصناعية على أرض الواقع.

المطلب الأول: التعريف بمديرية الصناعة وهيكلها التنظيمي

تقوم مديرية الصناعة بالإشراف على قطاع الصناعة في الولاية من حيث التنظيم والرقابة وفي هذا المطلب سنقوم بتعريف المديرية ونعرض هيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: التعريف بمديرية الصناعة لولاية الأغواط

نشأت المديرية الولائية للصناعة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-78 المؤرخ 18 رجب عام 1443 الموافق 19 فبراير سنة 2022 الذي يتضمن إنشاء المديرية الولائية للصناعة ومهامها وتنظيمها، وذلك خلفا لمديرية للصناعة والمناجم وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في01 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 22 يناير سنة 2015.*

وتضم المديرية الولائية للصناعة أربع (4) مصالح وهي كالتالي:[1]

- مصلحة ترقية الاستثمار والتنمية الصناعية ومتابعة مساهمات الدولة.
- مصلحة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والرقمنة والإحصاء.
- مصلحة التقييس والقياسة.
- مصلحة الموارد والمنازعات.

وتتكون كل مصلحة من مكتبين (2) إلى ثلاثة (3) مكاتب على الأكثر.

---

* **مديرية الصناعة لولاية الأغواط.**

[1] الجريدة الرسمية ، **المرسوم التنفيذي رقم 22-78** المؤرخ 18 رجب عام 1443 الموافق 19 فبراير سنة 2022 ، **يتضمن إنشاء المديرية الولائية للصناعة ومهامها وتنظيمها** ، المادة 11 ، العدد 13 ، 2022/03/01 ، ص 9.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة لولاية الأغواط

يتمثل الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة فيمايلي:

الشكل رقم (II-1): الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة لولاية الأغواط

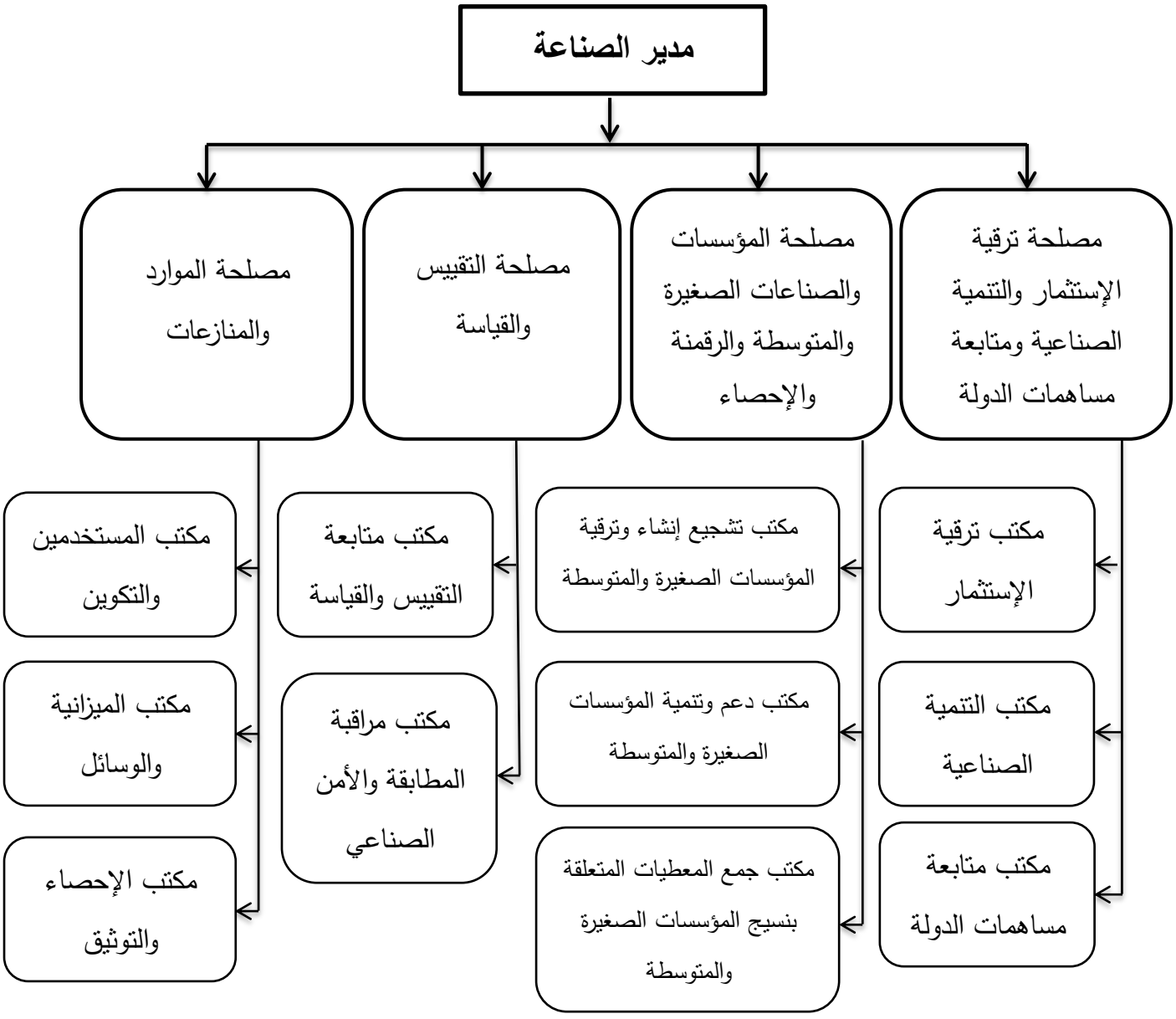

المصدر: مديرية الصناعة لولاية الأغواط

➢ **شرح الشكل:**

1- مصلحة ترقية الاستثمار والتنمية الصناعية ومتابعة مساهمات الدولة:

وتتمثل مهامها فيمايلي:[1]

- المساهمة في ترقية وتطوير الجاذبية الاقتصادية؛
- المساهمة في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية؛
- التقييم الدوري لتطبيق إجراءات ترقية الاستثمار؛
- المساهمة في تحسين محيط الإستثمار؛
- المساهمة في وضع بنك معطيات حول أوعية العقار الصناعي المتوفرة على مستوى الولاية.

2- مصلحة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والرقمنة والإحصاء:

تكلف بما يأتي:[2]

- المساهمة في تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقييم أثرها وإعداد حصيلة النشاطات؛
- دراسة واقتراح كل تدبير للدعم والتشجيع على إنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم حركة الأنشطة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات، من خلال علاقتها مع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة في انجاز وتحيين خارطة تموقع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لاسيما في ميدان المناولة.

3- مصلحة التقييس والقياسة:

تكلف في مجال التقييس والقياسة والأمن الصناعي، بما يأتي:[3]

- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية للتقييس والقياسة والأمن الصناعي؛
- المساهمة مع الهيئات المعنية بالبنية التحتية للجودة في تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال التقييس والقياسية والأمن الصناعي وترقية هذه الأنشطة؛
- السهر على تطبيق الأحكام التنظيمية في مجال تقييم المطابقة؛
- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بتسيير المواد الخاضعة إلى تنظيم خاص؛
- السهر على تطبيق الإجراءات التنظيمية الخاصة بمطابقة المنشآت الصناعية قبل تشغيلها.
- المساهمة في كل عملية تهدف إلى التخفيض من مخاطر التلوث الصناعي وحماية البيئة؛
- التقييم الدوري لمدى تنفيذ البرامج ونشاطات المراقبة التنظيمية وتقديم تقارير للإدارة المركزية.

---

[1] الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 22-78 ، **مرجع سبق ذكره** ، المادة 5 ، ص 8.

[2] **المرجع السابق** ، المادة 7 ، ص 8.

[3] **المرجع السابق** ، المادة 03 ، ص ص 7،8.

4- مصلحة الموارد والمنازعات:

تكلف في مجال الإدارة والتكوين، بما يأتي:[1]

- السهر على تطبيق التنظيم في ميدان تسيير المسار المهني للمستخدمين؛
- إعداد وتجسيد وتقييم مخطط التكوين؛
- ضمان تسيير الميزانية وتنفيذها؛
- تسيير الممتلكات المنقولة والعقارية وصيانتها.

وتكلف في مجال المنازعات، بما يأتي:[2]

- السهر على إحترام الإجراءات في مجال تسوية المنازعات؛
- إقتراح كل تدبير من شأنه المساهمة في تسوية المنازعات بالطرق الودية؛
- المشاركة في التكفل بملفات المنازعات المتعلقة بالمديرية أمام الجهات القضائية، وضمان متابعتها؛
- دراسة الشكاوي والعرائض المرفوعة من طرف المتعاملين الإقتصاديين؛
- إعداد تقييم دوري لمجموع قضايا المنازعات.

المطلب الثاني: المهام الموكلة لمديرية الصناعة لولاية الأغواط

تتولى المديرية الولائية للصناعة المهام الآتية:[3]

- دعم التنافسية الصناعية من خلال متابعة التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقييس والقياسة والأمن الصناعي؛
- مرافقة مؤسسات القطاع على تحقيق أهدافها في ميدان التنافسية الصناعية من خلال ترقية الإبتكار وتثمين الكفاءات؛
- إقتراح كل تدبير يهدف إلى المحافظة على النسيج الصناعي وتطويره وترقية الإستثمار؛
- تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل المتعلقة بدعم وترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة في ممارسة مهام السلطة العمومية والخدمة العمومية في مجال المراقبة التنظيمية؛
- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بنشاطات القطاع بالتنسيق مع الجهات المعنية؛
- السهر على جمع ونشر المعلومات الخاصة بنشاطات القطاع؛
- دعم النشاطات المتعلقة بالإحصاء والأنظمة المعلوماتية والرقمنة؛
- تعزيز وتطوير بنك معطيات القطاع الصناعي، والمساهمة في تحقيق رؤية تطوير القطاع؛

[1] الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 22-78 ، **المرجع السابق** ، المادة 10 ، ص 9.

[2] **المرجع السابق** ، المادة 9 ، ص ص 8-9.

[3] **المرجع السابق** ، المادة 2 ، ص 7.

- السهر على تحقيق أهداف السياسة الصناعية وترقية الإستثمار؛
- السهر على تنفيذ ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات أمام مختلف الجهات القضائية والمساهمة في الوقاية منها.

➢ **في مجال ترقية الابتكار وتثمين الكفاءات:**[1]

- المساهمة في تنفيذ السياسات والعمليات المرتبطة بترقية الإبتكار؛
- المساهمة في تعزيز خدمات الدعم للصناعة؛
- المساهمة في تطوير المهن الصناعية؛
- المساهمة في تطوير وعصرنة الصناعات الوليدة والناشئة والتكنولوجيات الجديدة؛
- السهر على تحسين وتطوير قدرات التكوين والتسيير في القطاع الصناعي؛
- المساهمة في ترقية وتطوير ودعم التكوين وتحسين المستوى في مهن الصناعة مع الهيئات المعنية؛
- ضمان التنسيق بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات المكلفة بالتشغيل والتكوين.

➢ **في مجال متابعة مساهمات الدولة والخوصصة والشراكة:**[2]

- التكفل بإحصاء الممتلكات التابعة للمؤسسات العمومية الإقتصادية التابعة لقطاع الصناعة على المستوى الولاية؛
- المساهمة في متابعة إلتزامات الأطراف في اطار تنفيذ عمليات الخوصصة والشراكة؛
- السهر على متابعة مساهمات الدولة في المؤسسات العمومية الاقتصاديية التابعة لقطاع الصناعة.

➢ **في مجال الرقمنة والأنظمة المعلوماتية والإحصاء:**[3]

- تسهيل الإجراءات الادارية ورقمنتها؛
- إجراء المسح الإقتصادي لدى شركات القطاع؛
- استخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصال في مهامها؛
- وضع بنك معطيات يسمح للمستثمرين بالإطلاع على مختلف الفرص والإمكانات المتاحة على المستوى المحلي؛
- السهر على وضع نظام للإعلام وضمان الجمع والنشر الدوري بأي وسيلة اتصال مناسبة للمعلومات التقنية و/أو الإحصائية؛

[1] الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 22-78 ، **المرجع السابق** ، المادة 4 ، ص 8.

[2] **المرجع السابق** ، المادة 6 ، ص 8.

[3] **المرجع السابق** ، المادة 8 ، ص 8.

- المساهمة في وضع نظام لليقظة الإعلامية تدعيما للهياكل المركزية المكلفة باليقظة الاستراتيجية؛
- التعامل مع المنظمات والجهات الفاعلة الاقتصادية وشبكات تبادل المعلومات وتعزيز الاستعلام الإقتصادي.

المطلب الثالث: المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية الأغواط

الفرع الأول: مكونات الوعاء العقاري الصناعي بولاية الأغواط

توجد على مستوى الولاية منطقة صناعية واحدة وسبعة مناطق نشاط وهي كالتالي:

الشكل رقم (II-2): مكونات الوعاء العقاري بولاية الأغواط

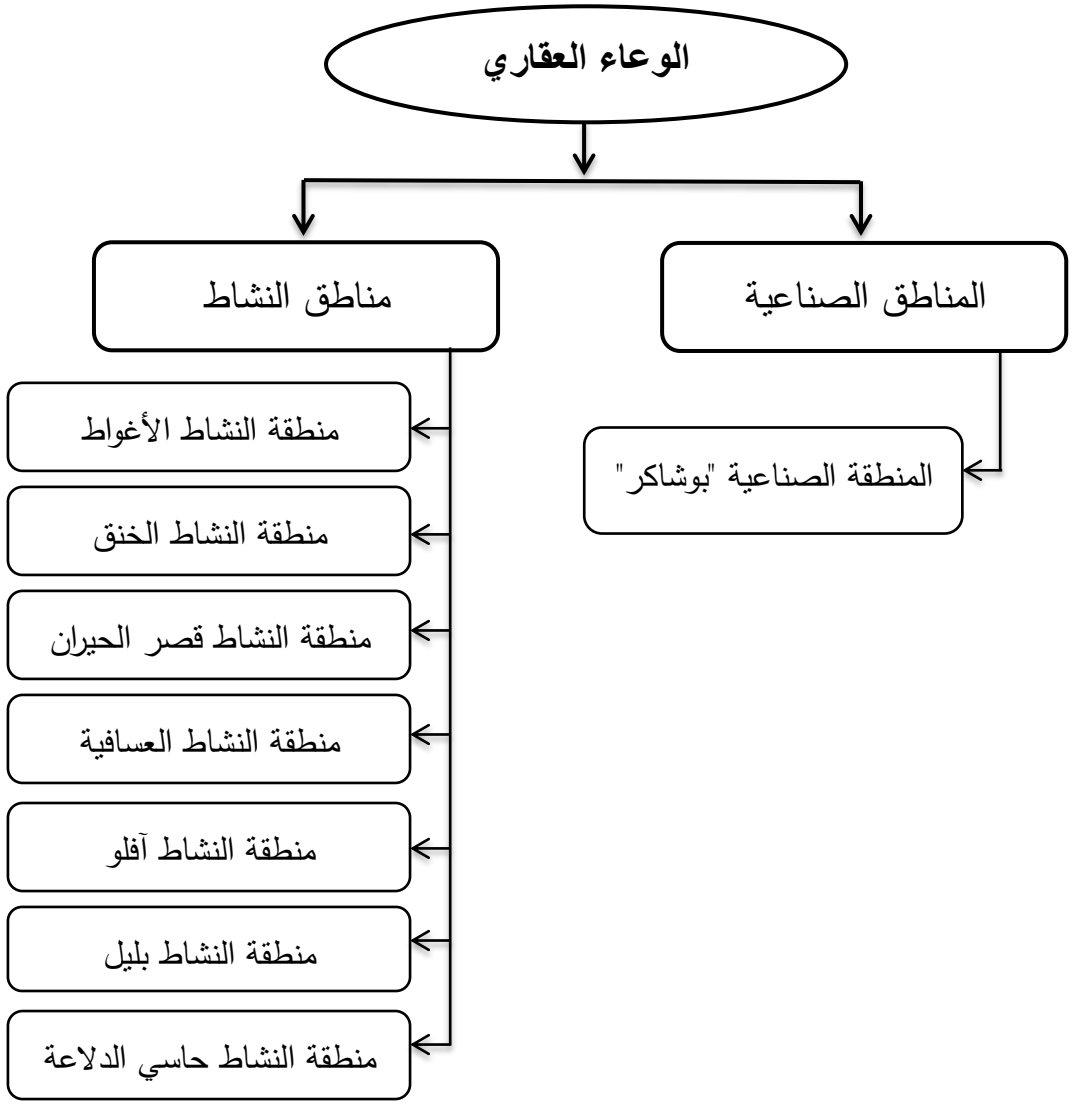

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق من مديرية الصناعة لولاية الأغواط

- تتواجد على مستوى ولاية الأغواط:
  - منطقة صناعية واحدة والمسماة المنطقة الصناعية بوشاكر .
  - سبعة (7) مناطق نشاطات حالية تتوزع عبر بلديات الولاية وهي : الأغواط ، الخنق ، قصر الحيران ، العسافية ، آفلو(1) ، بليل ، حاسي الدلاعة.
  - ثلاث (3) مناطق نشاطات حديثة (أُسْتُحدثت مؤخرا) وهي منطقة النشاط: بسيدي مخلوف، آفلو (2) وقلتة سيدي سعد.
  - ثلاث (3) مناطق نشاط مصغرة (Micro-Zone) وهي خاصة بالنشاطات الإقتصادية بكل من بلديات الأغواط، العسافية ، آفلو.

المناطق الصناعية:[1]

من وجهة نظر وزارة تهيئة الإقليم والبيئة المنطقة الصناعية هي «المساحة التي تمنح للمؤسسة المحيط الملائم والايجابي للعمل، بحيث تشكل عاملا من أهم عوامل ترقية الاستثمار وتحسين مردودية المؤسسة» .

وفي تقرير آخر، حول حركية السوق العقارية المخصصة للاستثمار وضعت وزارة المساهمات وترقية الاستثمار تعريفا للمناطق الصناعية باعتبارها مساحات محددة بأدوات التهيئة والتعمير مخصصة لاستقبال مشاريع اقتصادية ذات مصلحة وطنية أو خاصة.

مناطق النشاط:[2]

حسب مذكرة وزارة المساهمات وترقية الإستثمار رقم 533 المؤرخة في ماي 2006 فإن مناطق النشاط هي « مساحات محددة بأدوات التهيئة والتعمير مخصصة لاستقبال نشاطات ذات طابع محلي أو نشاطات متعددة الخدمات»، وفي تقرير آخر للوزارة نفسها يحمل رقم 07 مؤرخ في 2008/01/12 ، مناطق النشاط هي « مساحات لترقية وتنمية نشاطات إقتصادية بصفة عامة بخلاف النشاطات الصناعية التي تقع في المناطق الصناعية» .

معايير التمييز بين المناطق الصناعية ومناطق النشاط :

توجد عدة معايير وضعتها وزارة المساهمات وترقية الاستثمار من شأنها أن تميز بين المناطق الصناعية ومناطق النشاط هي:

[1] حنان خوادجية سميحة ، "**النظام القانوني للمناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 41 ، مجلد ب ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 1 ، الجزائر ، جوان 2014 ، ص 411.

[2] **المرجع السابق** ، ص 412

الجدول رقم (II–1): الفرق بين المناطق الصناعية ومناطق النشاط

المعايير	المناطق الصناعية	مناطق النشاط
من الجانب القانوني والتنظيمي	تنشأ المناطق الصناعية والمؤسسات القائمة على تسييرها بمرسوم	مناطق النشاط ناتجة عن مبادرات محلية وقد أنشأت بقرار من الولاية، البلدية أو وكالة عقارية للتسيير والتنظيم العقاري.
من جانب المساحة	حجم المناطق الصناعية أكبر نسبيا من حجم مناطق النشاط.	حجم مناطق النشاط أقل نسبيا من حجم المناطق الصناعية، حيث لا تتعدى مساحتها 100 هكتار.
من جانب طبيعة النشاطات	المناطق الصناعية تأوي مركبات ووحدات صناعية كبيرة.	مناطق النشاط تستقبل في غالب الأحيان وحدات صغيرة ومتوسطة، إضافة لوحدات تابعة لقطاع الخدمات.
من جانب التهيئة والتسيير	تسيير المناطق الصناعية من طرف الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.	مناطق النشاطات ليست محددة بصفة دقيقة، وقد تكون مندمجة في بعض الأحيان في النسيج العمراني، كما لا توجد مؤسسة مكلفة بتسييرها ، فهذه المهمة موكلة إما للجماعات المحلية، أو الوكالة الولائية العقارية للتسيير والتنظيم العقاريين.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على حنان خوادجية سميحة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 412.

الفرع الثاني: الإجراءات القانونية والتنظيمية لإنشاء المناطق الصناعية ومناطق النشاط[1]

يخضع إنشاء المناطق الصناعية ومناطق النشاط إلى جملة من الإجراءات وهي:

- الدراسة التمهيدية التي تقوم بها الأجهزة المكلفة بالتهيئة.
- قرار الإنشاء.
- التصريح بالمنفعة العمومية.
- تقديم طلب رخصة التجزئة والبناء عند إتمام الدراسات والإجراءات اللازمة.

1- الدراسة التمهيدية لإنشاء المناطق الصناعية ومناطق النشاط :

تنصب الدراسة التمهيدية على تناول أهم العوامل التي يجب أن تتظافر من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من عملية إنشاء المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهذه العوامل هي: الموقع، المساحة، نوع المشاريع الصناعية المراد توطينها.

2- قرار إنشاء واختيار موقع المنطقة الصناعية ومناطق النشاط:

يتخذ قرار إنشاء المناطق الصناعية من قبل وزير الأشغال العمومية والبناء بعد أخذ رأي اللجنة الاستشارية لتهيئة المناطق الصناعية المحدثة بمقتضى المرسوم رقم 73-45 المؤرخ في 1973/02/28 والتي مقرها لدى وزارة الأشغال العمومية، أما مناطق النشاط قرار إنشاءها يتخذ من طرف الوالي المختص إقليميا.

ويتضمن الملف التقني لإنشاء هذه المناطق الوثائق التالية:

- مخطط موقع المنطقة.
- المخطط المتضمن لحدود المنطقة وطبيعة الشغل الحالي للأرض.
- الأسباب الداعية إلى إنشاء المنطقة استنادا للاحتياجات الحقيقية المراد تحقيقها.
- الموقع المختار بالنظر إلى مقتضيات حماية الأرض والمواقع السياحية والمعالم الأثرية.
- التهيئات التكميلية الخارجة عن المنطقة وخاصة المنشآت القاعدية.
- برنامج المنطقة المتضمن لمشتملاتها.

ونظرا للطابع المعقد لهذه المناطق، تم تجميد إنشاء مناطق جديدة إلى غاية سنة 2010، أين تقرر إنشاء مناطق صناعية حديثة، حيث يختلف النظام القانوني لإنشائها عن النظام السابق، وقد أوكلت هذه المهمة للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (التي تمثل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري)، باعتبارها متعهدا بالترقية العقارية مؤهلة لاكتساب الأملاك العقارية بغرض التنازل عنها مجددا بعد تهيئتها وتجزئتها لاستعمالها في إطار ممارسة نشاطات إنتاج الخدمات والسلع.

[1] حنان خوادجية سميحة ، **المرجع السابق** ، ص ص 412-413.

إن ملف إنشاء المناطق الصناعية يعده المدير العام للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، ثم يصادق عليه بمداولة من قبل مجلس الإدارة الذي يرأسه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، بعدها يتم تمويل تهيئة هذه المناطق من قبل مجلس مساهمات الدولة (CPE).

وتحتوي المناطق الحديثة حسب الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري على:[1]

- منشآت صناعية مرنة ومتغيرة.
- منشآت خدماتية مشتركة (مطاعم، مؤسسات مصرفية) .....
- مساحات مشتركة منظمة.
- منشآت لتحويل وعلاج النفايات الصناعية.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

إن تطلعات الباحث عند الإنطلاق في بحثه قد تكون متوجهة نحو نتائج البحث وما الذي سيصل إليه، إلا أن النتائج المرجوة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال السير بخطوات منظمة ومنسقة، وهو ما يطلق عليه المنهج.

وقد أملى علينا موضوع البحث إتباع أسلوب معين دون غيره من الأساليب من أجل تقصي المعلومات من الميدان، وفي هذا البحث فإن دراستنا مبنية على دراسة ميدانية، وهو الأسلوب الذي يتوافق مع هدف الدراسة المتمثل في تقصي المعلومات حول دور المناطق الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، وتعرف الدراسة الميدانية بأنها "البحوث التي تنفذ عن طريق جمع المعلومات من مواقع المؤسسات والوحدات الإدارية والتجمعات البشرية المعنية بالدراسة، ويكون جمع المعلومات عادة بشكل مباشر من هذه الجهات، وعن طريق الإستبيان والاستقصاء أو المقابلة والمواجهة والملاحظة المباشرة "[2].

المطلب الأول: تقديم الدراسة الميدانية

نهدف من خلال هذا المطلب إلى توضيح المدخل المنهجي للدراسة الذي يعد الموجه الأساسي للبحث وذلك من خلال تحديد ما نبحث عنه (إشكالية الدراسة) وكيفية الوصول إلى نتائج موثوقة.

1- إشكالية الدراسة:

إنطلاقا من طبيعة البحث الذي يستهدف دراسة الدور الذي تقوم به المناطق الصناعية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة، بحيث تطلبت الدراسة الميدانية إسقاط المفاهيم النظرية على المستوى

---

[1] حنان خوادجية سميحة ، **المرجع السابق** ، ص ص 413-414.

[2] سليمة مخلوف ، الطيب عبابو ، "**القدرة التنافسية كأداة لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مستغانم–**" ، الملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات ، الواقع ، والآفاق – وتجارب الناجحة ، يومي 19 و20 أكتوبر 2015 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر، 2016/2015 ، ص 32.

التطبيقي المتمثل في المناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة الجزائرية، وعليه سنحاول الإجابة عن إشكالية الدراسة الميدانية والمتمثلة في:

- **ما مدى مساهمة المناطق الصناعية في دعم ومواكبة المؤسسات الناشئة في تحقيق أهدافها ؟**

2- فرضيات الدراسة الميدانية:

كمحاولة للإجابة عن إشكالية الدراسة باستخدام المقابلة وتحليل الوثائق، نعتمد على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: المناطق الصناعية مفعلة وتقوم بدورها في استقطاب وتوطين الإستثمار.

الفرضية الثانية: هناك علاقة بين تفعيل المناطق الصناعية وترقية وتطور المؤسسات الناشئة.

3- أهمية وأهداف الدراسة الميدانية:

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- معرفة الإمكانيات التي توفرها المناطق الصناعية لاستقبال المؤسسات الناشئة.
- معرفة أهم الصعوبات التي تعترض تفعيل المناطق الصناعية لتقوم بدورها.
- معرفة مدى مساهمة المناطق الصناعية في تطوير المؤسسات الناشئة.

4- حدود ومجتمع الدراسة:

4-1- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مديرية الصناعة لولاية الأغواط ، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية بوشاكر بالأغواط.

وتشمل عينة الدراسة الأفراد ذوي العلاقة بالقطاع الصناعي والمؤسسات الناشئة، وبالتالي فهو يتكون من:

- بعض الإطارات العاملين في مجال ترقية الإستثمار والمؤسسات بمديرية الصناعة بالأغواط.
- بعض الإطارات العاملين في القطاع الصناعي بالمنطقة الصناعية بوشاكر بالأغواط.

4-2- حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة الميدانية فيما يلي :

- **الإطار المكاني:** تم إجراء الجانب الميداني من هذا البحث بمديرية الصناعة لولاية الأغواط، والمنطقة الصناعية – بوشاكر بالأغواط.
- **الإطار الزماني:** تم إجراء هذا البحث الميداني خلال الفترة الممتدة من 2022/03/15 إلى 2022/06/16.

المطلب الثاني: الإجراءات المنهجية للبحث الميداني

لتحقيق الغرض الميداني للدراسة سنتطرق في هذا المطلب إلى المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات (المعلومات).

الفرع الأول: المنهج المعتمد

إن النهج يشتمل على كيفية تصور وتخطيط العمل، انطلاقا من البناء الفكري وُصُولاً إلى الإجراءات العملية "الميدانية" التي تخدم البحث، مع العلم أن طبيعة أي موضوع يطرح للبحث يفرض على الباحث اتباع منهج معين لفهم وتحليل المشكلة، مع محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة، ليتوصل بواسطته إلى مظهر من مظاهر الحقيقة، وبخاصة الإجابة عن السؤال (كيف) الذي يرتبط بتفسير الحقائق المتصلة بالظاهرة المدروسة[1]، ويعرف المنهج بأنه "مجموعة العمليات المصممة من أجل بلوغ هدف أو مجموعة من الأهداف، وهو جسم من المبادئ التي تسبق كل بحث منظم، وهو مجموعة من التقنيات، تكون – بشكل أكثر أو أقل تجريد – متفقة مع هدف ومخطط عمل"[2].

كما يُعرف المنهج بأنه "هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة، وذلك عن طريق جملة من القواعد العامة، التي تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة ومقبولة"[3].

وإعتمدنا في هذا البحث على أن تكون دراستنا مبنية على المنهج الوصفي التحليلي كمحاولة لعرض صورة دقيقة لملامح الموضوع، لأنه يُيسر إدراك الظاهرة وفهمها فهما دقيقا، وذلك عن طريق تبين الأجزاء أو العناصر التي تكون بناءها، وارتباطها ببعضها، بالإضافة إلى تحليل واستقراء المعطيات والمعلومات الموثقة كالأرقام والبيانات المقدمة من طرف مديرية الصناعة والمنطقة الصناعية بالأغواط.

الفرع الثاني: أداة جمع البيانات

إنطلاقا من الدراسة الميدانية التي تتطلب إسقاط المفاهيم النظرية على المستوى التطبيقي المتمثل في المناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة الجزائرية، إرتأينا أن أكثر التقنيات ملائمة لطبيعة الموضوع، والتي تسمح لنا بالنزول إلى الواقع وجمع المعطيات اللازمة للإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث هي "المقابلة" بصفتها وسيلة تحقق في البحوث الوصفية، بالإضافة إلى الإعتماد على تحليل الوثائق على مستوى مؤسسة الدراسة.

[1] Tourain . A , **pour la sociologie : Les démarches de la sociologie** , Edition du seuil ,Paris , 1974, P 30.

[2] Grawitz Madeleine ,"**Méthode de sciences sociales**" , Ed , Dalloz ,France , 1972 , p 293.

[3] سليمة مخلوف ، الطيب عبابو ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 32.

المطلب الثالث: المقابلة في البحث العلمي

تعتبر المقابلة من أحد أهم الأساليب المستخدمة في مجال البحث العلمي، وهي من أبرز أدوات جمع المعلومات الإحصائية، كما يستخدمها الباحثون أثناء تحضيرهم لأبحاثهم العلمية وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم المقابلة وأنواعها وطرقها، ومبررات إختيارها كأداة للدراسة الميدانية.

الفرع الأول: مفهوم المقابلة[1]

قد ظهرت المقابلة كأداة بارزة من أدوات البحث العلمي، وأسلوب استخبار هام في ميادين عديدة، فالمقابلة من التقنيات المباشرة لجمع المعطيات ميدانيا (الحصول على المعلومات من مصادرها) بطريقة نصف موجهة، وهي طريقة يفضلها كثير من الباحثين ممن يتقن العمل بمختلف تقنيات التحقيق في الميدان، وجاء في منهجية التطبيقات الميدانية في العلوم الإنسانية والاجتماعية: "تفضل المقابلة نصف الموجهة، وهي نظام من المساءلة المرنة والمراقبة إذا ما احترم الباحث المعايير المنهجية الأساسية لاستعمالها ... ، وتسعى هذه المنهجية إلى تبسيط مضمون البحث للمستجوب وتوجيهه نحو مواضيع تعد أولية للدراسة، مع السماح له بشيء من الاستقلالية.

وهي في الوقت نفسه، تقنية تسمح بأخذ معلومات كيفية، بهدف التعرف على مواقف الأشخاص، اتجاه وضعيات يعيشونها، يقول موريس أنجرس: "تكون المقابلة، لاكتشاف الحوافز العميقة للأفراد أو التطرق إلى ميادين مجهولة كثيرا، أو التعرف على المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع التي يعيشونها".

وهي تقوم أساسا على الحوار، بل هي حوار مبوب ومنظّم ومسير وحديث هادف بين الباحث والمبحوث الذي وقع عليه الاختيار، حيث يهدف الباحث إلى الحصول على معلومات ترتبط بطبيعة بحثه.

فالمقابلة بذلك، وسيلة شخصية مباشرة، غرضها الحصول على حقائق أو مواقف أو سلوك أو معتقدات أو إتجاهات، يحتاج الباحث إلى تجميعها في ضوء أهداف بحثه، من أجل فهم أوضح للظاهرة المبحوثة، في جميع أبعادها ومؤشراتها.

الفرع الثاني: مبررات إختيار المقابلة[2]

للمقابلة جملة من المزايا التي تشجع على إختيارها، يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- تعد تقنية بسيطة في وسائلها وشروط تطبيقها مقارنة بتقنية التجريب، أو الملاحظة، مثلا.
- ترتبط بقدرة الباحث في صياغة المحادثات وتحكّمه في إدارتها.
- من أكثر الأدوات استعمالا في البحث الميداني.

[1] أميرة منصور ، **المقابلة "رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية"** ، مجلة الأثر ، العدد 27 ، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر -2- ، ديسمبر 2016 ، ص ص 215-216.

[2] **المرجع السابق** ، ص ص 216-217.

- تساعد على الحصول على معلومات وفيرة من حيث المعاني والدلالات عن الموضوع، ما يتيح فرصة فهمه جيدا، يقول أنجرس: " تبرز اليوم تقنية مقابلة البحث، من بين أهم التقنيات التي توفّر مادة غنية من حيث المعاني والدلالات".
- نسبة الإجابة (الردود) فيها أعلى من نسبة الردود على الاستبيان، لأن الناس يحبون الكلام أكثر من الكتابة.
- تزود الباحث بمعلومات إضافية، لم تكن في حسبانه، ولم ينتبه إليها، في تحديد الإشكالية أو الافتراض "توفّر المقابلة بيانات غنية بالمعلومات إذا ما تم استخدامها بشكل صحيح".
- تمكّن من تجميع معلومات دقيقة، مقارنة بما يوفّره الاستبيان، بسبب ما تتيحه من إمكانية شرح الأسئلة، وتوضيح الأفكار الغامضة، حيث يستطيع الباحث العودة إلى المستجوب، وطلب مزيد من التوضيح عن بعض الإجابات غير الوافية، أو استكمالها أو إعطاء أمثلة عنها مباشرة، وفي حين إجرائها، وهذا ما لا تسمح به التقنيات الأخرى، "ينصح باستخدام أسلوب المقابلة، إذا كانت طبيعة الأسئلة من النوع الذي لا يمكن حصر إجاباتها ببدائل".
- يتحقّق من خلالها، شعور الأفراد المستجوبين بأهميتهم في البحث، وفي المجال الذي يشتغلون به، حيث يشعرون أنّهم بإمكانهم المساهمة في تقدم بعض المعارف، وهو ما لا يتحقّق مع الاستبيان، بالإضافة إلى شعورهم بأن الباحث متفرغ لسماعهم.
- تسمح بفهم وجهات النظر الخاصة بالمشاركين اتجاه الظاهرة المطروحة، حتّى وإن لم تستطع أن تعكس موقفا عاما مشتركا، فإن المواقف الذاتية تمدنا هي الأخرى، بأفكار تساهم في إثراء التأويل والتفسير، يقول أنجرس: "... المعلومات التي توفّرها المقابلة، تكون ناتجة عن تجربة وتأويل خاصين، ولذلك من غير الممكن اعتبارها معلومات موضوعية متواجدة خارج نطاق التفسيرات التي يقدمها المستجوبون".
- تمكّن من تشخيص أسباب الظاهرة المبحوثة، يؤكد أنجرس على الفائدة التي تزودنا بها المقابلة في فهم المعاني واستنتاج التفسيرات، بقوله: "... إن المعاني والتفسيرات التي تمنحنا إياها المقابلة، تزود التحليل بفائدة مؤكّدة".
- تمكّن من تلقي اقتراحات بخصوص المشكلة، خاصة إذا كان المستجوبون من ذوي الخبرة الواسعة، بالمجال الذي تنتمي إليه الظاهرة المدروسة، وكنّا قد قدمنا لهم الموضوع، وكأنّه في مستوى كفاءتهم، أو يتطلب تقييما شخصيا منهم، باعتبارهم من بين الذين وقع عليهم الاختيار للاستجواب.
- تتم تحت إشراف الباحث نفسه، حيث يتحكّم في مدتها، له أن يطيلها أو يقصرها، وفقا لما تقتضيه ظروف البحث، عكس الاستبيان، الذي يعود فيه التحكيم إلى المبحوث، حيث تستكمل الإجابات في كثير من الأحيان، بعد موعدها، أو لا يشرع فيها حتّى بعد انقضاء عدة أيام أو عدة أسابيع من استلامها.

- في المقابلة حيوية ونشاط ينعدمان في التقنيات الأخرى.
- لا يواجه الباحث برفض المستجوب أو الامتناع عن الإجابة على الأسئلة المطروحة، لأنّه قد أبدى موافقته على إجراء المقابلة، والتعاون مع الباحث، عكس ما يحصل في الاستبيان، الذي قد يرجع فارغا (خاليا من الإجابات) أو مجابا على عدد قليل من الأسئلة التي يحتويها، في آخر لحظة، وقد يكون ذلك عائدا إلى أسباب تخص المستجوب، ويزيد من تغذية هذا الامتناع أو الاعتذار، عامل الوقت الممنوح له، حيث يشعر بأنّه حر، وأن إجابته قد لا تلقى الاهتمام الذي يتمناه.
- تسمح المقابلة أيضا بملاحظة سلوك المبحوث وانفعالاته، أي مدى جديته في الإجابة عن الأسئلة (امتعاض، ارتياح، تجاوب، نفور) تعكسها نبرة الصوت ونغمته، ملامح الوجه وحركة اليدين، وهي وإن كانت (الانفعالات) مؤشرات غير لفظية، فإنّها تعزز الإجابات ودلالتها، وتشتغل على درجة تحفيز الباحث لاستكمال المقابلة أو إنهائها، بينما قد يملأ الاستبيان في كثير من الأحيان، دون أدنى اهتمام [مبدأ الاختيار العشوائي بين الخيارات الممنوحة – (الاستبيان المغلق)]؛
- تفسح المقابلة فرصة للمستجوب للتحدث بحرية " شبكة المقابلة يجب أن تؤدي بالمستجوب إلى التعبير عن المواضيع المختارة بدرجة كبيرة من الحرية"، وللباحث بتكوين صورة وافية عن المشكلة، خاصة إذا كان مبحوثه يتوفر على تفسيرات كثيرة عنها، يؤكد انجرس، هذه الفكرة، بقوله: "... تسمح المقابلة للمبحوثين بالتحدث بطلاقة وبعمق، ويسمح هذا النوع من التقصي، لو قمنا به بصفة جيدة، بالحصول على معلومات كيفية هامة جدا، فالإمكانية التي تسمح بها المقابلة في توضيح المطلوب من المستجوب بإعادة طرح السؤال أو التعديل في صياغته بعض الشيء، حتى يفهم المراد فعليا، مما يساعد على الظفر بعمق في الإجابات.
- تزود الباحث بمعلومات إضافية يدعم بها المعلومات التي حصلها بواسطة تقنيات أخرى، كالملاحظة للتأكّد من صحة المعلومات المجمعة بواسطة هذه التقنية.
- يمكن استخدامها في الحالات التي يصعب فيها استخدام الاستبانة.

➢ **عيوب المقابلة:**

- نجاحها متوقف إلى حد كبير على رغبة المقابل في التعاون وإعطاء معلومات دقيقة.
- يصعب مقابلة عدد كبير من الأفراد نسبيا، لأن مقابلة الفرد الواحد يتطلّب وقتا طويلا، وإن كانت هناك بحوث تفرض أحيانا وأخرى تسمح بفرصة المقابلة الجماعية.
- تتأثر المقابلة بالحالة النفسية للأفراد وبالعوامل الأخرى التي تؤثّر على الشخص الذي يجري المقابلة أو على المبحوث أو عليهما معا، لذلك فإن احتمال التحيز الشخصي مرتفع جدا في البيانات.

- قد يحترز الشخص على نفسه، ويرغب في أن يظهر بمظهر إيجابي ويتردد في إعطاء المعلومات عن نفسه، لذلك يجب ألا نُحرج المبحوث أو نتهمه أو نوجه إليه أسئلة هجومية تضطره إلى الدفاع عن نفسه وتؤثّر على الجو الودي للمقابلة.
- صعوبة التقدير الكمي للإجابات أو إخضاعها إلى تحليلات كمية في المقابلات المفتوحة، لذلك فإن الأنسب هو تحليل البيانات تحليلا كيفيا أو نوعيا.

الفرع الثالث: أنواع وطرق المقابلة[1]

هناك من المواضيع فيها من التشعب ما يصعب التحكّم في أبعادها وتداخلاتها مع مواضيع وظواهر أخرى، مما يضطر الباحث إلى إطلاق الحديث في الموضوع دون أن يعني ذلك الخوض في كلّ شيء، بل لابد من توجيه المتحدث نحو محاور الطرح وأهدافه.

1- أنواع المقابلة:

طبيعة الموضوع تفرز في العموم نوعين من المقابلة بالاحتكام إلى نوع الأسئلة التي يجب تخصيصها للمبحوث، وهي:

1-1- المقابلة المقننة: نستوفي فيها أسئلة كلّ محور من المحاور التي حددناها خدمة للموضوع.

1-2- المقابلة غير المقننة: لا نضمنها أسئلة للمحاور التي حددناها، وإنّما نترك الحديث مفتوحا بمجرد الشروع في مناقشة كلّ محور، لكن لا يجب أن يخرج الحديث عن إطار محاور الموضوع الذي حددناه.

تفرض المقابلة، لأنّها تهدف إلى إجراء تحليل كيفي للمعلومات المجمعة، واختيار الأسئلة المفتوحة، لكن لا تمنع هذه الضرورة، الاستعانة بالأسئلة المغلقة، التي لا يكون اللجوء إليها اعتباطيا، وإنّما يكون خاضعا لإملاءات أبعاد المشكلة ومؤشراتها، ولذلك نميز بين ثلاثة أصناف من الأسئلة، تتمايز بينها جليا درجة الحرية التي تمنح فيها للمقابل.

أ- **الأسئلة المغلقة (المقفلة):** أسئلة تتطلب إجابات دقيقة ومحددة لا تفسح مجالا للشرح المطول.

ب-**الأسئلة المفتوحة:** تطرح أسئلة تخرج عن الإجابة المحددة، أو تلك المحصورة في احتمالات اختيارية، تعطى فيها الحرية للمتكلم دون محددات للزمن أو الأسلوب، وهذه عرضة للتحيز، وتستدعي كلاما بعيدا، أو لا صلة له بالموضوع.

ج-**الأسئلة المغلقة/المفتوحة:** وتكون فيها الأسئلة مزيجا من النوعين، تعطى فيها الحرية للمقابل بطرح السؤال بصيغة أخرى، والطلب من المقابل المزيد من التوضيح.

[1] أميرة منصور ، **المرجع السابق** ، ص ص 218-219.

2- **طرق المقابلة:** تنفّذ المقابلة بطريقتين، واحدة مباشرة وأخرى غير مباشرة، وانطلاقا من طريقة التنفيذ التي يرجح الباحث سهولتها واقتصادها لوقته وجهده، صنفّت المقابلة إلى:

2-1- **مقابلة مباشرة:** تُجرى مباشرة بصورة فردية أو جماعية، وجه لوجه مع المبحوث أو المبحوثين، حيث يصبح الاتصال بهذه الطريقة علاقة ديناميكية وتبادلا لفظيا حاضرا أمامنا.

2-2- **مقابلة غير مباشرة:** تُجرى بواسطة الاتصال الهاتفي، أو عن طريق واحدة من وسائل الاتصال التي توفرها الشبكة الإعلامية.

المبحث الثالث: واقع دعم المناطق الصناعية للمؤسسات الناشئة بولاية الأغواط

تتوفر ولاية الأغواط على العديد من المعادن والثروات الطبيعية والإمكانيات الواسعة لتنمية القطاع الصناعي وجذب الإستثمارات، وسيتم الوقوف من خلال هذا المبحث على الإمكانيات الصناعية التي تتوفر عليها الولاية، وعلى واقع المناطق الصناعية بالولاية ومدى مساهمتها في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: الإمكانيات الصناعية بولاية الأغواط

تراهن ولاية الأغواط على توظيف موقعها الاستراتيجي وإمكانياتها الطبيعية لترقية الاستثمار في المجال الصناعي، بما يسمح أن تكون لها مكانة وطنية في هذا المجال ويمكنها أن تكسب تحدي تحقيق التنمية المستدامة[1].

بحيث تحوز ولاية الأغواط على العديد من الوحدات الصناعية المتمركزة بنسبة كبيرة على مستوى عاصمة الولاية، وبالتحديد في المنطقة الصناعية بوشاكر الواقعة في بلدية الأغواط بمساحة 229.2055 هكتار، ومناطق النشاط بكل من بلديات: الأغواط، الخنق، قصر الحيران، العسافية، آفلو، بليل، حاسي الدلاعة.

تتمثل الوحدات النشطة في الوحدات التابعة للقطاع العام وأخرى تابعة للقطاع الخاص، والتي يمكن تقسيمها حسب طبيعة النشاط كما يلي:

1) **الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام:** تشمل 12 وحدة، موزعة كمايلي:*

- مركب الطاحونة (Minoterie).
- وحدة تخزين وبيع –جهوية جنوب– للأجهزة الكهرومنزلية (Electroménager).
- مركب إنتاج الأغذية الزراعية (Agroalimentaire).
- وحدة (مخزن) الأغذية الزراعية (Agroalimentaire).

[1] أخبار الأغواط ، "**الرهان على الاستثمار في المجال الصناعي بالأغواط**"، نشر يوم 17 يناير 2016 ، في موقع https://ar-ar.facebook.com/news.laghouat/photos/935325686516739 ، أطلع عليه يوم 2022/05/17، على الساعة 21:39 .

* أنظر الملحق رقم 06.

- مؤسسة الأشغال العمومية (Travaux Publics).
- مركب المنتجات البترولية (Hydrocarbure).
- وحدة نقل المسافرين (Transport Voyageurs).
- مركب النسيج (Textiles).
- مركب إنتاج الهياكل المعدنية (Charpente Métallique).
- وحدة إنتاج سكنات صحراوية (Cabines Sahariennes).
- مركب إنتاج الكهرباء (Centrale Electrique).
- مخزن (Parc).

2) الوحدات الصناعية التابعة للقطاع الخاص: تشمل 37 وحدة موزعة كمايلي:*

- وحدة محطة وقود (Station Services).
- سبعة (7) وحدات لإنتاج الأعلاف الحيوانية (Aliments de Bétail).
- وحدتين لإنتاج الأغذية الزراعية (Agroalimentaire).
- وحدة للنقل التجاري (Transport Marchandises).
- وحدة إنتاج مواد الكتامة (Produits d'étanchéité).
- مركب غرف التبريد (Chambre Froide).
- وحدتي غرف تبريد (Chambre Froide).
- وحدة إنتاج أنابيب (Tubes P.V.C).
- وحدة صهر الحديد (Fonderie).
- وحدة إنتاج السياج (Zimmerman).
- وحدة إنتاج الزيوت التشحيم (Lubrifiants).
- وحدة إنتاج الأكسجين (Azote).
- وحدة إنتاج أنابيب (Génie Civile & Pipe ligne).
- وحدتين (مؤسستين) لإنتاج مواد البناء (Matériaux de Construction).
- وحدتي طاحونة (Minoterie).
- وحدة نجارة الألمنيوم (Menuiserie d'Aluminium).
- وحدتين لإنتاج الخرسانة (Centrale à Béton).
- وحدة إنتاج الهياكل المعدنية (Charpente Métallique).
- وحدتين للمراقبة التقنية للسيارات (Contrôle technique Véhicules).
- وحدة تعبئة غاز البيتان (Enfutage Gaz Butane).

* أنظر الملحق رقم 07.

- ملبنة (Literie).
- وحدة نجارة عامة (Menuiserie Générale).
- وحدة لإنتاج الإسمنت (Ciment).
- وحدة إنتاج المولدات (Batteries).
- وحدة إعادة تدوير الزيوت المستعملة (Recyclage Huiles Usées).

تكتنز ولاية الأغواط عبر إقليمها مواد أولية وفيرة ومتنوعة تسمح لها أساسا بتكثيف الصناعات الزراعية والفلاحية ومنها زراعة القطن وكذا إنشاء وحدات تصنيع الصوف والغزل، وإلى جانب إمكانية إيجاد وحدات معالجة الجلود وصناعة الورق وتطوير الحرف اليدوية، كما تتيح المواد المتوفرة أيضا تنويع صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والصناعات البتروكيمياوية وصناعة البلاستيك والمطاط وغيرها، ما يسمح بالمساهمة في مضاعفة فرص الاستثمار.

وتسعى الهياكل الصناعية الناشطة حاليا إلى مسايرة خصوصيات المنطقة والدفع بها ومن بينها ما تقوم به الوحدة العمومية لتصنيع منتجات القطن، والمحطة الهجينة للطاقة الشمسية (غاز – طاقة شمسية) التي أنجزت بمنطقة حاسي الرمل جنوب الولاية.

وعلى الرغم من توجه عدد من المستثمرين للإستثمار في مجال المناجم والمحاجر عبر مختلف بلديات الولاية إلى أن هذا المجال لا يزال في انتظار تكثيف نشاطات الإستغلال عن طريق إنشاء مزيد من المشاريع، وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن الولاية تحتضن مواقع لها طاقات احتياطية هامة على غرار **"جبل غورو"** ببلدية آفلو الذي يتوفر على مادة الكلس بقدرات احتياط هائلة، كما تحصي الولاية أيضا محاجر للرمال والطين والحجر الرملي والجبس على غرار تلك الواقعة ببلديات قصر الحيران وبريدة والخنق والعسافية ووادي مرة .

وتتميز هذه الثروات الطبيعية بكونها ذات استعمالات متعددة من مواد الإسمنت والكلس وأحجار البناء والرمل والخرسانة ومواد الطوب والسيراميك ومواد أخرى، وقد مكنت عملية استغلال بعض هذه المواقع من استفادة الشباب القاطنين بمحاذاتها من مناصب شغل دائمة ومؤقتة، فضلا عن تحريك الحركية الإنمائية بتلك المناطق[1].

[1] أخبار الأغواط ،"الرهان على الاستثمار في المجال الصناعي بالأغواط" ، **مرجع سبق ذكره**.

المطلب الثاني: وضعية المناطق الصناعية والمؤسسات الناشئة بولاية الأغواط

تزخر ولاية الأغواط ذات المساحة الجغرافية الشاسعة بالثروات السطحية والباطنية اللازمة لتحريك القطاعات الفلاحية والسياحية والصناعية، فضلا عن أنها تتوفر على أوعية عقارية وقدرات صناعية وهي عوامل مساعدة لأن تصبح من الولايات الرائدة والنموذجية في مجال الإستثمار الخاص لا سيما وأنها معنية بالتحفيزات الممنوحة للمستثمرين بولايات الجنوب[1].

إن ولاية الأغواط كغيرها من ولايات الوطن، يبقى مشكل العقار الصناعي فيها من أولى المشاكل التي تواجه المستثمرين خاصة الصغار منهم، وقد قامت السلطات المحلية بعدة مبادرات هامة من أجل توفير العقار الصناعي، حيث تم تخصيص 229.2055 هكتار للمنطقة الصناعية "**بوشاكر**" الواقعة على الإحداثيات 33°45'58.4"N 2°53'01.6"E ، كما تم تخصيص 166.9478 هكتار لمناطق النشاطات، ورغم ذلك يبقى الطلب على العقار الصناعي قويا بالولاية.

الفرع الأول: وضعية المناطق الصناعية

يوضح الجدول التالي توزيع المناطق الصناعية في ولاية الأغواط.

الجدول رقم (II–2) : توزيع المناطق الصناعية بولاية الأغواط

البلدية	اسم المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة الإجمالية	عدد القطع المنشأة	المساحة بدون ارتفاق	التهيئة
الأغواط	بوشاكر الأغواط	1976/02/19	229.2055 هكتار	222	201 هكتار	%100

المصدر: مديرية الصناعة لولاية الأغواط

يتضح من الجدول أن ولاية الأغواط تضم منطقة صناعية واحدة وتسمى المنطقة الصناعية **"بوشاكر"** تم إنشاءها بموجب قرار وزاري رقم 352 بتاريخ 1976/02/19، بحيث أن وجود منطقة واحدة في الولاية لا يخدم الإستثمار المحلي ولا يشجع على زيادة المؤسسات الصناعية وتنوعها.

[1] أخبار الأغواط ،"الرهان على الاستثمار في المجال الصناعي بالأغواط"، **المرجع السابق**.

أ- البطاقة التقنية للمنطقة الصناعية:

الشكل رقم (II-3): بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية بالأغواط

بطاقة تقنية

للمنطقة الصناعية بالأغواط

- **التسمية :** المنطقة الصناعية – بوشاكر – الأغواط
- **المالك الأصلي :** الصندوق الجزائري لتهيئة الإقليم (CADAT)
- **المالك الحالي :** مكتب الدراسات والإنجاز العمراني (URBATIA)
- **تاريخ الإنشاء :** قرار وزاري رقم 352 بتاريخ 1976/02/19.
- **عقد الملكية :** عقد إداري رقم 02 بتاريخ : 1978/12/25.
- **المساحة الإجمالية :** 229 هكتار – 20 آر – 55 س
- **عدد القطع حاليا:** 219
- **مراجع قرار التجزئة:** رقم 987 بتاريخ: 2011/08/18.

المصدر: مديرية الصناعة لولاية الأغواط

ب- تسيير المنطقة الصناعية بوشاكر -الأغواط:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 84-56 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات إقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها: المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية (CNERU)، مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية (E.G.Z.I)[1].

وحاليا تسير المنطقة الصناعية بوشاكر من طرف **"مجمع الصناعات المحلية ديفانديس"**.

أما إستغلال المنطقة في النشاط الصناعي فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (II-3) : وضعية المناطق الصناعية بولاية الأغواط

البلدية	اسم المنطقة الصناعية	القطع الإجمالية		القطع الممنوحة (الموزعة)		القطع المتبقية	
		العدد	المساحة (HA)	العدد	المساحة (HA)	العدد	المساحة (HA)
الأغواط	بوشاكر- الأغواط	222	201 هكتار	94	109 هكتار	128	92 هكتار

المصدر: مديرية الصناعة لولاية الأغواط

[1] لبندة فريحة ، خديجة عزوزي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 88.

يتضح من الجدول أنه تم توزيع على المستثمرين 94 قطعة من بين القطع المنشأة والمخصصة للإستثمار والبالغ عددها 222 قطعة، أي قد تم توزيع ما نسبته 42.34 % ، لكن هذه القطع الموزعة لم يتم استغلالها بشكل كامل ، حيث بلغت عدد القطع المستغلة 57 قطعة من مجموع القطع الموزعة – التي تساوي 94 قطعة- (أنظر الملحق 06 و 07)، بينما يبلغ عدد القطع الشاغرة 128 قطعة من مجموع القطع المنشأة.

ج- إعادة تأهيل المنطقة الصناعية "بوشاكر – الأغواط":

للإشارة فإن ولاية الأغواط حظيت وبرسم البرنامج القطاعي لسنة 2019 بغلاف مالي قيمته 1.5 مليار دج، وهو شطر ثاني لتوسعة المنطقة الصناعية "بوشاكر" بعاصمة الولاية بنحو 60 هكتارا، علما أن مساحتها الحالية تقدر بـ 220 هكتار[1].

ويأتي تسجيل هذا المشروع الذي رُصد له غلاف مالي بقيمة 3 مليارات دج تنفيذا لمخطط الحكومة المتضمن إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية بهدف ترقية الاستثمار الصناعي بالولاية، ودائما في إطار الجهود الرامية إلى تطوير حركية الاستثمار والدفع بعجلة التنمية بالولاية يوجد مشروعان في الأفق أيضا أحدهما يخص إنجاز التجهيزات البتروكيمياوية، وآخر لإنتاج وتخزين الغاز الطبيعي، حيث ينتظر توفير مناصب شغل جديدة لشباب المنطقة[2].

- **تطهير العقار الصناعي في ولاية الأغواط:**

وفي إطار تطهير العقار الصناعي عقد اجتماع يوم الإثنين 26 أوت 2019 بمقرّ الولاية، حيث تمحور جدول الأعمال حول متابعة تطهير العقار الصناعي، وتتمثل القرارات المتخذة في:[3]

- إلغاء 35 استفادة تقاعس أصحابها عن إنجاز مشاريعهم الإستثمارية، منها 17 ملف سيحال على العدالة قصد متابعة إجراءات فسخ العقود الإدارية و 18 ملف ستسري عليها إجراءات الإلغاء الإداري المباشر.

---

[1] جريدة الشروق أونلاين ، "**استرجاع أكثر من 50 هكتارا عبر ولاية الأغواط**" ، نشر يوم 2019/09/04 ، في موقع https://www.echoroukonline.com ، أطلع عليه يوم 2022/05/17 ، على الساعة 22:51 .

[2] جريدة التحرير الجزائرية ، "**توسعة جديدة في الأفق بـ 220 هكتارا للمنطقة الصناعية (بوشاكر) بالأغواط**" ، نشر يوم 17 ديسمبر 2018، في موقع https://www.altahrironline.dz/ara/articles/326910 ، أطلع عليه يوم 2022/05/17 ، على الساعة 20:04 .

[3] الصفحة الرسمية لولاية الأغواط (خلية الإعلام و الاتصال لولاية الأغواط) ،"**تطهير العقار الصناعي**" ، نشر يوم 26 أوت 2019 ، أطلع عليه يوم 2022/05/18 ، على الساعة 18:20 ، في موقع مديرية الصناعة https://www.facebook.com/1937224013190082/posts/d41d8cd9/2432144557031356

- بهذا سيتم استرجاع 51 هكتار تتمثّل في 170 قطعة موزّعة على المنطقة الصناعية بوشاكر ببلدية الأغواط ومناطق النشاط بكلّ من بليل، أفلو والعسافية بالإضافة إلى بعض القطع المتواجدة خارج مناطق النشاط.
- كما سيصل عدد المشاريع الملغاة منذ بداية عملية التطهير نحو 151 مشروع استثماري لم يلتزم أصحابها بالإنجاز وتنفيذ بنود العقود الإدارية ضمن الآجال القانونية ما سيمكّن من إسترجاع مساحة إجمالية تقدّر بـ 106 هكتار.

➢ **متابعة وتقييم إنجاز المشاريع الإستثمارية:**

أسفرت حصيلة عملية تطهير العقار الصناعي لعام 2020 على إلغاء 17 مشروع استثماري متواجد بمختلف مناطق الولاية واسترجاع مساحة 7.48 هكتار بعد زيارات للجنة المتابعة وتقييم المشاريع.

وبخصوص متابعة المشاريع الإستثمارية:

- عدد المشاريع الممنوحة: 288 مشروع مفصلة كما يلي:
  - عدد المشاريع الملغاة: 172 مشروع بمساحة مسترجعة تقدر بـ 115.4647 هكتار.
  - عدد المشاريع الاستثمارية الممنوحة بعد التطهير: 116 مشروع.
- عدد المشاريع في طور الإنجاز: 71 مشروع.
- عدد المشاريع المنجزة : 45 مشروع.
- عدد مناصب الشغل: 2754 منصب دائم.

➢ **حقوق وواجبات المستثمر صاحب حق الإمتياز[1]**

1) حقوق المستثمر صاحب حق الامتياز:

- ✓ اصدار رخصة البناء ورخصة الهدم؛
- ✓ رهن الحق العيني الناتج عن حق الامتياز لضمان القروض المخصصة لانجاز المشروع؛
- ✓ رهن البنايات المقرر إقامتها على الأرضية الممنوحة عن طريق حق الامتياز لضمان القرض المخصص لتمويل المشروع؛
- ✓ النقل عن طريق التوريث؛
- ✓ التنازل عن حق الامتياز عند الانتهاء من انجاز المشروع؛
- ✓ التأجير من الباطن لحق الامتياز وتأجير البنايات التي تم تشييدها.

[1] **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري** ، عبر الموقع https://www.aniref.dz/index.php/ar/28-modalite-2/39-modalite-d-acces ، أطلع عليه يوم 2022/05/18 على الساعة 20:14 ، **مرجع سبق ذكره**.

2) واجبات المستثمر صاحب حق الامتياز:

- ✓ دفع الاتاوة السنوية التي تمثل حق التمتع بالأراضي الممنوحة عن طريق حق الامتياز وتقوم إدارة أملاك الدولة بتحديد مبلغها؛
- ✓ إنجاز المشروع خلال المهلة المنصوص عليها؛
- ✓ احترام الوجهة الأولية للأرضية الممنوحة في إطار حق الامتياز؛
- ✓ احترام الواجبات المنصوص عليها في دفتر الشروط وبخلاف ذلك يمكن الغاء حق الامتياز.

الفرع الثاني: وضعية مناطق النشاط

– بالنسبة لتوزيع مناطق النشاط بالولاية ووضعيتها، فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم رقم (II–4): وضعية مناطق النشاط بالأغواط

اسم منطقة النشاطات	المساحة الإجمالية (HA)	القطع الإجمالية		القطع الممنوحة		القطع المتبقية	
		العدد	المساحة بدون ارتفاق (HA)	العدد	المساحة بدون ارتفاق (HA)	العدد	المساحة بدون ارتفاق (HA)
الأغواط	46.0550	229	12.2770	229	12.2770	00	00
الخنق	14.1512	198	9.9000	198	9.9000	00	00
قصر الحيران	28.7368	106	15.5340	106	15.5340	00	00
العسافية	8.9748	48	4.891	26	3.28	22	1.612
آفلو	36.9300	203	17.7732	09	1.752	194	16.021
بليل	25.0000	120	19.5000	00	00	120	19.5000
حاسي الدلاعة	7.1000	29	3.2640	24	2.50	05	0.7640
المجموع	**166.9478**	**933**	**83.1392**	**592**	**45.243**	**341**	**37.897**

المصدر: مديرية الصناعة لولاية الأغواط

يتضح من الجدول أنه تم توزيع على المستثمرين 592 قطعة من بين القطع المنشأة والمخصصة للإستثمار والبالغ عددها 933 قطعة، أي قد تم توزيع ما نسبته 63.45 % ، لكن هذه القطع الموزعة لم يتم استغلالها بشكل كامل، بينما يبلغ عدد القطع الشاغرة 341 قطعة من مجموع القطع المنشأة أي ما نسبته 36.55 %.

وفيما يتعلق بتهيئة مناطق النشاط ، فيمكن توضيح ذلك كالتالي:

- إعادة الإعتبار لمنطقة النشاطات بالخنق (المساحة 141512 م^2 بـ 198 قطعة).
- إعادة الإعتبار لمنطقة النشاطات بقصر الحيران (المساحة 287368 م^2 بـ 106 قطعة).
- إعادة الإعتبار لمنطقة النشاطات بآفلو (المساحة 369300 م^2 بـ 203 قطعة).
- إعادة الإعتبار لمنطقة النشاطات ببليل (المساحة 250000 م^2 بـ 120 قطعة).

بالإضافة إلى مناطق النشاط المذكورة سالفا هناك ثلاث مناطق نشاط أُسْتُحدثت مؤخرا وهي: سيدي مخلوف، قلتة سيدي سعد وآفلو2 ، وكذلك مناطق نشاطات مصغرة بالأغواط، وأفلو والعسافية.

- **رخصة البناء والتجزئة:**[1]

إذا تعلق الأمر بالمناطق الصناعية باعتبارها مشاريع ذات مصلحة وطنية، فإن رخصة البناء والتجزئة تسلم حسب المادة 67 من قانون 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير من قبل الوزير المكلف بالتعمير، بعد الإطلاع على رأي الوالي أو الولاة المعنيين.

في حين تسلم رخصة البناء والتجزئة بالنسبة لمناطق النشاط- باعتبار أن قرار إنشائها يصدر من الوالي المختص إقليميا- من هذا الأخير حسب المادة 66 من قانون 90-29 المؤرخ في1990/12/01.

- **إعادة تأهيل واستحداث مناطق النشاط:**

إنتهت الدراسة التقنية والإجراءات المتعلقة باستحداث ثلاث (3) مناطق نشاطات جديدة ببلديات قلتة سيدي سعد وسيدي مخلوف وآفلو 2، وهي العملية التي رصد لها غلاف مالي قيمته 60 مليون دج[2]، وبالتالي أصبح عدد مناطق النشاطات عشرة (10) مناطق نشاط على مستوى الولاية، إضافة إلى ثلاث مناطق نشاط مصغرة خاصة بالمؤسسات الناشئة (الأغواط، وآفلو، والعسافية).

كما تم رصد ما مجموعه 320 مليون دج لإعادة الاعتبار وتهيئة منطقة التوسع السياحي ببلدية الأغواط تمهيدا لوضعها في متناول الراغبين في الاستثمار في هذا المجال، وفق نفس المصالح[3].

وتشهد ولاية الأغواط في الآونة الأخيرة وتيرة متسارعة في ميدان الإستثمار المحلي، حيث جرى لحد الآن الموافقة على إنشاء 215 مشروعا – من طرف لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار- والتي تتربع على مساحة إجمالية قوامها 222 هكتارا، كما سجل دخول سبعة (7) مشاريع مرحلة الإنتاج والتي تشمل عدة نشاطات من ضمنها صيانة العتاد والمركبات

[1] حنان خوادجية سميحة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 414.

[2] جريدة التحرير الجزائرية ، "توسعة جديدة في الأفق بـ 220 هكتارا للمنطقة الصناعية ''بوشاكر'' بالأغواط" ، **مرجع سبق ذكره**

[3] جريدة الشروق أونلاين، "استرجاع أكثر من 50 هكتارا عبر ولاية الأغواط" ، **مرجع سبق ذكره**

ووحدتين لصناعة عناصر الإسمنت وتحويل الحديد وصناعة المضخات والمحركات الكهربائية وغيرها، وتتوزع هذه المشاريع التي ستضاف إلى 31 مشروعا يوجد قيد الإنجاز على كافة بلديات الولاية، مع الذكر أيضا أن ولاية الأغواط تشهد تجسيد مشاريع نوعية على غرار المركب المائي الترفيهي ببلدية ابن ناصر بن شهرة ومصنع الإسمنت ببلدية البيضاء واللذان يكتسيان أهمية قصوى لا سيما في قطاعات البناء والأشغال العمومية والسياحة[1].

الفرع الثالث: وضعية المؤسسات الناشئة بولاية الأغواط

فيما يخص المؤسسات الناشئة تم إنشاء لجنة ولائية مكلفة بمتابعة ودعم المؤسسات الناشئة حيث أسندت أمانة اللجنة للمدير المكلف بالصناعة، وفي هذا الإطار تنعقد إجتماعات لإحصاء القدرات المحلية الحاملة لحلول ذكية مبتكرة، والعمل على تحسيس وإعلام المؤسسات الناشئة بالأهداف الإنمائية.

وأحصت الولاية لحد الآن عشرين (20) مشروع مبتكر حامل لحلول ذكية في صدد حصولهم على علامة مؤسسة ناشئة من اللجنة الوطنية المكلفة بذلك، والمشاريع كانت في المجال الطاقوي والبيئي والصحي، وتحصل مؤخرا حامل مشروع على علامة مؤسسة ناشئة (Label) من بين المترشحين ويعتبر الوحيد على مستوى الولاية (ولاية الأغواط).

والمشروع صاحب علامة مؤسسة ناشئة هو في مجال الإعلام الآلي ويتمثل بالتحديد في برنامج للتحاور عن بعد، ويتطلب تنفيذ مشروع مؤسسة ناشئة معايير منها:

- يجب توفر نموذج، أي أن المنتج موجود وقابل للتطبيق؛
- يجب توفير صاحب المشروع بما نسبته 15 % من قيمة المشروع والإحتفاظ بها لتطوير المنتج أو لمواجهة أي طارئ.
- إعطاء الأولوية لأصحاب المؤهلات عند منح علامة مؤسسة ناشئة.

➢ إنشاء مؤسسة ناشئة يجب أن يمر على خطوات كي تنجح هاته المؤسسة وهي كالآتي:

- **الخطوة الأولى:** يجب أن تكون صاحب فكرة The Idea .
- **الخطوة الثانية:** هي عبارة عن مراحل يجب على صاحب المؤسسة الناشئة الإلتزام بها لتحقيق النجاح وهي :
  - إمكانية تجسيد الفكرة على أرض الواقع.
  - تسجيل الفكرة على وثيقة (حقوق الملكية الصناعية).
  - خطة عمل Business Plan، وللبرهنة أن الفكرة صحيحة ومناسبة، ولإعداد هذه الخطة يجب توفر مقومات تتمثل في:

[1] أخبار الأغواط ، "الرهان على الاستثمار في المجال الصناعي بالأغواط"، **مرجع سبق ذكره**.

- ✓ القدرة على شرح الفكرة في فترة قصيرة (وجيزة) لمدة حوالى دقيقتين ونصف؛
- ✓ معرفة السوق المستهدف وحجمه (حيث أن الحجم الصغير لا يؤدي إلى أرباح)؛
- ✓ إمكانية تطوير الفكرة (المشروع) في المستقبل؛
- ✓ التقييم المالي لفكرة المشروع، أي إمكانية شراء المستهلك للسلعة؛
- ✓ القدرة على تصريف المنتج (القدرة على البيع)؛
- ✓ يجب الإعتماد على فريق عمل متخصص وله تجربة وخبرة في الميدان.

المطلب الثالث: مقابلة مع بعض الإطارات بمديرية الصناعة والمنطقة الصناعية بالأغواط

نظرا لطبيعة الإشكالية المدروسة قمنا بإجراء عدة مقابلات مع بعض الإطارات على مستوى مديرية الصناعة وكذا المنطقة الصناعية بوشاكر بالأغواط، بالإضافة إلى مقابلة مع المكلف بالوكالة العقارية لتسليط الضوء على مجموعة من النقاط تصب في إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: ظروف سير المقابلة

تعد المقابلة أحد أهم الأساليب النوعية للدراسات الميدانية والمعتمدة في العلوم الإنسانية والإجتماعية بصفة عامة وفي العلوم الاقتصادية بصفة خاصة وذلك لعدة أسباب لعل أهمها هو معرفة رأي الخبراء مباشرة حول حيثيات الظاهرة المراد دراستها، وتتنوع المقابلات الشخصية من مقابلة حرة إلى مقابلة موجهة إلى مقابلة نصف موجهة، وقد إخترنا المقابلة نصف موجهة وذلك لإعطاء المستجوب القدرة على التحرر من ضيق الوقت ومن الأسئلة المحرجة في بعض الأحيان.

- ➢ **أسئلة المقابلة نصف الموجهة:**

نظرا لطبيعة وخصوصيات المقابلة نصف الموجهة إرتأينا طرح أسئلة مباشرة وأخرى عامة عن موضوع دراستنا وقمنا بفتح المجال للخبراء للإجابة بكل حرية عن الأسئلة المتعلقة بمحاور موضوع دراستنا، مع عرض إشكالية وتساؤلات الدراسة على المسؤولين الذين تمت مقابلتهم وتركنا لهم كامل الحرية في الإجابة.

الفرع الثاني: إجابات الخبراء عن إشكالية الدراسة

يمكن تلخيص الإجابات المحصل عليها والتي تدور حول إشكالية الدراسة في النقاط التالية:

- ➢ **من هي الجهة المانحة للعقار الصناعي في ولاية الأغواط ؟**

الجهة المانحة للعقار هي مديرية أملاك الدولة عبر لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار، وقرار الإستفادة يمنح من طرف الوالي.

- ➢ **فيما يتعلق بتسيير المناطق الصناعية من هي الجهة المكلفة بتسيير المنطقة الصناعية؟**

المسير هو: مجمع الصناعات المحلية **"ديفانديس"**– وحدة تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات بالأغواط– والتسيير يكون داخل المنطقة الصناعية وخارج حدود المؤسسة حيث لا

يتدخل في المؤسسات الموجود في المنطقة، ويتمثل هذا التسيير في توفير الخدمات من: الإنارة العمومية والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والتطهير والنظافة والحراسة....

- **هل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري لها علاقة بالتسيير؟ ما هو دورها الآن بالضبط؟**

لا ، في البداية كان دورها التصرف في العقار الصناعي مثل المؤسسات المنحلة وبيعها في المزاد العلني للمستثمرين بدفتر شروط مع المتابعة حتى استكمال المشروع.

أما دورها الحالي هو الدراسة وتهيئة المناطق الصناعية، حيث أسندت لها مهمة دراسة وتهيئة المناطق الصناعية الجديدة.

- **هل تغير قانون الاستثمار بصفة دورية له نتائج على القطاع الصناعي؟**

بطبيعة الحال، لأن استقرار الوضع أي استقرار القوانين مع ضمانات وتحفيزات الدولة يكون المناخ ملائم لتفعيل وإنجاح أي قطاع، وذلك – طبعا– بعد دراسة شاملة ومعمقة تراعي احتياجات القطاع الصناعي مع مراعاة المتغيرات العالمية السائدة ومسايرتها لضمان مشاريع ناجحة محليا ودوليا على المستوى القصير، المتوسط والبعيد.

- **ماهي نوعية النشاطات الصناعية المتواجدة في المنطقة الصناعية بوشاكر ؟**

الصناعات الغذائية: كالبقول الجافة – السميد– الفرينة – أعلاف الماشية إلخ... – الهياكل المعدنية – الأكسجين والآزوت – البطاريات الطاقة الكهربائية – الوقود – المنسوجات – الإلكترونيك – مواد تزفيت السطوح – نقل المسافرين– نقل البضائع – غرف التبريد– صيانة العتاد – تعبئة غاز – سباكة الحديد – مواد البناء – نجارة الخشب.

- **ما هو الاختلاف بين المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؟**

مناطق النشاطات تستوعب النشاطات الحرفية كالحداد والنجار وفي الغالب هذه النشاطات متواضعة ولا تتطلب إلا ورشات صغيرة ومتوسطة كأقصى حد، بالإضافة إلى أن توظيفها محدود مما يتطلب مساحة صغيرة، أما المناطق الصناعية فهي مهيئة لإستعاب مصانع كبيرة ذات قدرة انتاجية عالية وتوظيف ضخم مع استهلاك هائل للطاقة.

- **هل تعتبر مناطق النشاط بديلا عن المناطق الصناعية ومن هي الأكثر إنتاجية؟**

لا يمكن الإستغناء عن إحداهما فلكل منهما دوره الكبير في خلق الثروة وإمتصاص البطالة مع قابليتها للتكامل كتبادل الخبرات وتكوين الإطارات المؤهلة في عدة تخصصات، مع إمكانية تسخير تلك الورشات الصغيرة لمتابعة وصيانة المصانع الكبيرة.

- **فيما يتعلق بالنظام البيئي للمناطق الصناعية؟**

في الأصل مناطق النشاطات والمناطق الصناعية تكون بعيدة عن المناطق العمرانية لتجنب الضجيج والروائح، ضف إلى ذلك كل مشروع بالمنطقة لا يُقْبَل إلا إذا استوفى شروط حماية البيئة حسب القوانين المنصوص عليها في التشريع الوطني.

- **هل هناك مؤسسات ناشئة (داخل المنطقة الصناعية) في ولاية الأغواط ؟**

لا توجد مؤسسة ناشئة تنشط حاليا، لأنه على المستوى الولاية تحصل شخص واحد على علامة مؤسسة ناشئة، ولم يبدأ نشاطه إلى غاية يومنا هذا ولا يرجع السبب إلى عدم توفر العقار إنما يعود السبب لمشكل التمويل.

- **ماهي المميزات التي تمنحها المناطق الصناعية للمؤسسات الناشئة؟ نظريا وواقعيا؟**

توفر المناطق الصناعية العقار الصناعي بتكاليف أقل لأصحاب المؤسسات الناشئة لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع، كما توفر لهم الخدمات – الكهرباء والمياه والتطهير والأمن والحماية.

- **فيما يتعلق بحالة العقار الصناعي في ولاية الأغواط كيف هي؟**

تتوفر الولاية على العقار، وحاليا هناك قانون إستثمار جديد سيحدد كيفية الاستفادة منه.

- **فيما يتعلق بالقطاع الصناعي في ولاية الأغواط:**

حالة متدهورة مقارنة بالصناعة في فترات سابقة، حيث كانت هناك حركية ونشاطات أكثر من الموجود حاليا، والسبب في ذلك يرجع لسوء التسيير من طرف مسيري الوحدات أو المؤسسات الإقتصادية المتواجدة .

- **ماهي سبل الرفع من قدرات المؤسسات الناشئة والمناطق الصناعية ؟**

هناك نقاط مساعدة يمكن أن تجعل دور المناطق الصناعية أكثر فعالية وتتمثل في:

- جعل المؤسسات الناشئة في تجمع، بحيث يسمح لهم بتبادل التكنولوجيا والخبرات (العناقيد الصناعية).
- توفير – على مستوى المنطقة الصناعية – خدمات تمثل جهات مختلفة كشباك لمصلحة الضرائب ، شبابيك للبنوك ، شباك للإتصالات (تيليكوم) ، شباك لشركة توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز)....إلخ.
- ربط أصحاب الأفكار بأرباب العمل، وهذا ليستفيد أصحاب الأفكار من التمويل الذي يوفره لهم أرباب العمل، وبالتالي حل مشكلة التمويل.

الفرع الثالث: الإجابة عن إشكالية الدراسة

بعد تعرضنا في هذا الفصل لإمكانيات المنطقة الصناعية – بوشاكر ومناطق النشاطات ووضعيتها بالأغواط، ومساهمتها في ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة ودورها في زيادة أدائها، ووقوفنا على أهم ما تقوم به من خدمات للمؤسسات المتواجدة داخلها.

ومن خلال المقابلة التي قمنا بها تحققت الفرضية:

– تساهم المناطق الصناعية في دعم ومواكبة المؤسسات الناشئة في تحقيق أهدافها ؟

حيث أن المناطق الصناعية لها دور مهم في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة.

وعليه فإن إشكالية الدراسة قد تم حلها من خلال ما قد تم تقديمه من إطار نظري وتطبيقي.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية حاولنا إسقاط ما تم تناوله في الدراسة النظرية حول دور المناطق الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة على ولاية الأغواط، فوجدنا أن الولاية تتوفر على جملة من الإمكانيات التي تؤهلها لتكون قطب إستثماري محفز ومشجع خاصة للأفراد الذين لديهم إبتكارات تفيد المجتمع بصفة خاصة والإقتصاد الوطني بصفة عامة من خلال إقامة مشروعاتهم.

كما تطرقنا في هذ الفصل إلى واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط على مستوى الولاية، وذلك من خلال إستعراض الإمكانيات الصناعية التي تتوفر عليها وتقييم الوضعية الحالية لها، حيث ساهمت هذه المناطق إلى حد ما بتوفير مناخ استثماري للمؤسسات الناشطة على مستوى الولاية بما توفره من عقار صناعي وخدمات على مستوى المناطق الصناعية بتكاليف قليلة تساعد المؤسسات من الرفع من قيمتها المضافة.

كما تم ملاحظة الإهتمام بالمؤسسات الناشئة من خلال تخصيص أماكن لها (قطع أرضية) داخل مناطق النشاط وذلك كمساعدة لها في اطار دعم الدولة لهكذا مؤسسات قائمة على الإبداع والإبتكار، وهذا من أجل توفير الفرص الاستثمارية والتقليص من المعوقات والمشاكل التي تقف أمام هذه المؤسسات والتي يأتي في مقدمتها مشكل التمويل ونقص الخبرات إضافة إلى مشاكل أخرى، آملين أن تحافظ هذه السبل في ضمان بقاء وإستمرارية وتطور القطاع الصناعي.

خـاتمـــــة

خاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة نظرا لخصائصها المتميزة الحل الأنجع أمام الجزائر للخروج من التقوقع الإقتصادي المتمثل غالبا في التركيز على قطاع معين أو قطاعات محدودة، فالمؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي سواء للدول المتقدمة أو المتخلفة، فبعد أن شهد العالم تحولات وتغيرات متلاحقة – من التخطيط المركزي إلى آليات اقتصاد السوق وبروز ظاهرة العولمة والثورات التكنولوجية – برزت إلى الوجود أولوية الإهتمام بالمؤسسات الناشئة كحل ناجع من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتنويعه عن طريق التخلص من التبعية لقطاع النفط الذي يتحكم فيه المستوردون على حساب المصدرين، وللنهوض بالمؤسسات الناشئة رصدت الدولة العديد من الآليات لتنميتها وتطويرها، منها تخصيص مساحات مصغرة داخل المناطق الصناعية كنوع من الدعم، إضافة لذلك قامت الدولة بالحد من استيراد المواد المنتجة محليا من أجل حماية الإقتصاد الوطني وبالتالي حماية المنتجين المحليين وتوفير سوق داخلية لتصريف منتجاتهم، وبالموازاة قامت الدولة بإنشاء هيئة جديدة على مستوى الهرم الحكومي تمثلت في وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وذلك لتوفير المتطلبات والظروف المواتية للمؤسسات الناشئة لتحقيق أهدافها الخاصة التي تتكامل مع المصلحة العامة ألا وهي النهوض بالإقتصاد الوطني وتنويع مصادر الثروة.

إن المناطق الصناعية أداة فعالة لتوسيع نطاق تأسيس الصناعات وخريطة لطريق النمو الإقتصادي، إذا أحسن استغلالها حيث تلبي حاجات الإقتصاد وتهيء المناخ الملائم لإنشاء واستقرار المؤسسات الناشئة لتكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي والوطني، ومن أجل ذلك تحظى المناطق الصناعية بإهتمام كبير من قبل الحكومات المتعاقبة نظرا لأهميتها في عملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كل المناطق، لهذا بذلت الجزائر مجهودات معتبرة لإنشاء وتأهيل المناطق الصناعية منذ بداية السبعينات، وقد إزداد الإهتمام بها في السنوات الأخيرة، حيث وضعت العديد من البرامج التنموية الرامية إلى إنشاء العديد من المناطق الصناعية الجديدة، وتجهيز وتأهيل المناطق القائمة بالفعل حتى تكون أفضل حالا وتتماشى مع المقاييس الدولية.

وقد لمسنا من خلال الدراسة التي قمنا بها أن هناك مجهودات معتبرة بذلت منذ السبعينات لإنشاء وتأهيل المناطق الصناعية، وازداد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة من خلال بناء مفاهيم جديدة من طرف الإقتصاديين والعاملين على تهيئة المجال الإقليمي من أجل تأسيس قراءة جديدة وواعية لمسعى التنمية الصناعية وتثبيت مقاربة في شكل نظام بيئي صناعي، وإدراج برامج لإنشاء وتأهيل المناطق الصناعية.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لدعم المؤسسات الناشئة – من خلال توفير أماكن داخل المناطق الصناعية ومناطق النشاط – إلا أن هذه الفضاءات الصناعية لم تحقق أهدافها بالكامل ويرجع هذا الإخفاق (النسبي) لغياب الإستغلال الأمثل للعديد من المناطق الصناعية المتواجدة عبر

ولايات الوطن، وهو ما تم الوقوف عليه من خلال تحليل وضعية المنطقة الصناعية ومناطق النشاط لولاية الأغواط، بالرغم من توفير الدولة لإمكانيات كبيرة قصد بعث هذه المناطق.

إضافة إلا أن منطقة النشاط الخنق وقصر الحيران وآفلو لا تعتبر مناطق نشاط بالمعنى الحرفي كون القطع المخصصة للإستثمار تحولت إلى سكنات لأن أصحابها يمتلكونها بموجب دفاتر عقارية حيث تم التنازل لهم عنها قبل صدور قانون منع التنازل عن الأملاك العمومية، أما باقي مناطق النشاط على مستوى الولاية فالجزء الأكبر منها عبارة عن سكنات.

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الإعتماد على المؤسسات الناشئة بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه في الإقتصاديات المعاصرة وما تملكه من فعالية وسرعة تأقلم مع متغيرات المحيط الإقتصادي، هذا على عكس النظرة السابقة التي تعتبر المؤسسات العملاقة بوابة التنمية الاقتصادية الوحيدة.

إن الجزائر اليوم تحتاج لموارد بشرية مؤهلة ومفعلة لاستقبال رواد الأعمال حسب منهج متبع يعزز ثقافة الاتصال مع الغير، وتفعيل التعامل الإلكتروني بين الإدارة والمستثمر لتسهيل تقديم الخدمات في مدة زمنية وجيزة قصد حصوله على الوعاء العقاري بسرعة تمكنه من انجاز مشروعه بدون أي عراقيل، كما يجب الاستفادة من الخبرات الأجنبية لنقل تجاربها النموذجية إلى بلادنا باستخدام التكنولوجيا المتطورة.

ومن خلال النية الصادقة والموارد البشرية المؤهلة والعمل الجاد والاستفادة من التجارب الأجنبية، يمكن للدولة أن تحول الإقتصاد من إقتصاد مبني على ريع البترول إلى إقتصاد مبني على المعارف والتقنية الحديثة.

2- نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: المناطق الصناعية مفعلة وتقوم بدورها في استقطاب وتوطين الاستثمار.

يمكن القول أن المنطقة الصناعية ومناطق النشاط بولاية الأغواط – من حيث استقطاب الاستثمارات الصناعية– ليست فعالة كما يجب، فما هو موجد من استثمارات قليل، وأكثر من ثلث الطاقة الإستيعابية للمنطقة معطلة.

فعلى أرض الواقع نجد أن المنطقة الصناعية تمكنت من إستقطاب بعض المؤسسات العمومية والخاصة، إلا أن بعض هاته المؤسسات متعثرة، وأخرى أفلست وتم حلها، وباقي المؤسسات العاملة بالمنطقة الصناعية تقدم صناعات متواضعة لا إبداع فيها (صناعة الطوب ، تعبئة قرورات الغاز...) أو خدمات عادية كلاسيكية (المراقبة التقنية للسيارات، .....)، وكل هاته الاستثمارات تبقى قليلة (أنظر الملحق رقم 06 و07) وليست بالمستوى المأمول من قبل الدولة والمجتمع.

فأن تكون المنطقة الصناعية مفعلة وتؤدي دورها فذاك يعني أن تكون مستقطبة للاستثمار الحقيقي الذي بإمكانه أن يحقق تنمية محلية والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

الفرضية الثانية: هناك علاقة بين تفعيل المناطق الصناعية وترقية وتطور المؤسسات الناشئة.

هناك علاقة طردية بين فعالية المنطقة الصناعية وترقية المؤسسة الناشئة، فكلما أدت المنطقة الصناعية دورها بفعالية – بما توفره من خدمات (شبكة الطرق – الكهرباء – الماء – الهاتف – الإنارة – الأمن – التدفق العالي للأنترنيت ...) – كان هناك استقطاب للمؤسسات الناشئة وترقية لنشاطها، والعكس صحيح – وهو الواقع بالمنطقة الصناعية – إذا لم تؤدي المنطقة الصناعية دورها بفعالية لم يكن هناك ترقية لنشاط المؤسسات الناشئة، لأنها لم تستطع إستقطابها أصلا، وقد لمسنا إجماعا من قبل المسؤولين والاطارات الذين تم الحوار معهم، حيث أكدوا على ضرورة إعادة تنظيم وتأهيل المناطق الصناعية وبعثها من جديد من أجل إحتواء أصحاب المشاريع الناشئة.

فالتدني النسبي لفعالية المنطقة الصناعية يؤدي لعدم وجود دعم للمؤسسة الناشئة بها، وهنا نلمس العلاقة بين فعالية المنطقة الصناعية في احتضان وتوطين المؤسسات الناشئة ومن ثم تقديم الدعم المادي (الخدمات التي توفرها المنطقة) من أجل ترقية تلك المؤسسات.

3- النتائج:

من خلال الدراسة والتحليل لموضوع دور المناطق الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة توصلنا إلى النتائج الآتية:

- تعتبر فكرة المؤسسات الناشئة من الأفكار الفتية في بيئة الأعمال الجزائرية.
- يمكن للمناطق الصناعية أن تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج.
- تقدم المناطق الصناعية نوعا من الدعم والمساندة للمؤسسات الناشئة من خلال تخصيص مناطق نشاطات مصغرة لتجسيد الفكرة واقعا.
- يعد واقع المنطقة الصناعية في الأغواط بعيدا كل البعد عن الأهداف المرجوة، كون هذه المنطقة غير مستغلة بالكامل، هذا في الوقت، الذي تفتقر فيه المنطقة الصناعية للتكنولوجيا، فضلا عن وجود مناطق نشاطات غير مهيئة.
- اقتراح باستحداث مناطق اقتصادية على مستوى الوطن "مدن الشركات الناشئة" تكون حاضنة للمؤسسات الناشئة والاستثمارات الأخرى بمزايا مالية وجبائية محفزة، بمعنى آخر تشكيل نوع من أنواع الأقطاب التنافسية أو العناقيد الصناعية.
- تبني السلطات في الجزائر برنامجًا طموحًا لإعادة تنظيم المناطق الصناعية وبعثها، وهو برنامج الحظائر الصناعية والذي قد يستطيع أن يتجاوز السلبيات التي كانت ولا زالت تعيق القطاع الصناعي.
- لاتزال الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول، لذى يتعين ايلاء الاهتمام للتحديات التي تواجه المناطق الصناعية في سعيها لدعم الابتكار بالمؤسسات الناشئة.

- إن المنطقة الصناعية – بالأغواط وفي الجزائر عموما– لم ترق بعد إلى تقديم كافة الدعم المرجو بلوغه لدعم وترقية المؤسسات الناشئة مقارنة بمثيلاتها في العالم، حيث يقتصر دورها على القيام بتـوفير الحمايـة والأمـن، النظافـة، الكهربـاء والميـاه، الهـاتف والأنترنـت، الطرقـات، التطهيـر، الصـيانة....، وعـدم توفيرهـا للخـدمات الأخـرى كشـبابيك تمثـل الإدارات ذات العلاقـة بالنشـاط الإقتصادي والتجاري.
- تم تخصيص مساحات مصغرة Micro zones لفائدة المؤسسات الناشئة داخل مناطق النشاطات على مستوى ولاية الأغواط – وذلك ببلدية الأغواط، العسافية 2 وآفلو 1 لا تتجـاوز مساحتهـا 500 م^2 للقطعة الواحدة في مسعى من الدولة لتدعيمها عن طريق توفير العقار الصناعي لها بالدينار الرمزي (1 دج للمتر المربع) لمدة 10 سنوات من بداية نشاطها، بالإضافة إلى الخدمات المرفقة بأسعار مخفضة.
- استحداث ثلاث مناطق نشاطات على مستوى ولاية الأغواط وهي منطقة النشاط بسيدي مخلوف وآفلو2 وقلتة سيدي سعد، وهذا لتعزيز الوعاء العقاري، لكن لم تخصص داخلها (مساحات مصغرة) خاصة بالمؤسسات الناشئة حاليا.
- هناك مناطق نشاطات لا تعتبر مناطق نشاط بالمعنى الحرفي على غرار منطقة النشاط الخنق وقصر الحيران وآفلو لأن المستفيدين منها لم يقوموا بأي نشاط إقتصادي أو تجاري عليها، بل حولوها إلى سكنات كونهم يمتلكونها بموجب دفاتر عقارية، حيث تم التنازل لهم عنها قبل صدور قانون منع التنازل عن الأملاك العمومية.
- عدم الاستغلال الأمثل للمساحات الجغرافية لصالح القطاع الصناعي بالرغم من توفر المساحات في المنطقة الصناعية بالأغواط، وحسب ما مر علي في الجدول الإحصائي ليس لديها مشكل في العقار الصناعي.
- هناك تسهيلات (تشريعية) مقدمة من طرف الدولة من أجل ولوج المؤسسات الناشئة إلى المناطق الصناعية.
- عدم وجود الإدارة اللوجستية المتطورة للمناطق الصناعية.

كما لمسنا أثناء بحثنا كيف أن الدولة تسعى بجد نحو ترقية ودعم المؤسسات الناشئة من خلال عديد القرارات والآليات منها:

- استحداث إطار قانوني وتنظيمي جديد وهذا لتعريف المؤسسات الناشئة الذي تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 بهدف تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات وتحديد طرق تقييم أدائها وسبل دعمها وتمويلها.
- استحداث لجنة تتكفل بمنح علامة "مؤسسة ناشئة " و"مشروع مبتكر" و"حاضنات أعمال"، وفق شروط محددة، حيث أن منح هذه العلامات يسمح بتسهيل الحصول على الامتيازات والتمويل وعروض القطاعات والمؤسسات العمومية.

- إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الذي جاء قرار انشاءه عقب الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة "Algeria Disrupt 2020 ".
- تحويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، **و**هذا بهدف تشجيع المبادرات المقاولاتية واستحداث نشاطات ذات مردود اقتصادي متنوع وفعال حيث أسندت إلى وزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة منذ 05 ماي 2020 بعد أن كانت تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل وأسندت إليها مهام ووظائف جديدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-374 المؤرخ في 16 ديسمبر 2020 والذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.

وقد تم التطرق خلال الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة "**ألجيريا ديسرويت 2022**"، إلى آليات تتعلق بمايلي:

- تشجيع الصناديق الاستثمارية الأجنبية على الإستثمار في الجزائر، ودعم المؤسسات الناشئة، حيث تم ابرام مذكرات تفاهم في هذا الاطار للمشاركة في عدة تظاهرات دولية.
- إطلاق برنامج لتسريع المؤسسات الناشئة**" الجيريا فنتور 2022"**، بالإضافة إلى انشاء مندوبيات جهوية لها.
- العمل على إنشاء نظام لتقييم الحاضنات وتحسين أدائها، بالإضافة الى إطلاق "مخبر التكنولوجيات المالية" بالتعاون مع سلطة ضبط السوق المالي وشركات التأمين والبنوك، وذلك في آفاق 2022.
- تم إطلاق تطبيق لصالح المؤسسات الناشئة MY STARTUP 2022، - سيمكنها بالإضافة إلى تسريع الإجراءات الإدارية - من التواصل مباشرة مع الوزارة وطرح الإنشغلات، كما سيمكن أصحاب هذه المؤسسات من البقاء على علم بكل ما تقدمه الوزارة، وإكتشاف كل الفرص المتاحة أمامها (صالونات، تمويل وفرص مع شركات كبرى).
- تبني الدولة لآليات جديدة تتعلق "بتحمل الدولة لمصاريف براءات الاختراع والملكية الفكرية.
- وضع برنامج جديد لفائدة أصحاب المشاريع المبتكرة يمكنهم من الاستفادة من مرافقة حاضنات الأعمال الموزعة على التراب الوطني.

4- آفاق البحث:

تناولت هذه المذكرة، موضوع دور المناطق الصناعية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية ومناطق النشاط بولاية الأغواط، وهذا في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، ومن أجل إبراز أهمية الدور الذي تلعبه هذه المناطق في تطوير المؤسسات الناشئة.

إن التعرض لهذا الموضوع لا يمكن الإحاطة بجميع جوانبه من خلال دراسة محدودة المدة، بحيث تعتبر هذه الدراسة مساهمة بسيطة، كما يمكن مواصلة البحث في هذا الموضوع من عدة نواحي أخرى، يمكن أن تكون إشكاليات لدراسات مستقبلية وذلك بالتطرق إلى:

- آليات تطوير وتحديث المناطق الصناعية وأثرها على التنمية.
- مشاكل تمويل المؤسسات الناشئة وكيفية معالجتها.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I-1- الكتب:

1- أنور طلبة، "**الشركة والمقاولة والتزام المرافق العامة**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004

2- حسن العبودي، "**التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995.

3- خليل عبد الهادي البدو، "**علم الإجتماع الصناعي**" ، دار المنهل ، الأردن ، 2009.

4- صبري فارس الهيتي، "**التخطيط الحضري**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

5- عباسي علي التميمي، "**النمو الصناعي في الوطن العربي**"، مطبعة دار الكتاب، الموصل، العراق، 1985.

6- فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

7- محمد بومخلوف، "**التوطين الصناعي في الفكر والممارسة**" ، شركة الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

8- محمد رسول، "**جغرافية الصناعة**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، بدون سنة طبع.

9- محمد هيكل، "**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003.

10- نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.

11- هويشار معروف، "**تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

I-2- الأطروحات والرسائل الجامعية:

12- لميس بوصوار، عايدة بوالبعير، "**واقع تمويل المرسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021/2020.

I-3- المقالات العلمية:

أ- المجلات العلمية:

13- يوسف حسين، اسماعيل صديقي، "**دراسة ميدانية لواقع انشاء مؤسسات الناشئة في الجزائر**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 08 / العدد 01 ، بشار، الجزائر، 2021.

14- جميلة مداني، "**استراتيجية توطين المناطق الإقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية في الدول الناشئة**" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد18 / العدد 28، الجزائر، 2022.

15- حميدة رابح، "**المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 30 (2) ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2015.

16- حنان خوادجية سميحة، "**النظام القانوني للمناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، مجلد ب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة1، الجزائر، جوان 2014.

17- خديجة الغازي، كريمة حاجي، "**التمويل الأصغر آلية لدعم المؤسسات الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية والحرفية في الجزائر**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07 / العدد03 ، بشار، الجزائر، 2020.

18- شريفة بوالشعور، "**دعم حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة start-up: دراسة حالة الجزائر**"، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع / العدد 2، 2018.

19- صونية بن طيبة، "**استراتيجية التنمية الصناعية في ظل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري**"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الأول / العدد الرابع، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، ديسمبر 2017.

20- عبد الله الطيبي، يوسف صديقي، "**آليات دعم وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، 2017.

21- علي بخيتي، سليمة بوعوينة، **المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات** ، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 12 ، عدد 4، أكتوبر 2020.

22- عمار بن عيشي، "**المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية في الجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية بسكرة، الجزائر-**" ، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 04 ، جوان 2017.

23- عبد الحميد لمين، سامية حساين، "**تدابير دعم المؤسسات الناشئة والإبتكار في الجزائر: قراءة أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20**"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 05 / العدد 02، الجزائر، 2020.

24- فاطمة الزهراء عراب، خضرة صديقي، "**دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة – دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة –**" ، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 08 / العدد 01، الجزائر، 2021.

25- مروى رمضاني، كريمة بوقرة، **تحديات المؤسسات الناشئة بالجزائر (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07 / العدد 03 ، بشار، الجزائر، 2020 .

26- نصير عريوة، "**دور استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة – دراسة حالة المناطق الصناعية (المسيلة، برج بوعريريج ،سطيف)**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 02 / العدد 02 ، جامعة سطيف 01 ، ديسمبر 2017.

ب- الملتقيات العلمية:

27- السبتي جريبي، آمنة بوخدنة، "**الإدارة البيئية للمناطق الصناعية**"، الملتقى الوطني: تأهيل المناطق الصناعية كمدخل لتعزيز تنافسية الـ م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع، والآفاق – واتجارب الناجحة ، يومي 19 و20 أكتوبر 2015 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2016/2015.

28- الهادي براي، عبد العزيز قتال، "**واقع المناطق الصناعية في الجزائر**"، ملتقى حول : دور المناطق الصناعية في احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

29- أميرة منصور، **المقابلة** "**رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية**" ، مجلة الأثر ، العدد 27، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر -2- ، ديسمبر 2016.

30- أمينة مزيان، خديجة إيمان عماروش، "**الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها**"، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU ، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة ، الجزائر.

31- إيمان بن قصير، زكية مقري، "**السياسات الداعمة لإستراتيجية العناقيد الصناعية، من واقع تجارب دول ناجحة**"، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع، والآفاق – والتجارب الناجحة، يومي 19 و20 أكتوبر 2015، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016/2015.

32- باية وقنوني، **دور مسرعات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الجزائر**–، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU ، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة ، الجزائر.

33- بلقاسم منهوم، "**تقنية رأس المال المخاطر كأحد مقومات نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة شركة Sofinance أنموذجا**"، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة، الجزائر.

34- بورنان مصطفى، ناصر بوعزيز، "**المناطق الصناعية وآليات تطويرها في الجزائر** "، ملتقى حول : دور المناطق الصناعية في احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

35- حياة نجار، "**رأس المال الإستثماري كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة – تجربة الولايات المتحدة الأمريكية**–"، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

36- خير الدين بوزرب، أبو بكر خوالد، "**تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول – دراسة تحليلية**–" ، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

37- زكية معزوز، زهوة خلوط، "**دور تحليل البيئة التسويقية في تطوير أداء المؤسسات الناشئة**"، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU ، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة ، الجزائر.

38- سامية عمر عبدة، "**التمويل الجماعي، آلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة – دراسة حالة سوق التمويل الجماعي بفرنسا**–"، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة جيجل، الجزائر، 2021 .

39- سليمة مخلوف، الطيب عبابو، "**القدرة التنافسية كأداة لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مستغانم**–"، الملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع، والآفاق – والتجارب الناجحة، يومي 19 و20 أكتوبر 2015 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016/2015 .

40- سمية سريدي، أسماء خليل، "**دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية**"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

41- عبد الكريم المؤمن، توفيق كرمية، عاشور حيدوشي، "**حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة الإبتكارية بالجزائر**"، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة، الجزائر.

42- فطيمة نسمن، خطاب الهروشي، علي عبد الله الزعبي، "**دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر**"، ملتقى حول: دور المناطق الصناعية في احتضان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

43- فوزي سماعلي، منير خروف، "**مدخل إلى المناطق الصناعية – دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان –**" ، الملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع – والآفاق – والتجارب الناجحة، يومي 19 و20 أكتوبر 2015، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016/2015.

44- ليندة فريحة، خديجة عزوزي، "**المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر –**"، الملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع والآفاق – والتجارب الناجحة، يومي 19 و20 أكتوبر 2015 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر ، 2016/2015.

45- محمد رضا دباح ، نجاة باشا ، **رأس المال المخاطر كتقنية حديثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة SOFINANCE** ، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

46- مولود قنوش، محمد هاني، عمرو هاني، "**عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة**"، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي بالتعاون مع فرقة بحث PRFU، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة، الجزائر.

I-4- القوانين والمراسيم:

47- الجريدة الرسمية ، **المرسوم رقم 73-45** مؤرخ في 25 محرم عام 1393 الموافق 28 فبراير سنة 1973، **يتضمن إحداث لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية**، العدد 20، 1973/03/09.

48- الجريدة الرسمية، **المرسوم رقم 84 -55** مؤرخ في 30 جمادى الأول عام 1404 الموافق 3 مارس سنة 1984 ، **يتعلق بإدارة المناطق الصناعية**، العدد 10 ، 1984/03/06.

49- الجريدة الرسمية، **قانون رقم 87 -03** مؤرخ في27 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987 ، **يتعلق بالتهيئة العمرانية**، العدد 5، 1987/01/28.

50- الجريدة الرسمية، **قانون رقم 01-20** مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 ، **يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، العدد 77 ، 2001/12/15.

51- الجريدة الرسمية ، **قانون رقم 10-02** مؤرخ في16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، **يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، العدد 61، 2010/10/21

52- الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 07-119** ، مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 23 أبريل سنة 2007 ، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي**، العدد 27 ، 2007/04/25.

53- الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 20-329** المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، المادة الأولى، العدد 70 ، 2020/11/25.

54- الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 20-254** المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر 2020 ، **يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها**، العدد 55 ، 2020/09/21.

55- الجريدة الرسمية ، **المرسوم التنفيذي رقم 22-78** المؤرخ 18 رجب عام 1443 الموافق 19 فبراير سنة 2022، يتضمن إنشاء المديرية الولائية للصناعة ومهامها وتنظيمها ، العدد 13 ، 2022/03/01 .

I-5- المواقع الإلكترونية:

56- أخبار الأغواط، "**الرهان على الاستثمار في المجال الصناعي بالأغواط**"، نشر يوم 17 يناير 2016، أطلع عليه يوم 2022/05/17، على الساعة 21:39، في موقع https://ar-ar.facebook.com/news.laghouat/photos/935325686516739

57- الصفحة الرسمية لولاية الأغواط (خلية الإعلام والاتصال لولاية الأغواط)، "**تطهيـــر العقـار الصناعي**"، نشر يوم 26 أوت 2019 ، أطلع عليه يوم 2022/05/18، على الساعة 18:20، أطلع عليه في موقع مديرية الصناعة ، في الموقع:
https://www.facebook.com/1937224013190082/posts/d41d8cd9/2432144557031356

58- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري**، في الموقع
https://www.aniref.dz/index.php/ar/28-modalite-2/39-modalite-d-acces ، أطلع عليه يوم 2022/05/18 على الساعة 20:14

59- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري**، في الموقع https://www.aniref.dz ، أطلع عليه يوم : 2022/05/10 ، على الساعة 20:25.

60- وكالة الأنباء الجزائرية، "**الإعلان عن تدابير جديدة لفائدة الشركات الناشئة والحاضنات**"، أدرج يوم السبت 05 مارس 2022، على الساعة 13:54، في موقع https://www.aps.dz ، أطلع عليه يوم 04/14/ 2022، على الساعة 16:33.
الوكالة الوطنية لوساطة والضبط العقاري، أطلع عليه يوم: 2022/04/06، في موقع: http://www.aniref.dz

61- أمينة داودي، "**المؤسسات الناشئة : إنشاء قسم تمويل ضمن بورصة الجزائر قريبا** "، نشـر في 04 أكتوبر 2020 ، على الساعة 08:55 ، في موقع:
https://www.ennaharonline.com ، أطلع عليـــه يوم 2022/04/14 ، على الساعـــة 17:00.

62- جريدة التحرير الجزائرية، "**توسعة جديدة في الأفق بـ 220 هكتارا للمنطقة الصناعية (بوشاكر) بالأغواط**" ، يومية جزائرية وطنية إخبارية شاملة ، نشر يوم 17 ديسمبر 2018، أطلع عليه يوم 2022/05/17 ، على الساعة 20:04 ، في موقع
https://www.altahrironline.dz/ara/articles/326910

63- جريدة الشروق أونلاين، "**استرجاع أكثر من 50 هكتارا عبر ولاية الأغواط**"، نشر يوم 2019/09/04، في موقع https://www.echoroukonline.com، أطلع عليه يوم 2022/05/17، على الساعة 22:51.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

II-1- Les Livres :

64- Grawitz Madeleine ,"**Méthode de sciences sociales**" , Ed , Dalloz ,France , 1972 .

65- Tourain . A , **pour la sociologie : Les démarches de la sociologie** , Edition du seuil ,Paris , 1974.

II-2- Les Thèses :

66- Sophie Ranchy, "**Le statut juridique des zones industrielles littorales et la pollution des sols: état de la réglementation et perspectives"**, Thèse de Doctorat en Droit public, Université LILLE 2, faculté des sciences juridiques, politiques et sociales, 2008.

II-3- Les Articles Scientifiques:

67- Akroune Yakout, **"le foncier industriel en Algérie localisation et mode d'accès"**, journée d'étude intitulée droit et propriété en Algérie-perspectives ethnographiques, Revue Algerienne des Sciences Juridiques Economiques Et Politiques, année 2013.

68- Mokraoui Hassiba, **"Assurer la durabilité de notre territoire pour les générations à venir"**, Revue ANIREF n°9, 2011.

69- Communiqué de l'ANIREF, **"signature de la décision portant approbation du mandat type d'aménagement des zones industrielles"**, Revue ANIREF n°15, 2012.

70- T.Hamid, **"l'ANIREF au coeur de la stratégie de l'industrie"**, ANIREF Voice, Bulletin d'information trimestriel, décembre 2008.

الملاحـــق